الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان: دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

بورايو هاجر أميرة

إشراف الاستاذ الدكتور:

يدو محمد

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان: دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في: العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية وبنوك

إعدادالطالب:
بورايو هاجر أميرة

أمام اللجنة المشكلة من:

بن عبد العزيز/ بن حمودة فطيمة	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
يدو محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
يعقوبي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
قرامطية زهية	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
عرابة رابح	أستاذ	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة	عضوا مناقشا
عزوز أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة آكلي محند أولحاج البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الروح الطاهرة أبي غمده الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من أفنت حياتها من أجل بسمتي فكانت بصري وبصيرتي إلى الغالية أمي أحق الناس بتربيتي وصحبتي منبع الحنان والإطمئنان.

وبكل إحترامي إلى الزوج الكريم

إلى أغلى ما في الوجود بنتاي ملاك وأنفال

إلى أختاي نسرين وراضية

إلى كل عائلتي

إلى كل طالب علم

الشكر والتقدير

بداية أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لإنجاز هذا العمل حمدا لا يفيه حقه، يليق بجلال شأنه وعظيم سلطانه، ثم أصلي على أشرف خلق الله صاحب الرسالة النبيلة رسولنا "صلى الله عليه وسلم"، ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف "يدو محمد" على كل ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات قيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل وإلى كل من منحني يد العون ولو بكلمة طيبة كانت دافعا لإتمام عملي.

ولا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة على تفضلها وقبولها مناقشة هذه الأطروحة.

الملخص

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إعتماد وسائل الدفع الحديثة في تطوير التجارة الإلكترونية من خلال تبني النظام المصرفي الجزائري لعدة إصلاحات تصب في مجملها نحو رقمنة هذا القطاع، وبالإستفادة أيضا من تجارب بعض الدول العربية السباقة في هذا المجال.

ولهذا الغرض قمنا بجمع إحصائيات حول متغيرات الدراسة للبلدان المختارة حتى نتمكن من الإستفادة من هذه التجارب ونستطيع في الأخير اقتراح نموذج تصوري يبين تنمية وتفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر بناء على تجارب الدول المختارة من جهة والإحصائيات الخاصة بالجزائر في هذا المجال من جهة أخرى.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن تفعيل التجارة الإلكترونية يتطلب إعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصال بإعتبارها كبنية أساسية وتبني وسائل دفع حديثة، والأهم من ذلك العمل على نشر ثقافة تعامل إلكترونية في أوساط المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، الإقتصاد الرقمي، التعاملات المالية الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
أ-الإهداء	
ب-الشكر والتقدير	
ج-الملخص	
د-قائمة المحتويات	
هـ-قائمة الجداول	
و-قائمة الأشكال	
ز-تعريف المختصرات	
محتويات الرسالة	
مقدمة	01
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والفكري للتجارة الإلكترونية في ظل التحول للإقتصاد الرقمي	11
تمهيد	12
المبحث الأول: مدخل للإقتصاد الرقمي	13
المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الرقمي	13
المطلب الثاني: متطلبات الإقتصاد الرقمي ومزاياه	17
المطلب الثالث: عناصر الإقتصاد الرقمي ومؤشراته	21
المطلب الرابع: المحركات الدافعة وعوامل الإندماج في الإقتصاد الرقمي	25
المبحث الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية	30

المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية	30
المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية وأشكالها	36
المطلب الثالث: متطلبات ومحددات التجارة الإلكترونية	44
المبحث الثالث: مرتكزات التجارة الإلكترونية	51
المطلب الأول: أساليب ومؤشرات قياس التجارة الإلكترونية	51
المطلب الثاني: مرتكزات التجارة الإلكترونية وتحدياتها	56
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في بيئة التجارة الإلكترونية ومخاطر إستخدامها	63
المطلب الرابع: الأبعاد القانونية للتجارة الإلكترونية	69
خلاصة الفصل الأول	73
الفصل الثاني: أهمية تحليل عناصر التعاملات المالية الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية	74
تمهيد	75
المبحث الأول: التحول إلى التعاملات المالية الإلكترونية	76
المطلب الأول: مفاهيم عن التعاملات المالية الإلكترونية	76
المطلب الثاني: خصائص وأمن التعاملات المالية الإلكترونية	81
المطلب الثالث: متطلبات التحول إلى التعاملات المالية الإلكترونية	87
المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	91
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	92
المطلب الثاني: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	97
المطلب الثالث: أنواع وخصائص وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	105

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل التجارة الإلكترونية	114
المطلب الأول: العوامل المساعدة والمصرفية على تطوير وسائل الدفع الإلكترونية	115
المطلب الثاني: إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في تنشيط التجارة الإلكترونية	119
المطلب الثالث: تحديات التجارة الإلكترونية من جانب وسائل الدفع الحديثة	122
خلاصة الفصل الثاني	126
الفصل الثالث: عرض بعض التجارب العربية الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية	127
تمهيد	128
المبحث الأول: تجربة تونس في مجال التجارة الإلكترونية	129
المطلب الأول: بنية التعاملات الإلكترونية في تونس	129
المطلب الثاني: خدمات البريد الإلكتروني في تونس	136
المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الإلكترونية في تونس	142
المطلب الرابع: واقع التجارة الإلكترونية في تونس	151
المبحث الثاني: تجربة الإمارات في مجال التجارة الإلكترونية	155
المطلب الأول: بنية التعاملات الإلكترونية في الإمارات	155
المطلب الثاني: الوسائل والخدمات المصرفية الإلكترونية في الإمارات	162
المطلب الثالث: أنظمة الدفع الإلكترونية في الإمارات	166
المطلب الرابع: واقع التجارة الإلكترونية في الإمارات	170
المبحث الثالث: تجربة مصر في مجال التجارة الإلكترونية	175

المطلب الأول: بنية التعاملات الالكترونية في مصر	175
المطلب الثاني: وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في مصر	181
المطلب الثالث: واقع التجارة الالكترونية في مصر	188
خلاصة الفصل الثالث	193
الفصل الرابع: إشكالية تحديث وسائل الدفع وتفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر	194
تمهيد	195
المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري	196
المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري	196
المطلب الثاني: الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض 1990	202
المطلب الثالث: خصائص الجهاز المصرفي الجزائري وسبل تطويره	209
المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر	211
المطلب الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر	211
المطلب الثاني: أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر	222
المطلب الثالث: الوسائل والخدمات الإلكترونية في الجزائر	232
المبحث الثالث: أهمية تحليل وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر	239
المطلب الأول: البنية التشريعية لتنظيم التعاملات الإلكترونية في الجزائر	239
المطلب الثاني: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر	244

المطلب الثالث: إقتراح نموذج تصوري لتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر	253
خلاصة الفصل الرابع	259
خاتمة	260
قائمة المراجع	268
الملخص باللغة الأجنبية	296

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين الإقتصاد التقليدي والإقتصاد الرقمي	20
02	تطور عدد إشتراكات الأنترنت في تونس	130
03	تطور عدد إشتراكات الهاتف الجوال في تونس	131
04	تطور عدد إشتراكات الهاتف القار لكل مشغل في تونس	133
05	تطور عدد مراسلات البريد اللامادي والمؤسسات المتعاقدة معه	137
06	تطور إستعمال المؤسسات المعتمدة لمنظومة WEBTELEGRAM	137
07	تطور عدد ومبلغ التحويلات عن طريق الشيكات البريدية عبر شبكة CCP NET	138
08	تطور عدد البطاقات الإلكترونية في تونس	139
09	تطور الصرافات الآلية وعمليات السحب في تونس	140
10	عدد العمليات عبر منظومة المقاصة الإلكترونية في تونس	141
11	تطور عدد البطاقات المصرفية والصرافات الآلية في تونس	143
12	عدد التعاملات حسب وسائل الدفع في تونس	144
13	حجم التعاملات بوسائل الدفع في تونس	145
14	حجم التعاملات حسب وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في تونس	146
15	نشاط المصرفية المشتركة للمقاصة SIBTEL	148
16	تطور نشاط نظام تحويل المبالغ الضخمة في تونس	150
17	عدد عمليات التجارة الإلكترونية ومواقعها عبر شبكة الأنترنت	153
18	تطور إستخدام الهاتف والأنترنت في الإمارات	156
19	المؤشرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال وترتيب الإمارات فيها	158
20	عدد ومبلغ التحويلات التي تتم بنظام FTS في الإمارات	167
21	تطور مقاصة الشيكات باستخدام صورها في الإمارات	169
22	تطور مشتركي الهاتف الثابت والمحمول في مصر	176
23	عدد مستخدمي الأنترنت في مصر	176

24	تطور بطاقات الدفع الالكتروني في مصر	182
25	عدد ماكينات الصراف الآلية ونقاط البيع في مصر	183
26	عمليات نظام التسوية اللحظية RTGS في مصر	185
27	بيان عدد العمليات المنفذة داخل المقاصة الالكترونية في مصر	186
28	بيان إجمالي قيمة العمليات المنفذة داخل المقاصة الالكترونية في مصر	186
29	تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر	216
30	تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب نوع مؤسسة الاتصال وطريقة الدفع	217
31	مشتركي أنترنت الهاتف الثابت حسب طبيعة نوع التكنولوجيا في الجزائر	219
32	مشتركي أنترنت الهاتف النقال حسب طبيعة نوع التكنولوجيا في الجزائر	220
33	ملخص لواقع قطاع الإتصال في الجزائر	221
34	إحصائيات حول عدد البطاقات المصرفية المتداولة في الجزائر	234
35	عدد الشيكات في الجزائر	235
36	تطور أجهزة TPE في الجزائر	238
37	تطور أجهزة DAB في الجزائر	238
38	عدد عمليات التجارة الالكترونية في الجزائر	246

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	قطاعات الإقتصاد الجديد	21
02	عناصر الإقتصاد الرقمي	22
03	آلية عمل التوقيع الإلكتروني	86
04	عملية إستخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته	107
05	دورة إستخدام النقد الإلكتروني وإجراءاته	108
06	تطور عدد إشتراكات الأنترنت في تونس	130
07	تطور عدد إشتراكات الهاتف الجوال في تونس	131
08	تطور عدد إشتراكات الهاتف القار لكل مشغل في تونس	133
09	تطور عدد البطاقات الإلكترونية في تونس	139
10	عدد العمليات عبر منظومة المقاصة الإلكترونية في تونس	141
11	عدد التعاملات حسب وسائل الدفع في تونس	144
12	حجم التعاملات بوسائل الدفع في تونس	145
13	حجم التعاملات حسب وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في تونس	147
14	نشاط المصرفية المشتركة للمقاصة SIBTEL	149
15	تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر	216
16	تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب نوع مؤسسة الاتصال	217
17	تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب طريقة الدفع	218
18	مشتركي أنترنت الهاتف الثابت حسب طبيعة نوع التكنولوجيا في الجزائر	219
19	مشتركي أنترنت الهاتف النقال حسب طبيعة نوع التكنولوجيا في الجزائر	220
20	اجمالي مشتركي الهاتف والانترنيت في الجزائر	221
21	تسوية المبالغ الاجمالية في وقت حقيقي	226
22	سير معالجة العمليات في نظام ATCI	229
23	نموذج تصوري لتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر	257

تعريف المختصرات

Code	Explained
B2B	Business to business
B2C	Business to customer
TCI	Technologie de l'information et de la communication
SET	Secure electronic transaction
EFT	Emotionalfreedom technique
OBI	Open buying on the internet
TPE	Terminal de paiement électronique
ATM	Automaticteller machine
ADSL	Asymmetric digital subscriber line
DAB	Distributeurautomatique des billets
SIBTEL	Société interbancaire de télécompensation
EPOS	Europeanpaediatricorthopaedic society
WPS	Wifi protected setup
RTGS	Real time grosssettlement
REPSS	Comesa regional payment and settlement system
ARPT	L'autorité de règulation de la poste et des télécommunication
CERIST	Centre de recherche sur l'information scientifique et technique
ARTS	Algeria real time settlement
ATCI	Algérie télé compensation interbancaire
SATIM	Société d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique
WAP	Wirlesse application protocol

مقدمة

سمح التطور التكنولوجي الذي تنتشر فيه التقنيات الحديثة بظهور ما يسمى بالإقتصاد الرقمي القائم على الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، فقد شكلت هذه التكنولوجيا محور تحول تجاري أسفر عنه تغير عميق في مختلف التعاملات التجارية أساسها التدفق السريع للمعلومات والإستجابة الأسرع للتغيرات المفاجئة وهو ما أصبح يطلق عليها التجارة الإلكترونية.

فالحاجة إلى إدراك هذا النوع من التجارة لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة حتمية وهذا نظرا للعديد من الإمتيازات التي تقدمها، فقد وفرت السرعة والإطلاع الواسع على المعلومات التجارية في كل أنحاء العالم، وسهلت التعامل بين كل المتعاملين الإقتصاديين وخاصة المؤسسات العالمية التي تحتاج للتعامل الدئم مع كل المتعاملين في العالم.

كما أعطت الفرصة للشركات الصغيرة من تحقيق ميزة تنافسية عالمية دون الحاجة إلى إنشاء بناء ضخم أو تكبد تكاليف كبيرة، فإمتلاك جهاز كمبيوتر وإشتراك في بنك له نظام دفع متطور يمكن الأشخاص من الوصول إلى ماكان يكلفهم سابقا أموالا وجهدا كبيرا.

وفي ضوء الإستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والإتصال أصبح إعتماد وسائل الدفع الحديثة يمثل الركيزة الأساسية لنجاح وتطور التجارة الإلكترونية، فهذه الوسائل سمحت بتسهيل سداد المدفوعات والسرعة في إبرام الصفقات التجارية.

وعليه يعتبر تحديث وعصرنة وسائل الدفع مجالا ذو أولوية في الجزائر لذا أضحى من الضروري وضع إستراتيجية تمكنها من الإلتحاق بوتيرة الدول التي تعتبر رائدة في مجال التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الإلكترونية وإستخدام مختلف وسائل الدفع الإلكترونية.

إشكالية الدراسة:

إعتمادًا على هذا الطرح، وضمن إطار الهدف العام للدراسة وإلماماً بجوانب الموضوع، إرتأينا صياغة إشكالية بحثنا كما يلي:

ما مدى إمكانية وضع إستراتيجية لتحديث وسائل الدفع تساهم في تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر بالإستفادة مما توفره تكنولوجيا المعلومات والإتصال؟

الأسئلة الفرعية:

قصد تبسيط الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإقتصاد الرقمي؟ وفيما تتمثل مرتكزات التجارة الإلكترونية؟؛

- فيما تتمثل آليات التحول إلى التعاملات المالية الإلكترونية؟ وكيف تساهم وسائل الدفع الحديثة في تطوير التجارة الإلكترونية؟؛

- كيف ساهمت بيئة التعاملات الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية في كل من تونس، الإمارات ومصر؟؛

- ما أثر إصلاحات النظام المصرفي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصال على تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات التي سنحاول الكشف عن مدى صحتها من خلال الدراسة والمتمثلة في:

- الاقتصاد الرقمي يسمح بالإنتقال إلى وسائل الدفع الحديثة التي ساعدت على ظهور بيئة لتطوير التجارة الإلكترونية؛

- إن تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتأثيره على جميع القطاعات الأخرى أدى إلى ظهور نوع جديد من التعاملات تسمى بالتجارة الإلكترونية؛

- توفر البنية التحتية اللازمة للتعاملات الإلكترونية في كل من تونس؛ الإمارات؛ مصر ساهم في خلق تجارة إلكترونية فعالة في تلك الدول؛

- إن تأخر الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لا سيما في ميدان تكنولوجيا المعلومات والإتصال جعل استعمال التجارة الإلكترونية محدودا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في المكانة التي تحتلها وسائل الدفع الحديثة في البنوك والمؤسسات، وذلك باستخدام تقنيات إلكترونية ذات كفاءة وفعالية مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد وتسهيل التعاملات وإتمام الصفقات، فالدور الكبير الذي تلعبه هذه الوسائل في دفع عجلة التنمية الإقتصادية ومواكبة التطورات المالية والتكنولوجية العالمية، تجعلها بمثابة العنصر الحيوي الفعال الساعي إلى الريادة، والتعرف على ما هو جديد لتسهيل التعاملات والتبادلات التجارية.

فالتجارة الإلكترونية التي أضحت تنتشر يوما بعد يوم في حياة أفراد المجتمع في الجزائر تستمد فعاليتها من تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال ووسائل الدفع الحديثة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها مايلي:

- إبراز ماهية وسائل الدفع مع تسليط الضوء على أهم وسائل الدفع الإلكترونية؛
- بيان أهمية التعاملات المالية الإلكترونية ومتطلبات التحول إليها؛
- محاولة إيجاد طرق حديثة لتحديث وسائل الدفع الإلكترونية وجعلها ذات جودة عالية؛
- إبراز مدى العلاقة بين تطور وسائل الدفع الإلكترونية وتأثيرها على تنشيط التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال التطرق إلى عرض تجارب دولية.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

الدوافع الموضوعية: تتمثل فيمايلي:

- تزايد الدور الذي تلعبه وسائل الدفع الحديثة في التأثير على مختلف الجوانب؛

- حداثة هذه الوسائل ودورها الفعال على مختلف الأنشطة المالية والإقتصادية؛

- محاولة معرفة مدى إسهام وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الإلكترونية.

الدوافع الذاتية: تتمثل فيما يلي:

- كون الموضوع له علاقة مباشرة بطبيعة التخصص.

- الشعور بأهمية الموضوع خاصة مع التطورات التكنولوجية والعلمية والتوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي.

الإهتمام بالمواضيع الحديثة والرغبة في البحث والإطلاع على هكذا مواضيع.

الدراسات السابقة:

في حدود علم الباحث، وما توصلنا إليه من دراسات وبحوث سابقة لها علاقة بموضوع الدراسة، سيتم عرض أهمها بالشكل الآتي:

- جليد نور الدين، تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الإلكترونية "حالة الجزائر 2005-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، الموسم الجامعي 2009-2010، حيث تطرق الباحث لواقع وسائل الدفع ومجال استخدام التجارة الإلكترونية، وعرج على تطور النظام المصرفي الجزائري وأثر تحديث وسائل الدفع المصرفية في تطوير التجارة الإلكترونية، إن أهم النتائج المتوصل إليها من طرف الباحث هو وجود إرتباط قوي بين انتشار ونمو التجارة الإلكترونية وتوفر القاعدة التكنولوجية لتقنية المعلومات والإتصال باعتبارها البنية التحتية اللازمة لها وتطور هذه التجارة مرتبط بوجود وسائل دفع إلكترونية، كما أن محدودية إتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر راجع لتأخر قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

- سمية ديمش، التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل وإستشراف إقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، الموسم الجامعي 2010-2011، فمن خلال هذه الدراسة تم التطرق لإشكالية ما مدى اعتماد الجزائر للتجارة الإلكترونية، حيث تم معالجة الدراسة من خلال الإعتماد على إحصائيات مرتبطة بالتجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع ومقارنتها مع دول عربية، ثم تقييمها مع حالة الجزائر، ولعل من أهم ما تم التوصل إليه أنه بفضل الأدوات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال تم توفير البيئة التقنية اللازمة لقيام التجارة الإلكترونية، وأن اختلاف درجة إدراك مكاسب هذه التجارة والتجاوب معها يختلف من بلد لآخر، والدول العربية لا تزال متخلفة عن ركب التعاملات الإلكترونية.

- قندوز فاطمة الزهراء، التجارة الإلكترونية، تحدياتها وأفاقها في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، الموسم الجامعي 2012-2013، حيث طرحت إشكالية حول كيفية تبني مشروع التجارة الإلكترونية في الجزائر والتغلب على التحديات والعوائق التي تقف أمامها، فهذه الدراسة حاولت البحث في التحديات والآفاق المرجوة من التجارة الإلكترونية، كما ركزت على تجارب دولية في مجال التجارة الإلكترونية والتباين في متطلبات الدول الرائدة في هذا المجال والدول النامية، كما تم إسقاط الضوء على الجزائر من خلال معرفة تحديات التجارة الإلكترونية وآفاقها وتم التوصل إلى أن تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال تختلف عن الدول النامية وهذا راجع للفجوة الرقمية الموجودة بين هذه الدول.

- بركان أمينة، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الموسم الجامعي

2013-2014، حيث طرحت إشكالية حول كيف تعمل الصيرفة الإلكترونية على تفعيل أداء الجهاز المصرفي الجزائري، فهذه الدراسة هدفت إلى إبراز ما هي وسائل الدفع بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم وسائل الدفع الإلكترونية، وأهم ما توصلت إليه أن تجربة الجزائر مع الخدمات الإلكترونية تعتبر تجربة فتية فلا يمكن الحكم عليها لا بالفشل ولا بالنجاح.

- محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، يومي 26/27 أفريل 2011، بالمركز الجامعي خميس مليانة، حيث تم معالجة مدى كفاءة نظام الدفع الإلكتروني في تفعيل عمل التجارة الإلكترونية، وتوصل إلى مجموعة من النتائج ولعل أهمها سيطرت البنوك العمومية، أي عدم فتح المجال للقطاع الخاص باعتباره قطاع محفز لتوسيع الخيارات وتقديم خدمات متنوعة وذات جودة عالية.

- MERBOUHI Samir, HADID Noufyele, le paiement électronique en Algérie: délits économiques et financiers, Revue nouvelle économie, vol 08, n° 01, Université Khemis Miliana, Algérie, 2017.

حيث تطرق صاحب المقال إلى توضيح أثر نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وأهم التحديات والمخاطر التي ستنجر عن إستعمال هذه التكنولوجيا، كما أشار للدور الذي تلعبه وسائل الدفع الإلكترونية في مجال تنشيط التجارة الإلكترونية غير أنه تطرق في نفس السياق للآثار السلبية التي تترتب عنها.

من خلال ما خلصت إليه الدراسات السابقة بصفة عامة، فإن القيمة المضافة لدراستنا تتمثل في دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الالكترونية وذلك من خلال الاعتماد على عرض تجارب دول مختلفة ثم إسقاط الضوء على الجزائر ومحاولة إيجاد سبل وطرق لنشر ثقافة وبيئة

ملائمة للتعامل بهذه الوسائل الحديثة كونها تلعب دور كبير في تنشيط التجارة الخارجية الالكترونية.

المنهج المعتمد في إعداد الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بشكل يتطابق مع دراستنا في شقيها النظري والتطبيقي خاصة عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة والتجارة الإلكترونية، وعند تحليل وتقييم وسائل الدفع ومكانة التجارة الإلكترونية فيها.

أدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع تم الإعتماد على مجموعة من الأدوات تجسدت في البحث المكتبي، من خلال استخدام مراجع متنوعة كالكتب والمجلات الإقتصادية والبحوث الأكاديمية والملتقيات العلمية، والتقارير الصادرة من المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة بالدراسة، كما تم اللجوء إلى مواقع الأنترنت للحصول على المعلومات والمعطيات الرقمية الخاصة بالبحث.

إطار وحدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع بإطارين زماني ومكاني:

الإطار الزماني: تغطي هذه الدراسة في أهم تحليلاتها الفترة 2014 إلى 2017، وإن كانت هناك أفكار لسنوات خارج هذه الفترة فهي من باب إيضاح تطور النظام المصرفي وقوانين التجارة الإلكترونية في الدول محل الدراسة.

الإطار المكاني: تم إسقاط الدراسة في جانبها التطبيقي على دور وسائل الدفع الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر مع عرض تجربة تونس، الإمارات، مصر في نفس المجال.

صعوبات الدراسة:

باعتبار أن أي جهد إنساني عموما، والبحث العلمي خصوصا، لا يخلو من بعض الصعوبات فقد تواجه الباحث صعوبات ومشاكل في مسار إعداده للدراسة ولعل من أهمها نجد:

- صعوبة إجراء دراسة تحليلية تطبيقية على الموضوع وهذا بالنظر إلى التأخر الكبير في مواكبة التكنولوجيا.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، فصلين نظريين وفصل لعرض تجارب دولية وأخيرا فصل رابع خصص لإسقاط تجربة الجزائر في مجال وسائل الدفع الإلكترونية المعتمدة للتأثير على التجارة الإلكترونية.

حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث تناولنا فيه التأصيل المفاهيمي والفكري للتجارة الإلكترونية في ظل التحول للإقتصاد الرقمي من خلال التطرق إلى مدخل للإقتصاد الرقمي، ماهية التجارة الإلكترونية والمرتكزات التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة أهمية تحليل عناصر التعاملات المالية الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية ليشمل كذلك ثلاث مباحث تناولت كل من التحول إلى التعاملات المالية الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل التجارة الإلكترونية

وتم عرض في الفصل الثالث تجارب بعض الدول العربية الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية من خلال دراسة كل من تجربة تونس، الإمارات ومصر

وأخيرا تم التطرق في الفصل الرابع إلى تجربة الجزائر في مجال تحديث وسائل الدفع ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية بالتطرق لتطور الجهاز المصرفي الجزائري، تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر، أهمية تحليل وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية، من خلال إقتراح نموذج تصوري لتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر.

الفصل الأول

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والفكري للتجارة الإلكترونية في ظل التحول للإقتصاد الرقمي

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي تحولات جوهرية عميقة أسفرت عن ميلاد أفكار اقتصادية جديدة في أدبيات الاقتصاد، فالاقتصاد الرقمي هو سمة من سمات تلك التطورات باعتباره قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يعتبر كضرورة حتمية لتنمية اقتصاديات الدول على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، وبالتالي يسمح بتوسيع حجم دائرة التبادل التجاري بين دول العالم للرفع من معدلات نمو اقتصادها.

وتمثل التجارة الإلكترونية المستوى الأخير من مستويات الارتقاء التقني للثورة العلمية التكنولوجية، فهي تمثل الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ممثلة في أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة للقيام بمختلف الأعمال، وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي؛

المبحث الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية؛

المبحث الثالث: مرتكزات التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي

أثر تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال على كل جوانب الحياة، والذي أدى إلى ظهور الإقتصاد الرقمي الذي يعبر عن الرؤية المستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية له.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

يتميز الإقتصاد الرقمي بدخول تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مختلف الأنشطة الإقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على ماهيته وكل ما يرتبط به.

أولا: تعريف الإقتصاد الرقمي

يقصد بالإقتصاد الرقمي ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من جهة، وبين الإقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الإقتصادية المساندة لجميع القرارات الإقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما.[1]

والإقتصاد الرقمي هو كذلك الإقتصاد الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ودرجة الإرتباط بشبكة المعلومات العالمية "الأنترنت" وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة نواحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال.[2]

كما يعرف على أنه ذلك التحول المتزايد في ظل الأنترنت من إقتصاد تقليدي بفرص عمل محدودة في ظل محدودية الموارد ورأس المال وقيود الإستثمارات المادية إلى الإقتصاد الريادي

---

[1] فريد النجار، الإقتصاد القومي "الأنترنت وإعادة هيكلة الإستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص25.

[2] جعفر حسن جاسم، مقدمة في الإقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2010، ص 23.

الذي يتسم بإنفجار فرص الأعمال بموارد محدودة مما يجعل الإقتصاد الجديد هو إقتصاد الوفرة والإفاضة في الأفكار والمواهب والموارد.[1]

وباختصار هو ذلك الجزء من الإقتصاد المعرفي الذي يختص بكل ما يتعلق بتقنيات المعلومات التي تعرف أيضا بالتقنيات الرقمية.[2]

من خلال التعاريف يمكن القول أن الاقتصاد الرقمي هو التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي الدولي من جهة أخرى، مما يساعد على زيادة إندماج اقتصاد الدول في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: خصائص الإقتصاد الرقمي

يتميز الإقتصاد الرقمي بنشر تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات وهذا ما يسمح بتشجيع بناء إقتصاد قائم على التكنولوجيا الرقمية، ولعل أهم الخصائص التي تميزه:[3]

1- سهولة الوصول إلى المعلومة:

يعتمد نجاح ونمو الإقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الأنترنت المختلفة، ويتطلب الإشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الإقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الإقتصاد؛

---

[1] نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية "الإستراتيجية والوظائف والمشكلات"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص88.

[2] محمد نائف محمود، الإقتصاد المعرفي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص 17.

[3] العياشي زرزار، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وأثرها في النشاط الإقتصادي وظهور الإقتصاد الرقمي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 06، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، نوفمبر 2010، ص 225.

2- المنافسة وهيكل السوق في ظل الإقتصاد الرقمي:

تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والإتصال مع منظومات وقطاعات الإقتصاد المختلفة، وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والإستثمارية؛

3- مستقبل الإقتصاد الكلي في ظل الإقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الإقتصادي وفي الإستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الأنترنت في أساليب أداء التعاملات التجارية وأساليب العمل، وأصبح هناك أساليب متعلقة بتطور الإقتصاد الرقمي ومن أهمها مايلي:

أ- نصيب كل قطاع إقتصادي من التجارة الإلكترونية؛

ب- معدلات التضخم والنمو والعمالة والإنتاجية وأثرها على الإقتصاد الرقمي؛

ت- مكاسب المتعاملين في الأسواق من التجارة الإلكترونية؛

ث- نسبة حجم التجارة الإلكترونية بين قطاع وقطاع آخر والنشاط الإقتصادي ونشاطات أخرى.

4- الإقتصاد الرقمي إقتصاد قائم على السرعة الفائقة:

إن الإقتصاد الرقمي هو إقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني، هذه السرعة أدت إلى الحاجة إلى شركات تتسم بالرشاقة في الحجم، وفي التنظيم من خلال العلاقات الشبكية، وفي المعلومات من خلال تقاسم المعلومات الفوري؛

5- تخفيض تكلفة الصفقات:

أدت الأنترنت إلى حالة جديدة في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات تساوي الصفقات، فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لأن تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج عنها، فإنها مع الأنترنت ونماذج الأعمال الجديدة فإن تكلفة الصفقة يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبالتالي تكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة؛

6- إقتصاد قائم على تكنولوجيا المعلومات:

يعتمد الإقتصاد الرقمي على تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت عاملا أساسيا في الإنتاج والإنتاجية، وفي توفير فرص العمل الحقيقية وزيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل القومي.[1]

ثالثا: أهداف الإقتصاد الرقمي

سمح إستخدام تكنولوجيا المعلومات بتحقيق مجموعة من الأهداف للإقتصاد الرقمي تتمثل فيما يلي:[2]

- إزالة الحواجز الجغرافية؛
- إزالة الحواجز الزمنية؛
- تحسين التعامل مع القيود التكاليفية؛
- تحطيم الحواجز الهيكلية.

---

[1] كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، الإقتصاد المعرفي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص 24.

[2] جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، ص 174.

المطلب الثاني: متطلبات الإقتصاد الرقمي ومزاياه

يعمل الإقتصاد الرقمي على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والشركات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية.

أولا: متطلبات الإقتصاد الرقمي

إن بناء الإقتصاد الرقمي القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصال يستلزم توفير جملة من المتطلبات التي تعتبر المنطلق الأساسي له سواء كانت على مستوى المجتمع أو تمس مختلف المؤسسات ولعل من أهمها نجد:

- تجهيز بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات؛
- تطوير القوانين والأنظمة وتفعيل المرافق والإدارات؛
- إعادة هيكلة الإنفاق العام لتعزيز الإقتصاد والمعرفة؛
- العمل على تطوير رأس المال البشري بنوعية عالية؛
- إدراك المستثمرين لأهمية البحث والإبتكار؛
- إكتساب المعرفة العالمية وإيجاد المعرفة المحلية؛
- بناء منظومة فعالة للعلم والتكنولوجيا؛
- خلق مؤسسة مصممة على فكرة التغير.

أما على مستوى المؤسسات المالية فيشترط الإقتصاد الرقمي ضرورة إحتفاظها بملفات دقيقة لكل من: إدارة القروض، إدارة الحسابات بالبنوك، إدارة سياسات التأمين، إدارة الإستثمارات، كما أن أساس الدقة في الإحتفاظ بالبيانات المالية وتوفير أمن تلك المعلومات يتم عن طريق إدارات تكنولوجيا المعلومات في تلك المؤسسات المالية، وتشمل تلك الإدارات وحدات لتحليل النظم والبرمجة وتشغيل الحواسب الإلكترونية ومراقبة وإعداد البيانات إلكترونيا.

ويتم تشغيل المؤسسات المالية إلكترونيا عن طريق المكاتب الإلكترونية التي تستخدم:

- البريد الإلكتروني والإنترنت؛
- النشر الإلكتروني؛
- البيانات المرئية وقواعد البيانات الفورية.

ويفيد كل ذلك في إدارة الإستثمار وإستخدام آلات التحويل، كما تستخدم نقاط البيع الإلكترونية والسداد بالبطاقات الإلكترونية، كما تتم عمليات المقاصة والتسويات بين البنوك إلكترونيا.[1]

ثانيا: مزايا الإقتصاد الرقمي

يسمح الإقتصاد الرقمي بفضل تكنولوجيا المعلومات والإتصال تحقيق عدة مزايا تتمثل في:[2]

- زيادة معدلات النمو الإقتصادي في الإستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية عن طريق تأثير الأنترنت في أساليب أداء التعاملات التجارية وأساليب العمل؛
- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات ACCESS وبالتالي الإستفادة من المعلومات والدراسات والأبحاث المتاحة عبر الأنترنت، حيث يستطيع المستثمرين مثلا الحصول على التقارير السنوية للشركات والتقارير المحفوظة لدى هيئة الأسواق والأوراق المالية، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بكل قطاع من القطاعات وتوقعات الإيرادات وتوصيات الخبراء، بالإضافة إلى المساعدة الخاصة بإدارة المحفظة الإستثمارية عبر الأنترنت؛

---

[1] جمال حمود مويسة، الإقتصاد الرقمي ومتطلبات إستجابة البنوك إلى التحديات الجديدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2010، ص 79.

[2] فتيحة كبيري، أحمد سماحي، تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الإقتصاد الرقمي، مجلة "les cahiers du mecas"، العدد 14، جامعة تلمسان، الجزائر، جوان 2017، ص 187.

- المنافسة وهيكل السوق، بحيث تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والإتصال مع منظومات وقطاعات الإقتصاد المختلفة؛

- خفض التكاليف من خلال مواقع الأنترنت التي تسهل التعرف على الأسعار والماركات، وإجراء التعاملات في أي وقت؛

- إلغاء القيود الزمانية 24/24 سا خلال 7/7 أيام في سوق عالمية مفتوحة.

ثالثا: التغيرات الحاصلة بظهور الإقتصاد الرقمي

لقد جلب الإقتصاد الرقمي إلى عالم الأعمال الكثير من التغيرات التي يمكن إعتبارها طفرات نظرا لسرعتها ويمكن التطرق لها كما يلي:[1]

- التغيرات المتسارعة والمتلاحقة في تكنولوجيات المعلومات والإتصال يجبر المنظمات على ضرورة التكيف واليقظة للمستجدات الحاصلة من أجل إستقبال المعلومة في الوقت المناسب؛

- في الإقتصاد التقليدي التغيرات تحصل تدريجيا على عكس الإقتصاد الرقمي التي تكون فجائية وكلية؛

- التغير كليا وليس على مراحل أدى إلى الإنتقال من التغير المتصل إلى التغير المنفصل؛

- الإنتقال من الإعتماد على رد الفعل إلى التنبؤ وتوقع الأحداث الزمنية هذا ما يلزم المؤسسات إعتماد إستراتيجيات تقوم على التنبؤ واليقظة؛

- يعتمد الإقتصاد الرقمي على توليد المعرفة والذي يعتبر القوة الحالية والقادمة لجميع الدول.

---

[1] فاتح مجاهدي، الإقتصاد الرقمي ومتطلباته، الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 4-5 ديسمبر 2007.

ويمكن توضيح التغيرات التي أحدثها ظهور الإقتصاد الرقمي من خلال إجراء مقارنة بين كل من الإقتصاد الرقمي والإقتصاد التقليدي في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: مقارنة بين الإقتصاد التقليدي والإقتصاد الرقمي

العوامل	الإقتصاد التقليدي	الإقتصاد الرقمي
الخصائص العامة		
الأسواق	مستقرة نوعا ما	ديناميكية
مجال المنافسة	محلي/ إقليمي	عالمي
الشكل التنظيمي	تدرجي	شبكي
نظام الإنتاج	الإنتاج المكثف	الإنتاج المرن
العامل الأساسي للإنتاج	رأس المال والعمالة	الإبداع والمعرفة
العامل التكنولوجي الأساسي	الميكنة	الرقمية
الميزة التنافسية	إقتصاديات الحجم	الإبداع والجودة
أهمية البحوث	متوسطة	عالية
التعاون بين المنظمات	العمل الفردي غالبا	التعاون الأفقي والعمودي
قوة العمل		
الأهداف	التشغيل الكامل	أعلى دخل
المهارات	التخصص الوظيفي	المعرفة الواسعة والمدعمة
طبيعة التوظيف	مستقر	ديناميكي
النمو الإقتصادي		
الهدف	توفير وظائف والزيادة في النمو	أعلى دخل وأكبر نمو
الوسائل	تخفيض التكاليف	الجودة العالية/ الإبتكار
مصادر الميزة التنافسية	مصادر ثابتة	التكيف والتعلم الفردي

المصدر: فاتح مجاهدي، الإقتصاد الرقمي ومتطلباته، الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 4-5 ديسمبر 2007.

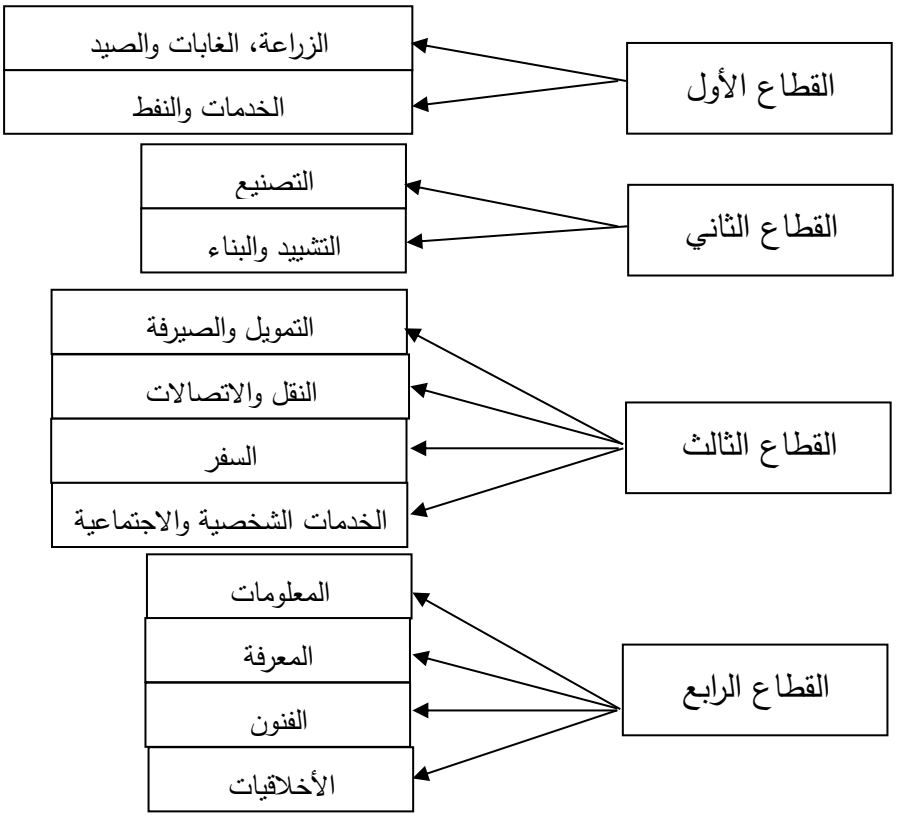
المطلب الثالث: عناصر الإقتصاد الرقمي ومؤشراته

تكمن قوة الإقتصاد الرقمي من خلال عناصر تنظمه وتحدد إطاره من جهة ومن جهة أخرى اعتماده على مجموعة من المؤشرات تختلف في مضمونها ودواعي استخدامها والتي نبرزها في النقاط التالية:

أولا: عناصر الإقتصاد الرقمي

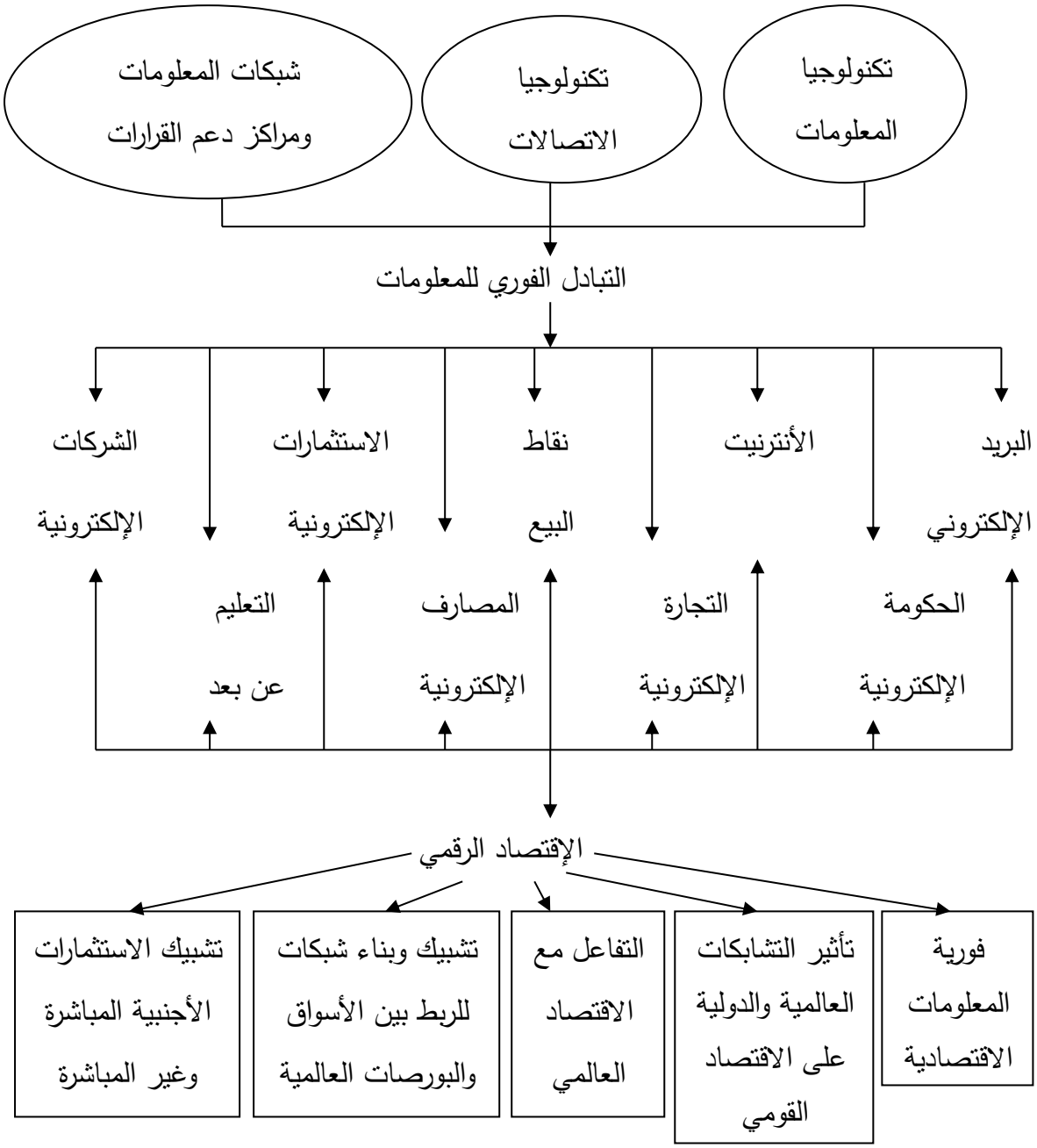
بطبيعة الحال الإقتصاد الرقمي جاء نتيجة ميلاد قطاع جديد، ألا وهو قطاع المعلومات والمعرفة كقطاع رابع ضمن الإقتصاد ككل وأيضا بفضل إعادة هيكلة في العناصر التقليدية للإقتصاد لذلك يمكن تحديد قطاعات الإقتصاد الرقمي وأهم عناصره من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم 01: قطاعات الاقتصاد الجديد



المصدر: محمد تقرورت، متناوي أمحمد، الإقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الإلكترونية في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2007.

الشكل رقم 02: عناصر الاقتصاد الرقمي



المصدر: أمينة بركان، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014، ص 31.

ثانيا: مؤشرات الإقتصاد الرقمي

يمكن توضيحها كمايلي:[1]

- شكل وحجم المكونات الرئيسية للإقتصاد الرقمي والذي لايزال في مرحلة تطور، مثل التجارة الإلكترونية وبصفة أهم تطور دور الحاسوب والتكنولوجيا المتعلقة به وآنتشارها في أماكن العمل؛
- شركات الأعمال وما تقوم به من إستخدام وتطوير للتكنولوجيات المتقدمة والتجارة الإلكترونية؛
- التغيرات الحاصلة في هيكل ووظائف السوق والتي تتضمن التغيرات في كيفية تقديم توزيع السلع والخدمات، بالإضافة إلى تغير طبيعة المنافسة المحلية والدولية؛
- التطبيقات الإقتصادية والإجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، مثل التغير في الإنتاجية الناتجة عن الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات؛
- الخصائص الديموغرافية للمجتمع في ظل الإقتصاد الرقمي.

ونظرا للتطور والتغير المستمر والديناميكية التي يتميز بها الإقتصاد الرقمي، فإن هذه المؤشرات لم تعد كافية لقياس وتحديد آثار الإقتصاد الرقمي على المجتمع والدولة والعالم، لذا فقد تم تعديلها وتطويرها لتصبح على الشكل الآتي:

1- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات:

يجب أن يتم قياس الجانب المادي والجانب الرقمي للبنية التحتية الخاصة بالإقتصاد الرقمي وبصفة خاصة، الجهود المبذولة لجمع البيانات القياسية، يجب أن تركز على البنية المادية ويجب أيضا قياس الإستثمارات في البرمجيات، كما يجب توفير المعلومات الأساسية بخصوص مدى

[1]Erik brynjolfsson, Brian kahin, Understanding the digital economy, Library of congress, cataloging in publication data, U.S.A, 2000, p 19.

إتساع شبكة الأنترنت والشبكات الأخرى، ودرجة الإزدحام في أنظمة هذه الشركات كما أنه من المهم جدا قياس مدى تقادم وإهتلاك البنية التحتية الرقمية؛

2- التجارة الإلكترونية:

يجب أن يتم قياسها من خلال حجم ونمط التعاملات الإلكترونية بين المؤسسات(B2B)، وبين المؤسسة والمستهلك (B2C)، ويجب أيضا أن نحاول قياس كمية السلع والخدمات الرقمية وغير الرقمية كل على حدى، بحيث أن المنتجات المادية يجب أن تسلم فيزيائيا للمستهلك، أما المنتجات الرقمية فهي تتجاوز تجار الجملة والتجزئة مباشرة إلى المستهلك النهائي.

كما أن المنتجات الرقمية قد تكون لها طرق تسعير مختلفة بسبب إرتفاع تكاليفها الثابتة وإنخفاض التكاليف الحدية، بالإضافة إلى ضرورة قياس حجم التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى تسوية التعاملات والتي تكون لأغراض أخرى؛

3- هيكل الشركات والصناعة:

يجب قياس أثر التحسينات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، البرمجيات والأنترنت على التركيبة الهيكلية للشركات والأسواق، وبصفة عامة من الضروري تحديد التغيرات الحاصلة في الموقع(التوطين)، الصناعة، الحجم، والهيكل التنظيمي الخاص بشركات الأعمال، وأيضا التغير في مزيج المدخلات (رأس المال، العمل، المخزون) وعلاقته بالشركات الأخرى (المناولة أو الإعتماد على مصادر خارجية)؛

4- الخصائص الديموغرافية والعمالية:

يجب قياس هذه الخصاص وخصائص سوق العمل للأفراد والعمال التي تشارك في الإقتصاد الرقمي، ومقارنتها مع تلك الخصائص التي لا تشارك فيه، وبشكل خاص يجب قياس مدى إستخدام

الحاسوب في المدرسة، العمل، المنزل، وربطه بنتائج المخرجات الإقتصادية مثل الرواتب والأصول، وأيضا بالخصائص الديمغرافية مثل التعليم، التشغيل؛

5- سلوك الأسعار:

يجب تكييف العوامل التي تؤدي إلى إنكماش أسعار السلع والخدمات لكي تعكس مدى التغير في الجودة بسبب تكنولوجيا المعلومات، هذا سيسمح بإجراء قياسات أكثر دقة لتغيرات المجتمعات الإحصائية الرئيسية مثل الإنتاجية، إن قياس تباين الأسعار بين السلع والخدمات المباعة بطرق مختلفة (التجارة الإلكترونية مقابل التجارة التقليدية)، وأيضا قياس تشتت الأسعار بين المنتجين باستعمال نفس الطريقة يعتبر ذو أهمية بالغة من أجل فهم وإدراك طبيعة تغير المنافسة في ظل الإقتصاد الرقمي.

المطلب الرابع: المحركات الدافعة وعوامل الإندماج في الإقتصاد الرقمي

يعتمد تطور الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العوامل التي تسمح بخلق بيئة تعزز مكانة هذا الأخير وتسمح بانفتاحه على مختلف المجالات والممارسات.

أولا: المحركات الدافعة للإقتصاد الرقمي

هناك العديد من المحركات التي دفعت ومازالت تدفع الإقتصاد الرقمي إلى المزيد من التطور والتقدم ولعل من أهمها:[1]

1- العولمة:

يلاحظ اليوم أن العولمة أوجدت إقتصادا بلا حدود، إذ أن السوق بأشكالها المختلفة لم تعد محصورة داخل بلد بعينه، فالدول الأوربية من خلال الإتحاد الأوربي أصبحت قوة إقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية أو الجغرافية وأصبحت شريكا فاعلا في التجارة العالمية ويلاحظ

[1] باسم غدير، إقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص 138.

كذلك أن معظم الدول الصناعية والدول الناهضة كالصين مثلا تتسابق للوصول إلى أسواق جديدة، والحصول على حصة من السوق في كل مكان من العالم.

لم تقتصر التغيرات على حدود المكان فقط، ولكن الزمان أيضا حيث أصبح إبقاء العمل مستمرا على مدار الساعة (24 سا/ 365 يوم)، وهذا يعني ضرورة وجود منحنى عمل عالمي لدى الشركات والمؤسسات حتى تستطيع المنافسة والبقاء، ومرد ذلك كله إلى العولمة بأبعادها المختلفة.

إذ كان للعولمة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والسياسية الدور الأبرز لنشوء الإقتصاد الرقمي بمنتجاته المعولمة، وأسواقه الممتدة ولعل المستقبل سيظهر تحولات وتبدلات أكثر عمقا من التي نشهدها الآن.

2- الشركات متعددة الجنسيات:

إن الشركات متعددة الجنسيات تحتكر مستويات القمة من التكنولوجيا في العالم وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وبالتالي هي أهم محركات الإقتصاد الرقمي، حيث أن هذا الإقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ينظر إليهما من زاوية واحدة.

وهذه الشركات أصبح منتجها الوحيد الذي تصدره هو المعرفة الصريحة المتجلي معظمها بالمنتجات الرقمية، وهي الوعاء الذي يتركز فيه رأس المال بشكل ضخم مما سبب طردا جماعيا لكثير من رأسمالي العالم عن الساحة لأنهم لا يملكون القدرة على مواجهة تلك الشركات العملاقة، وذلك من خلال تحكمها بالقدرات التكنولوجية التي يتم إستخدامها في القيام بالنشاطات الإقتصادية وإمتلاكها القدرات المرتبطة بتوليد المعرفة التكنولوجية.

ولاشك أن سيطرتها على هذا المجال يعطيها القدرة على التحكم والسيطرة على كافة النشاطات التي تعتمد على ما تفرزه القدرات التكنولوجية من نتاج تكنولوجي، وكذلك التوجه نحو

مجالات إنتاج تقل فيها المدخلات المادية، كما هو الحال في العديد من المجالات الهامة الحيوية مثل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وخاصة المرتبطة منها بالبرمجيات.[1]

3- الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة:

إن إرتباط مفهوم الإقتصاد الرقمي بالتكنولوجيا يعد أمرا طبيعيا، وبالتالي فإن التكنولوجيا تشكل أحد محركاته الدافعة، إذ أن التكنولوجيا كإحدى صور تجليات المعرفة وتعد وقودا يحفز على التطور الدائم ويعطي الإقتصاد الرقمي أبعاده العصرية والمستقبلية، وكان التطور التقني السمة الأساسية المرافقة لحركة التاريخ، والمحرك الدافع لجملة القضايا الإجتماعية والإقتصادية، حيث ساهمت التقنية الحديثة كمثال منظور في تطور العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية بسرعة كبيرة، وهذا بالأساس ما أعطى التكنولوجيا قوتها وسلطتها الحالية، وهو ماجعل العالم الحديث وتطبيقاته التكنولوجية المعاصرة ذات تأثير بالغ الأهمية على الإنسان في هذا العصر مقارنة مع أي وقت مضى من تاريخ البشرية باعتباره القاعدة الأساسية للإقتصاد الحديث ووسيلة لخلق الثروة والضرورة الإستراتيجية لتحديد المتطلبات.

ولولا مسألة البحث والتطوير عبر التاريخ الطويل لما أسرعت خطى العلم وتطبيقاته التكنولوجية بهذه الوتيرة السريعة، ونظام البحث والتطوير هنا هو عبارة عن إحداث آلية إبداع عبر تدفق الأفكار ثم تحريرها وجعلها ناجحة في الحياة العلمية.

كما ساهم التقدم التكنولوجي والنضوج التنظيمي في زيادة الإنتاج وتراكم رأس المال وخلق منافسة شديدة فيما بين الشركات المصنعة عبر تناغم الأفكار العلمية وتطبيقها من قبل المهندسين والعلماء في الواقع العلمي، لذا توسع دور البحث والتطوير إلى أقسام كبيرة مع مهارات تقنية وقانونية وإدارية في المحافظة على الموقع الصناعي وإشارة على النوعية والكفاءة الإنتاجية والكلفة،

---

[1] حسن خلف فليح، إقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 192.

وربما الأهم من ذلك هو أن التحولات الهائلة قادت إلى صدمة كبيرة على حجم المعرفة ونظمها التي ساهمت في أداء وظيفتين، الأولى هي البحث والتطوير لإنتاج معرفة جديدة، والثانية هي المساهمة في إنتشار المعرفة عبر سلسلة من التراكمات المعرفية والتقنية.[1]

ثانيا: عوامل الإندماج في الإقتصاد الرقمي

إن التحول من إقتصاد مادي إلى إقتصاد لامادي يقوم على الرأسمال البشري ويقتضي توفر مجموعة من العوامل أهمها:[2]

1- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات:

إن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار الإقتصاد الرقمي يكون أساسا بالإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، كصناعة البرمجيات، وصناعة معدات الإعلام الآلي، والتي تعتبر صناعة إبتكارية تقوم على إعداد ورسم وتصميم وتنفيذ وإختيار برنامج تشغيل للحاسب الآلي والذي يتضمن مجموعة أوامر وتعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال متكاملة، بهدف الوصول إلى نتيجة معينة.

وتتميز هذه الصناعة بكونها تعتمد على العقل البشري بالأساس وإنتاجها لايحده زمان ولا مكان، وخضوعها يكون لمنظومة تسويقية متكاملة وعدم تلويثها للبيئة وعاداتها تكون في إرتفاع سريع ومنافسة للأسواق الخارجية، فحسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية على الدول النامية، كي تندمج في إقتصاد المعرفة يجب التركيز على جانب تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، بحيث إذا كان إستعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفة فإن عدم إستعمالها يكون أكثر تكلفة.

---

[1] باسم غدير، مرجع سابق، ص 163.

[2] قويدر بوطالب، فيصل بوطيبة، الإندماج في إقتصاد المعرفة "الفرص والتحديات"، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي 09-10 مارس 2004.

2- التعليم ومجتمع المعلومات:

في وقت مضى كان ينظر للإنفاق على التعليم على أنه شكل من أشكال الإستهلاك، لكن اليوم يعتبر إستثمارا في الرأسمال البشري وله أثره البالغ في التنمية الإقتصادية، وفي ظل الإقتصاد الرقمي أين يتجه الإهتمام صوب النشاط كثيف المعرفة يخص جانب التعليم بدور جوهري، بإعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات الإقتصاد الرقمي وفي الواقع هناك علاقة عضوية بين التعليم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

فالتطور الهائل لخدمة الأنترنت والإستعمال المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في إطار تشجيع التعليم عن بعد سيساهم في تجاوز صعوبات التكاليف والمكان بخصوص التعلم والتكوين، فمثلا من الممكن أن يتم توفير البرامج التعليمية على أقراص أو عبر الفضائيات كما يمكن الإتصال بقواعد المعلومات من خلال الأنترنت.

فبالنسبة للدول النامية يوفر إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لدعم التعليم النظامي وغير النظامي إمكانات هائلة لتقوية قدرات الأفراد، ومن خلال ذلك تطوير قاعدة العلوم والتكنولوجيا بها، ولكن إستغلال هذه الإمكانات لايكون ممكنا ما لم تسمح عمليات التعليم النظامي وغير النظامي للأفراد بالتمكن من الخبرات التي تعتبر ضرورية لإستغلال التكنولوجيا بشكل فعال، فالمطلوب فعله لجعل التعليم منسجما ومتطلبات الإقتصاد الرقمي هو التركيز على تكوين أفراد لديهم القدرة على الإبداع والإبتكار، وأساسا تكوينهم في المجالات التي يتجلى فيها الإقتصاد الرقمي (إقتصاد المعرفة) كصناعة البرمجيات.

3- البحث والتطوير:

تنتشر في الإقتصاد الرقمي مخابر البحث والتطوير وتولي لها الحكومات والخواص بالغ الإهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي، حيث أن الدخول في الإقتصاد الرقمي يقتضي

رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الإقتصاد الرقمي ونجدها في الدول المتقدمة.

كما تقوم الحكومة والقطاع الخاص في الدول المتقدمة بتقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، حيث يتكفل القطاع الخاص بتمويل المشاريع التي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال 5 سنوات أو أقل ولكن إذا كانت الفترة 10 سنوات فأكثر فإن الدولة هي التي تتكفل بتمويلها، أما إذا تراوحت الفترة بين 5 و10 سنوات يشترك القطاع العام والخاص في تمويل مشاريعها، ومن خلال هذا التنظيم في توزيع الأدوار سيكون للبحث والتطوير مردودية كبيرة على الإقتصاد الرقمي.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية

يشهد العالم إهتماما متزايدا بالتجارة الإلكترونية كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، حيث تلعب الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالأنترنت دورا رئيسيا ومهما كوسيط لإستكمال تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر، فقد أصبحت التجارة الإلكترونية واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية، ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا لتأثيرها على الأسواق وأداء المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية

تعد التجارة الإلكترونية إحدى ثمار الثورة المعلوماتية كما تمثل واحدا من أهم مواضيع ما يعرف بالإقتصاد الرقمي.

أولا: تعريف التجارة الإلكترونية

لقد تعدد مفهوم التجارة الإلكترونية بإختلاف وجهات نظر الباحثين والمنظمات الدولية حيث عرفتها المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أنها أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية.

كما تعتبر التجارة الإلكترونية على أنها التعاملات التجارية التي تتم إلكترونيا عبر شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، وتجرى هذه التعاملات سواء بين المشروعات بعضها البعض أو بين الشركات وعملائها من المستهلكين والأجهزة الرسمية.[1]

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فتشير إلى أن التجارة الإلكترونية تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تمتد بين الشركات والأفراد والتي تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات سواءا كانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة.

وهي مجموعة من التعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات ببعضها البعض، وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة.[2]

وعرفت التجارة الإلكترونية على أنها شكل من أشكال التبادل التجاري أو الإداري أو تبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام تقنيات المعلومات والإتصالات، وهي عبارة عن إستخدام الأنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة مع التركيز على إستخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد.[3]

---

[1] سعيد عبد الخالق محمود، التجارة الإلكترونية وتنمية الإقتصاد الشبكي العربي، مجلة الوحدة الإقتصادية العربية، العدد 71، مصر، 2015، ص 6.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الجنان، عمان، الأردن، 2016، ص 12.

[3] نعيمة يحياوي، مريم يوسف، التجارة الإلكترونية وآثارها على إقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2017، ص 182.

وبمفهوم آخر تعتبر على أنها التعاملات الإلكترونية في بيع أو شراء بضائع أو خدمات، سواء كانت بين الشركات والمنازل والأفراد والحكومات ومنظمات عامة أو خاصة أخرى عن طريق الأنترنت ويتم طلب البضائع والخدمات على الأنترنت، أما الدفع والتسليم النهائي للسلعة أو الخدمة فقد يتم بواسطة الأنترنت أو بغيرها.[1]

من خلال ما تم التطرق إليه تشمل التجارة الإلكترونية كل الأنشطة التجارية وإبرام الصفقات والعقود التي تتم بين مختلف المتعاملين بإستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والإتصال وعبر شبكة الإتصال الدولية "الأنترنت" سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ولعل من أهم أهداف ما تسعى لتحقيقه التجارة الإلكترونية مايلي:[2]

- زيادة نطاق السوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع والخدمات والمعلومات؛
- زيادة معدلات الوصول إلى العملاء وبناء علاقات قوية فيما بينهم؛
- تخفيض وتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع؛
- تحقيق السرعة والكفاءة في أداء الأعمال؛
- البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم وحثهم أو ترغيبهم للشراء؛
- القيام بعمليات التسويق والبيع والشراء عبر الأنترنت؛
- تقديم وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة.

---

[1] راجح قائد الأسد، إتجاهات ومعوقات التجارة الإلكترونية في البلدان العربية مع دراسة حالة اليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2016، ص 4.

[2] خيري مصطفى كتانة، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 57.

ثانيا: مزايا التجارة الإلكترونية

حظيت التجارة الإلكترونية بإهتمام كبيرا وذلك نظرا للمزايا التي تحققها لجميع أطراف العملية التجارية لعل من أهمها:[1]

1- توافر سجل إلكتروني لأنشطة الشركة:

تتيح أنشطة التجارة الإلكترونية للشركة ميزة وجود سجل إلكتروني لكل عمليات الشركة من بيع وشراء، وأسماء العملاء على نحو دقيق لا يحتمل الخطأ، وذلك لأنه يعتمد على تقنية التسجيل بالكمبيوتر، مما يوفر تكلفة ووقت وجهد الإستعانة بالأنشطة الورقية بما تتطلبه من إستهلاك للمواد ووجود عدد كبير من العاملين والإحتمال الأكبر للخطأ في تسجيل البيانات؛

2- فعالية أكبر في التسويق:

تستطيع الشركة من خلال موقعها على الأنترنت تحقيق تسويق أفضل لمنتجاتها وأكثر فعالية من خلال الوصول إلى عدد هائل من المستهلكين على مستوى العالم، وعلى مدى أربع وعشرين ساعة يوميا، حيث يمكنها تلقي طلبات المستهلكين في أي وقت والرد عليها في الحال، كما يمكن أيضا تلقي إقتراحات المستهلكين أو التجار والعمل على تحسين منتجات الشركة، وتلافي أية عيوب بها، وتستطيع الشركة أيضا شرح كافة تفاصيل المنتج وكيفية إستخدامه أو حتى تركيبه الكيميائي أو صنع دليل المستخدم مباشرة؛

3- التعرف على المنافسين:

يمكن للشركة التعرف على منتجات وأسعار الشركات المنافسة، مما يتيح لها دراسة السوق ووضع أسعار أكثر تنافسية من أجل تحقيق النجاح والحصول عبى نصيب أكبر من العملاء، كما

---

[1] رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 24-25/2011-2012، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 159.

يمكنها التعرف على الأفكار الجديدة في مجال نشاطها من أجل المزيد من الإبتكار وتحسين المنتج والبقاء في مستوى التنافسية؛

4- القدرة على التواصل مع الشركاء:

يمكن للشركة الإتصال على نحو أسهل بشركائها أو عملائها من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل الفورية عبر برامج التخاطب على الأنترنت مما يؤدي إلى الوقوف على إحتياجات الأسواق المختلفة وتحقيق التواصل المستمر مع الجمهور؛

5- سهولة الحصول على المنتج:

يستطيع عملاء الشركة الحصول على منتجاتها في أي وقت دون تزاحم أو إنتظار، إذ يمكن أن تقوم الشركة بإرسال المنتج فور قيام العميل بدفع ثمنه عبر إحدى وسائل الدفع الإلكتروني؛

6- تكوين أسواق أكثر تخصصا:

يمكن للتجارة الإلكترونية أن تتيح إمكانية إنشاء أسواق أكثر تخصصا على نحو قد لا يكون ممكنا عبر سجل التجارة التقليدية، حيث يمكن على سبيل المثال إنشاء موقع لبيع نوع معين من الزهور أو مواد البناء أو الطعام أو أدوات الكمبيوتر؛

7- تكلفة إتصالات أقل:

تتيح الأنترنت وسيلة إتصال رخيصة الثمن إلى حد كبير مقارنة بوسائل الإتصال التقليدية مثل التليفون أو الفاكس، كما تؤدي إلى توفير الوقت والجهد حيث يمكن على سبيل المثال إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى العديد من الأطراف في نفس اللحظة.

ثالثا:سلبيات التجارة الإلكترونية

يمكن ذكر أهم سلبيات التجارة الإلكترونية كمايلي:[1]

1- الكلفة والتسويق:

كلفة التجارة الإلكترونية بواسطة الشركة نفسها قد يكون عاليا جدا، والأخطاء الناتجة عن قلة الخبرة قد تسبب تعطيل التجارة الإلكترونية، لكن هناك عدة فرص لمنح الشركات تقنية للقيام بهذه المهام ولكن ليس من السهل معرفة أي شركة هي المناسبة، ولتسويق هذا النظام فإن على المدير أن يتعامل مع فوائد غير حسية وهي صعبة الحساب؛

2- الأمن والخصوصية:

وهي مهمة جدا للمستهلك خصوصا في ميدان الأمن والأمان، لأن الكثير من الناس تحجم عن المشاركة في التجارة الإلكترونية بدواعي الخوف من الكشف عن خصوصياتهم؛

3- إنعدام الثقة ومقاومة المستخدم:

بعض الزبائن لا تثق بالباعة المجهولين الذين لا يرونهم ولا يثقون بالتعاملات غير الورقية ولا بالنقد الإلكتروني.

وبالإضافة لهذه السلبيات هناك عوامل أخرى متمثلة في:

أ- إنعدام لمس المنتجات فبعض الزبائن يودون لمس المنتجات قبل شرائها؛

ب-عدم حسم الأمور القانونية بعد في التجارة الإلكترونية خصوصا الأمور التي تتعلق بالقرصنة؛

---

[1] مسعود كسرى، خليدة محمد بلكبير، إشكالية الإستمرارية وتطوير الميزة التنافسية للتجارة الإلكترونية في البيئة العربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

ت- التجارة الإلكترونية مازالت في طورها الأول والذي يتميز بالتغيير السريع؛

ث- التجارة الإلكترونية قد تسبب إنهيار في علاقات الناس مع بعضها البعض؛

ج- الدخول على الأنترنت مازال باهظ الثمن للكثير من الناس وسرعة الإتصال مازالت بطيئة في الكثير من دول العالم.

المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية وأشكالها

تستند التجارة الالكترونية على مجموعة من المميزات تجعلها تنفرد عن التجارة التقليدية مما أدى إلى تنوع تقسيماتها وزاد من ممارستها في شتى المجالات.

أولا: خصائص التجارة الإلكترونية

تتميز التجارة الإلكترونية بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن التجارة التقليدية، ويمكن إيضاح هذه الخصائص فيما يلي:

1- إنخفاض التكلفة:

كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جدا في السابق، حيث إن الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والصحف، أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الأنترنت وبتكلفة ضئيلة جدا.[1]

2- المعايير العالمية:

وهي التي تشترك بها جميع الدول والأمم في العالم بموجب هذا الوصف، وتعد هذه الخاصية من الخصائص غير الإعتيادية المهمة جدا للتجارة الإلكترونية.

---

[1] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، أساسيات التجارة الإلكترونية، المكتب العربي للمصارف، ط1، مصر، 2015، ص 45.

إن عالمية المعايير التقنية للتجارة الإلكترونية أسهمت بشكل كبير في تقليص تكاليف الدخول إلى الأسواق وهي التكاليف التي يجب على التاجر دفعها فقط في حالة جلب منتجاته إلى السوق، وبالنسبة للزبائن فإن هذه المعايير العالمية تساهم في تقليص تكلفة البحث عن المنتجات.[1]

3- الإنفتاح على جميع الأسواق:

تتيح التجارة الإلكترونية فرصة كبيرة للتعامل في مختلف الأسواق في الشرق والغرب على مدار أربع وعشرين ساعة، رغم فروق التوقيت الكبيرة ويمثل هذا تيسيرا على المتعاملين خاصة في الأسواق المالية.[2]

4- السرعة في التنفيذ:

أي سرعة تنفيذ العمليات التجارية بطريقة أسرع من الطرق التقليدية العادية، وذلك من خلال التسهيلات المقدمة من قبل الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية.[3]

5- الكثافة المعلوماتية:

تشير الكثافة المعلوماتية إلى كمية المعلومات المتاحة لأطراف السوق (المستثمرين، البائعين، الوسطاء، محللي السوق)، وفي هذا الصدد تتمتع تعاملات التجارة الإلكترونية بكثافة معلوماتية أكبر من التجارة التقليدية، ويرجع ذلك إلى تقنيات شبكة الأنترنت التي أتاحت وكما سبق

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التجارة الإلكترونية في الوطن العربي، المكتبة العربية العصرية، ط1، مصر، 2017، ص 46.

[2] ماجد حمدى البطشة، التسويق والتجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 103.

[3] إياد زكي محمد أبو رحمة، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها" دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 19.

الإشارة إلى ضخ معلوماتي كثيف وحديث لجميع أطراف التعامل الإلكتروني وبأقل تكلفة ممكنة، وهو ما لا يتوافر أيضا بنفس الكثافة أو التنوع أو الحداثة في تعاملات التجارة التقليدية.[1]

6- التفاعل بين الطرفين:

يتم التفاعل بين الطرفين المتعاملين بالتجارة الإلكترونية بواسطة شبكة الإتصالات، وما يميز هذا الأسلوب هو وجود درجة عالية من التفاعلية من غير أن يكون الطرفان في نفس الوقت متواجدين على الشبكة.[2]

7- تطبيق تكنولوجيا الإتصال والمعلومات:

تطبق التجارة الإلكترونية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات على المستوى العالمي، وهذا بهدف خلق محيط تجاري جديد في وسط إلكتروني متجاوز الوساطة بين المنتج والمستهلك.[3]

8- الطابع المتداخل في التجارة الإلكترونية:

إن الفوارق في توزيع الوسائل المادية بين المؤسسات سواء كانت كبيرة أو صغيرة أصبحت في التجارة الإلكترونية أقل وضوحا وحدة، فأصبح بالإمكان تسليم السلع والخدمات بالطريقتين التقليدية أو الإلكترونية، مباشرة على الأنترنت وهذا ما يخلق صعوبة فرض الضريبة على المنتج

---

[1] إسماعيل قشام، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المؤسسات المتوسطة والصغيرة "دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية الجلفة"،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2015، ص 86.

[2] فداء حامد، الإدارة الإلكترونية"الأسس النظرية والتطبيقية"، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن، 2015، ص 78.

[3] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي، التجارة الإلكترونية وتطوير وسائل الدفع للمؤسسات البنكية"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة"، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الإفتتاحي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2014.

إذا ماكان سلعة أو خدمة، هذه الخاصية تلزم المؤسسات على إعادة هيكلة نفسها لمواجهة التغيرات الطارئة التي تفرضها ممارسة التجارة الإلكترونية.[1]

9- توافر زمني ومكاني:

يعني أن تعاملات التجارة الإلكترونية غير مقيدة سواء زمنيا ومكانيا، فهي متاحة على مدار ساعات اليوم وفي أي مكان من العالم، عكس الحال في التجارة التقليدية المقيدة زمنيا بساعات التعامل المعتادة في السوق ومكانها بموقع سوق التعامل.[2]

ثانيا: أشكال التجارة الإلكترونية

يمكن تطبيق التجارة الالكترونية من خلال أكثر من شكل وذلك بناء على العلاقة بين أطرافها الرئيسية الموضحة فيما يلي:

1- التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال والمستهلك (Business to Customer):

يعتبر هذا الشكل من اكثر الأشكال إنتشارا على مستوى العالم، وذلك ناتج عن الكم الهائل من السلع والخدمات التي يتم تداولها عن طريق التجارة الإلكترونية وغالبا ما تكون السلع والخدمات المباعة أو المشتراة في هذا الشكل غير باهظة الثمن، حيث تكون عبارة عن سلع إستهلاكية صغيرة؛[3]

---

[1] كريمة صراع، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 20.

[2] اسماعيل قشام، مرجع سابق، ص 85.

[3] يوسف سي قاسي، كريمة قاسيمي، حوكمة تقنية المعلومات كآلية لحماية التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

2- التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال (Business to Business):

يجمع هذا النوع من التجارة شركات الأعمال، بحيث تقوم هذه الأخيرة باستخدام شبكات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصفية معاملاتها مثل القيام بتقديم طلبات الشراء إلى مورديها وتسليم الفواتير ودفع المستحقات من خلال إجراء مختلف التحويلات المالية إلكترونيا، بالإضافة إلى عملية التحويل الإلكتروني للمعلومات، ويعد هذا الشكل أكثر أنواع التجارة الإلكترونية شيوعا ويبلغ حجم هذه التجارة حوالي 80% من حجم التجارة الإلكترونية الإجمالية؛[1]

3- التجارة الإلكترونية بين المستهلك والمستهلك (Consumer to Consumer):

تتمثل في تعاملات التجارة الإلكترونية التي تتم بين المستهلكين والأفراد بعضهم على شبكة الأنترنت، أي بين مستهلك بائع ومستهلك مشتري، ومثال على ذلك عندما يحاول مستهلك بيع سيارته المستعملة إلى مستهلك آخر مشتري من خلال الأنترنت، وبالتالي فإن فئة التجارة الإلكترونية (مستهلك-مستهلك) تضم طرفا ثالثا وسيط من المستهلكين الأفراد يتمثل في المؤسسات التي لها مواقع على الأنترنت.

ويعتبر موقع www.ebay.com مثالا لهذه الفئة، حيث يعرض من خلاله المستهلك البائع المنتج الذي يرغب في بيعه، وفي المقابل المستهلك المشتري يقوم بعمليات التسويق والشراء؛[2]

---

[1] فاطمة الزهراء قندوز، التجارة الإلكترونية تحدياتها وآفاقها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 49.

[2] عيسى دراجي، تحديات التجارة الإلكترونية في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26- 27 أفريل 2011.

4- التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال والإدارة المحلية الحكومية (Business to Government):

يسمح هذا النوع بتغطية وتبادل كل المعلومات بين الشركات والإدارة المحلية الحكومية، وهذا من خلال إعتماد بشكل عملي على أسلوب التجارة الإلكترونية.[1]

ثالثا: نماذج التجارة الإلكترونية:

تساهم العديد من نماذج أعمال التجارة الالكترونية في ضمان التشغيل المتسلسل لأنشطة التجارة الالكترونية إلا أن إزدهارها يتطلب وضع خطة قوية ومعرفة بالسوق وبحوث معمقة حول منتجاتها، ولعل من أبرز نماذج التجارة الالكترونية الأكثر شيوعا نجد:[2]

1- نموذج الملحقات (لوحة الإعلانات):

يعتبر هذا النموذج إستراتيجية التكلفة الزهيدة للمبتدئين ويعتمد على اللاصقات الجذابة لتقديم المعلومات والبيانات العامة للآخرين لقراءتها والتفاعل معها، فمثلا الذي يستخدم بريد إلكتروني يجب أن يتأكد من أن موقعه يبين عنوانه التجاري بكل مراسلاته ويكون الرد ذاتيا للوصول إلى الموقع، ولأن البريد الإلكتروني مرتبط بـ Empeded text سيكون من السهل الضغط على عنوان http بمربع التوقيع بنهاية الصفحة، ويعتبر التوقيع بنهاية الرسائل البريدية وسيلة دعائية للموقع، قليلة التكلفة وفعالة،وكل من http//email يجب أن يظهر في الإعلان في الرسائل والفاكسات والكروت والمذكرات، ويتميز هذا بتفاديه لأشكال الإلحاح المنفر من قراءة الرسالة مما ينعكس سلبا

---

[1] جهاد بن عثمان، التجارة الإلكترونية وآليات الدفع الإلكتروني "آفاقها في العالم والوطن العربي"، الملتقى الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 79.

على العميل بالغضب والإثارة وقد يصل بهم الأمر إلى غلق الصناديق والتي تتضمن رسائل شخصية هامة له؛

2- نموذج الصفحة الصفراء:

يمثل حجم تكتل رأس المال وتنشأ قائمة لكل بند تشير إلى قوائم الأصول وتقدم معلومات إضافية وتعرض تلك القوائم على خدماتgopher بلوحة النشرات، أما التجارة الإلكترونية وخدمات المعلومات على المساحات الواسعة wais، وهذا النموذج ينشأ بيانات متطورة في مجال الأعمال ومن أهم المزايا لهذا النموذج إمكانية البحث عن الأعمال التجارية عن طريق النوع أو الإسم، وكذلك رؤية الموقع التجاري بخريطة الإتصال بفاعلية وكفاءة وبتكلفة زهيدة للعملاء الجدد وإثارتهم؛

3- نموذج الكتاب الإلكتروني:

هذا النموذج يعتبر أكثر جاذبية من النموذج السابق ويتم التركيز بشكل أساسي على المعلومات نفسها مع إعطاء مساحة صغيرة للمادة الإعلانية، وهناك مزايا عديدة لهذا النموذج فبدلا من إصدار كتيبات باهظة التكلفة فإن الشركة يمكنها إعداد كتيب ملون وجذاب ومن السهل تطويره، فمثلا مدرسة علوم الحاسب بالجماعة التقنية بسيدني وفرت الكثير من الإعلانات من خلال إستخدامها لهذا النموذج في الترويج لبرنامج التعليم التخصصي المستمر، فالكتيب يتم تحديثه بصفة مستمرة بمجرد الإعلان عن درس جديد وكذلك المعاملين يمكنهم المداومة وكذلك تتم الإضافة والحذف في المقررات حسب الحاجة وتسديد الرسوم والمصروفات المقررة؛

4- نموذج الواجهة التخيلية:

هذا النموذج مليء بالمعلومات ومصمم ليتضمن أنشطة التسويق والتعاملات التجارية والمنتجات والخدمات أون لاين للعملاء، ويتوافر في هذا النموذج معلومات كاملة عن متطلبات الشراء عبر الأنترنت، وتقديم المساندة للعملاء ومن الشركات التي تقوم بإعداد هذا النموذج

Melbourne CompanySotcom، حيث يتم توجيه العملاء المحتملين بطرق معقدة لإنشاء موقع على الشبكة، وبعد تصميم الموقع ووضعه على الشبكة تقوم الشركة بتبنيه وأيضا نجد البنوك لديها صلة ربط بالمتاجر على www.abvance.com/shoplink وتتيح تلك المواقع الإختيار بين عدة شركات؛

5- نموذج الإشتراكات:

هذا النموذج مقتبس من الإعلانات، فهو عبارة عن إشتراك ربما أسبوعي أو شهري كما في المجلات مثلا.

فالعملاء يمكنهم الإشتراك أون لاين لترجمة المجلات أو الإصدارات، وتكون الترجمة مواكبة ومستمرة وتنشر هذا في Netecape لتمكن المستخدمين من متابعة العروض من الإصدارات الجديدة المترجمة؛

6- نموذج الإعلانات:

يستخدم في موقع الويب كآلية للبحث حيث تمنح مساحة للإعلانات في صفحة الويب يمكن من خلالها تحقيق مكاسب مالية، وبما أن الهدف هو الإعلان فإن المستهلك يستخدم آلية البحث مثلAlycos للبحث عن سيارة للبيع مثلا، والمعلنين مثل فورد أو تويوتا يمكنهم الإعلان في صفحة نتائج البحث

فاستهداف الأفراد في إعلانات التسويق يستهوي المؤسسات التجارية، وقد جذب ذلك قطاعات واسعة من الأفراد لبيع مساحات للإعلانات وهذا النموذج مخصص أساسا لخدمة القطاعات التجارية عبر الشبكة؛

7- نموذج 3، 5، 7:

يحقق هذا النموذج أساسيات النجاح لأي مشروع عبر الأنترنت، ويستخدم كبرنامج جديد على الشبكة، أو إعادة إستخدام موقع موجود من قبل ومفتاح هذا النموذج يتلخص في خمس إستراتيجيات لضمان فعاليته على الشبكة، وكذلك نقاط تكتيكية للتوجهات، فهذه الإستراتيجيات تشير للمفاتيح الأساسية لعمل تجاري على الشبكة على النحو التالي:

أ- الإتصالات مع العملاء الحاليين؛

ب-تقديم الخدمات والدعم؛

ت- الإتصالات مع العملاء المحتملين؛

ث- زيادة الإتصالات التقليدية؛

ج- الإتصالات الداخلية.

أما التكتيكيات للتوجهات تشمل مايلي:

- بناء الإدراك بالعلامة والولاء؛
- الإستجابة المباشرة لأنشطة الترويج؛
- دراسة السوق؛
- إدارة المنتج والتوزيع؛
- العلاقات العامة والعلاقات الصحفية؛
- الخدمات والدعم.

المطلب الثالث: متطلبات ومحددات التجارة الإلكترونية

يتطلب انتشار التجارة الإلكترونية توفر البيئة المناسبة واللازمة لتحقيقها، كما أن تطبيقها يتوقف على توفير مستوى محدد من أجل نجاحها.

أولا: متطلبات التجارة الإلكترونية

لكي تصبح التجارة عبر شبكة الأنترنت متاحة في أي مجتمع؛ فإنه لابد من توفر البيئة المناسبة لها وكذلك المتطلبات اللازمة لتحقيقها، وتتمثل هذه المتطلبات فيمايلي:[1]

1- البنية التحتية الإلكترونية:

تشمل البنية التحتية الداعمة للتجارة الإلكترونية وعقد التعاملات التجارية عبر شبكة الأنترنت، ومن أبرز مكونات هذه البنية قطاع تقنية المعلومات والإتصالات TCI، وتشمل شبكات الإتصال السلكي واللاسكي، وأجهزة الإتصالات من فاكس، هواتف ثابتة ومتنقلة، وكذلك الحواسب الآلية وبرامج التطبيقات والتشغيل، وخدمات الدعم الفنية، رأس المال البشري المستخدم في الأعمال والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى توفر القطاعات المنتجة لتقنية المعلومات، فهذه المكونات توفر البيئة التحتية الإلكترونية التي تساعد على إنتشار إستخدام الأنترنت، وتهيء البيئة المناسبة لهذه التجارة.

ويعتبر إنتشار الأنترنت عاملا رئيسيا في الدخول للتجارة الإلكترونية لأنها بمثابة القناة الإلكترونية أو السوق الإلكتروني الذي تتم من خلاله التعاملات والتبادلات التجارية، كما أن إنتشار الأنترنت يعتمد على توفر عناصر أساسية منها توفر أجهزة الحواسب الآلية الشخصية والهواتف، وإمكانية الدخول إلى الأنترنت من خلال معرفة عدد المستخدمين والمشتركين والمستخدمين المحتملين للأنترنت؛

[1] محمد خليل أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى التجارة الإلكترونية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009، ص 85.

2- التشريعات والأنظمة للتجارة الإلكترونية:

تشمل التشريعات والقوانين والقواعد التي تتلاءم مع طبيعة التجارة عبر شبكة الأنترنت وتمثل هذه التشريعات الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن إستمرار التجارة الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة فيها، كما يتكفل هذا الإطار القانوني بإيجاد الأدوات القانونية التي تتناسب والتعاملات الإلكترونية مثل وسائل التعاقد عبر شبكة الأنترنت أو عبر البريد الإلكتروني، والشروط اللازمة لذلك وفض النزاعات التجارية الإلكترونية سواء كانت في داخل المجتمع أم كانت بين أطراف في دول مختلفة، وكذلك التعامل مع وسائل الإثبات للأطراف المتنازعة تجاريا عبر شبكة الأنترنت، وتشمل أيضا هذه التشريعات القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والجرائم الإلكترونية وتحديد مفهوم الضرر والإتلاف الناجم عن تلك الجرائم والتعامل مع التوقيعات الإلكترونية وماهي صيغة الإيجاب والقبول إلكترونيا؛

3- توفر الكوادر البشرية:

يمثل هذا الجانب أحد مقومات نجاح التجارة الإلكترونية في أي مجتمع، وتشمل هذه الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكة الإتصال والأنترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة عبر الأنترنت، ومن ناحية أخرى تتطلب التجارة الإلكترونية ما يسمى بالإستعداد الإلكتروني أي المجتمع القادر والذي لديه الرغبة في إستخدام وممارسة التجارة عبر شبكة الأنترنت، ويرتفع معدل الإستعداد الإلكتروني لأي مجتمع من خلال تطوير نوعية الأنظمة التعليمية وتوسيع دائرة الفرص لأفراد المجتمع للإستفادة منها حتى يصبح مجتمعا ذا معرفة وثقافة تكنولوجية، بالإضافة إلى توفير الفرص للمؤسسات والمعاهد التعليمية والمدارس لإستخدام تقنية المعلومات والإتصالات، وتكييف المناهج التعليمية مع المعارف التقنية.

ثانيا: محددات التجارة الإلكترونية

يمكن تصنيف هذه المحددات إلى نوعين رئيسيين هما المحددات الفنية وغير الفنية.[1]

1- المحددات الفنية:

تتمثل فيمايلي:

أ- الإفتقار إلى معايير موحدة عالميا في العديد من الجوانب ذات العلاقة بتطبيقات التجارة الإلكترونية وهي التي يأتي في مقدمتها جودة المنتجات، جودة المعلومات المعروضة، أمن المعلومات وتشفيرها، حماية خصوصية المعلومات وتبادلها، أنظمة الدفع؛

ب- التباين الكبير في مكونات البنية التحتية الضرورية لإعتماد تطبيقات التجارة الإلكترونية سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية للشبكات أو بتكنولوجيا نشر المعلومات وتوزيعها، أو بسرية المعلومات وتشفيرها أو حماية الخصوصية، أو خدمات الدعم وأنظمة الدفع الإلكترونية بين العالم المتقدم (المنتج للتكنولوجيا)، والعالم الثالث (المستخدم لهذه التكنولوجيا)، خاصة وأن أغلب دول العالم الثالث تملك في أضيق الحدود البنية التحتية للتعامل مع الأنترنت، وأن التطور التكنولوجي بالنسبة لها قد يكون عقبة في تطبيقات التجارة الإلكترونية بدلا من أن يكون محفزا لها في ظل تفاقم الأمية والفقر؛

ت- القصور في فهم كيفية إستخدام شبكة الأنترنت والويب وإستيعابهما إلى جانب ضعف تكنولوجيا الإتصالات خاصة فيما يتعلق بعدم كفاءة وضعف ما يصطلح عليه Telecommunication Bandwidth وهو الذي يقود إلى تدني فاعلية شبكات الإتصالات ومن ثم إلى ضعف تحقيق الأهداف الخاصة بتطبيقات التجارة الإلكترونية؛

---

[1] محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الإلكترونية "المستقبل الواعد للأجيال القادمة"، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2013، ص 96.

ث- على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها العديد من الجهات المهتمة بتطوير البرمجيات الخاصة بتطبيقات التجارة الإلكترونية إلا أن أغلب البرمجيات التي تدعم تطبيقات التجارة الإلكترونية لازالت تحت التطوير، ولم ترتقى بعد ولم تصل إلى مستوى طموحات المعنيين بتطبيقها؛

ج- هناك صعوبات في دمج الأنترنت وبرمجيات التجارة الإلكترونية وتكاملها مع تطبيقات بعض النظم وقواعد البيانات القديمة، خاصة في الدول النامية التي لازالت عاجزة عن مواكبة التطورات المتسارعة التي تحصل في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وهي المعتمدة في بناء تلك النظم وقواعد البيانات؛

ح- على الرغم من إنخفاض تكاليف الكثير من الأجهزة والمعدات والبرمجيات المستخدمة في تطبيقات التجارة الإلكترونية إلا أن الوصول إلى الأنترنت وإستخدامه لايزال مكلفا وغير ملائم بالنسبة للعديد من الدول والكثير من المنظمات، إذ يستلزم إعتماد تطبيقات التجارة الإلكترونية إستخدام خادم ويب بالإضافة إلى خوادم الشبكة، وغيرها من الأجهزة والمعدات التي تحمل ميزانية المنظمات أعباء مالية تفوق قدراتها إلى جانب عمليات الصيانة التي تعد هي الأخرى مكلفة في ظل الموارد المحدودة؛

خ- تستلزم الإستجابة السريعة لطلبات الزبائن بالشكل الذي يعزز ولائهم ويزيد من مستوى رضاهم عن المنظمة، إستخدام نظم الإنتاج والتزويد الحاسوبية التي تمكن الزبون من تجربة المنتج قبل الشراء من خلال إستعراض المنتجات بالصور والوسائط المتعددة وإستخدام تكنولوجيا الواقع الإفتراضي لتجربة المنتج وفحصه ومعرفة إستخدامه، ومن أمثلة هذه الأنظمة just in ,zerodefect, time, mrp1,mrp2، وغيرها من النظم الحديثة التي تلائم تطبيقات التجارة

الإلكترونية، إذ يواجه تبني مثل هذه النظم العديد من القيود الفنية التي يفترض تذليلها قبل الشروع باعتماد تطبيقات التجارة الإلكترونية.

2- المحددات غير الفنية:

تتمثل في:

أ- إشكالية جودة المعلومات في المواقع الإلكترونية تشير إلى أنه على الرغم من عرض مليارات الصفحات على المواقع الإلكترونية في موضوعات مختلفة إلا أن هناك غيابا شبه تام لضوابط الجودة ومصداقية المصادر بالشكل الذي يقود إلى إشكالية حقيقية فيما يتعلق بمسألة التمييز بين مختلف المعلومات المعروضة على هذه المواقع، ومن ثم البحث في الضوابط القانونية والأمانة العلمية والأخلاق المهنية التي تحكم جودة المعلومات؛

ب- تمثل صعوبة قياس حجم التجارة الإلكترونية أحد أهم المحددات التي تواجه كلا من السياسة الإقتصادية على مستوى الحكومات وصانعي القرارات الإستثمارية على مستوى أصحاب الأعمال والقطاعات الخاصة، وعلى مستوى مصالح الإحصاءات ومراكزها تلك المعنية بقياس مؤشرات التجارة الإلكترونية وتقدير حجمها؛

ت- قضايا أمن المعلومات وحماية الخصوصية تمنع الكثير من المستهلكين من الشراء والتعامل مع الأعمال باستخدام التكنولوجيا الرقمية؛

ث- عدم توفر البيئة القانونية والتشريعية التي تدعم تطبيقات التجارة الإلكترونية خصوصا في مجالات الضرائب، والتعاملات التجارية الإلكترونية وإعتماد التوقيع الإلكتروني، ومكافحة جرائم الحاسوب والملكية الفكرية، وكذلك الإلتزام بالشفافية في تطبيق القوانين والتشريعات؛

ج- صعوبة قياس بعض فوائد التجارة الإلكترونية ودعمها بمعايير واضحة وثابتة وموحدة مما يجعل تطبيقاتها أمرا صعبا وبحاجة إلى إقناع؛

ح- الكثير من المستهلكين لديهم عادات وقيم خاصة بعملية التسوق توفر لهم متعة خاصة لايمكن أن توفرها التجارة الإلكترونية، كزيارة الأسواق والإستمتاع بالتسوق والتفاوض على الأسعار وأهمية رؤية البائع عن قرب؛

خ- الإفتقار إلى العدد الكافي من البائعين والمشترين الذين يعتمدون تطبيقات التجارة الإلكترونية، على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق الفائدة والعوائد المرجوة ويدعم الجدوى من هذه التطبيقات؛

د-تزايد عمليات الإحتيال عبر الأنترنت، إذ أشارت نتائج الدراسات إلى أن العائق الأكبر لتعزيز تطبيقات التجارة الإلكترونية لايزال متمثلا في عدم ثقة الزبائن بأمن الأنترنت وتخوف الكثيرين من عمليات السرقة، والإحتيال الذي يمكن أن يحصل من خلال الشبكة إلى جانب الخوف من إنتهاك خصوصية البيانات وعدم توفر فرصة التسوق الآمن؛

ذ-صعوبة توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التجارة الإلكترونية نتيجة فشل الكثير من التجارب المماثلة خاصة ما يتعلق بتوفير الخبرات البشرية المؤهلة والمواتية للتجارة الإلكترونية؛

ر-التقاليد والقيم الإجتماعية السائدة في المجتمع قد تساهم بدور متناقض في تشجيع التجارة الإلكترونية، على سبيل المثال في مجتمعاتنا العربية المحافظة التي تحد من حرية المرأة في الذهاب بمفردها إلى مراكز التسوق، وضمن نفس السياق فقد يتم تجاهل التقاليد والأعراف الخاصة بمجتمعات معينة عند القيام بعمليات الدعاية والترويج من خلال نشر مواد يحظر نشرها في تلك المجتمعات على الرغم من أنها قد تكون مسموحة بها في مجتمعات أخرى؛

ز-العوائق النفسية المتمثلة بالتعود على التبادل بالأموال، مما يعني أن الفرد معتاد على التبادل بالأموال نقدا ووجها لوجه، بخلاف التجارة الإلكترونية التي يتم فيها التبادل عبر البطاقات

الإئتمانية والتبادلات المصرفية غير المرئية، وبما أن الإنسان يخشى بطبيعته المجهول ويخاف من التغيير فقد يتردد عند الإقدام على إعتماد تطبيقات التجارة الإلكترونية.

المبحث الثالث: مرتكزات التجارة الإلكترونية

إن التغيرات العالمية الجذرية والناجمة عن الثورة التكنولوجية كان لها آثار بالغة على كيفية ممارسة النشاطات التجارية، وكان من أهم ثمار هذه التغيرات هو ميلاد التجارة الإلكترونية كنمط حديث للمبادلات التجارية، ونظرا لما تملكه من مزايا وما تتطلبه من آليات فعالة وموثوقة لضمان أعلى درجات الخصوصية والأمن، لذلك تم توفير محيط يسمح للتجارة الإلكترونية بضرورة العمل ضمن إطار قانوني بما يضمن نشاطها ويحمي معاملاتها.

المطلب الأول: أساليب ومؤشرات قياس التجارة الإلكترونية

تمثل صعوبة قياس حجم التجارة الإلكترونية تحديا يواجه كل من صانعي السياسات الإقتصادية على مستوى الحكومات ومتخذي قرارات الإستثمار على مستوى أصحاب الأعمال والقطاعات الخاصة، كذلك تشكل تحديا فنيا على مستوى مصالح ومراكز الإحصاءات المعنية بقياس وتقدير حجم مؤشرات التجارة الإلكترونية.

أولا: أساليب قياس التجارة الإلكترونية

لقد أثمرت جهود المؤسسات البحثية على تحديد مجموعة من الأساليب لقياس التجارة الإلكترونية وهي:[1]

[1] كريمة بكوش، زهية كواش، شبكة الأنترنت والتجارة الإلكترونية "مفاهيم أساسية"، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

1- جمع البيانات الرقمية عن إستخدام تقنية المعلومات والإتصالات وإستخدام الأنترنت:

يتميز هذا الأسلوب بسهولة تحصيله من مصادر مختلفة، وبالتالي توفر عنصر الثقة والدقة في مثل هذه الأرقام، ومن ثم تستخدم هذه الأرقام في معرفة أو تقدير حجم الأنشطة التجارية عبر الأنترنت؛

2- جمع بعض الإحصاءات ذات العلاقة بأنشطة التجارة الإلكترونية:

مثل معرفة مؤشرات الإستعداد الإلكتروني في المجتمعات، وذلك بحصر المؤسسات والقطاعات التجارية التي لديها أجهزة حاسب آلي وتوفر إمكانية إستخدامها للأنترنت وكذلك معرفة مؤشرات الكثافة، أي تلك المؤسسات التجارية التي تستقبل طلبات العملاء والمدفوعات عبر شبكة الأنترنت، وهذا الأسلوب يتناسب مع كثير من البلدان النامية التي لاتزال في المراحل الأولى في إستخدام الأنترنت؛

3- إجراء المسح الميداني على مستوى المؤسسات التجارية:

يتم المسح الميداني للمؤسسات التجارية سواء في قطاع الجملة أو قطاع التجزئة، وذلك لمعرفة حجم أنشطتها عبر شبكة الأنترنت ويجرى هذا المسح سنويا أو ربع سنوي حتى يغطي الأنشطة التجارية المتجددة عبر الأنترنت؛

4- إجراء المسح الميداني على مستوى الأفراد والأسر(قطاع المستهلكين):

يتم المسح الميداني على مستوى الأفراد والأسر لمعرفة توفر أجهزة الحاسب الآلي، وكذلك معرفة إمكانية الدخول إلى الأنترنت وحجم إنفاقهم على التجارة الإلكترونية.

ثانيا: مؤشرات قياس التجارة الإلكترونية

لقد سعت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية إلى وضع مجموعة من المؤشرات لقياس التجارة الإلكترونية، وتوصلت إلى تحديد ثلاث مؤشرات يمكن من خلالها مقارنة وتقييم مستوى إعتماد التجارة الإلكترونية بين الدول وتتمثل فيمايلي:[1]

1- الجاهزية الإلكترونية:

تمثل مستوى تحضير البنية التحتية التكنولوجية التجارية والإجتماعية اللازمة لممارسة التجارة الإلكترونية؛

2- الكثافة الإلكترونية:

أي حالة إستخدام التجارة الإلكترونية وحجمها ودرجتها، وطبيعة التعاملات والأنشطة التجارية؛

3- مستوى التأثير الإلكتروني:

يتعلق بمقاييس الفرق التي أحدثتها التجارة الإلكترونية فيما يتعلق بكفاءة وخلق مصادر ثروة جديدة على كلا المستويين الجزئي والكلي.

فمن خلال هذه المؤشرات والأساليب يمكن تحديد عدة مقومات للتجارة الإلكترونية والإطار الذي تتم فيه.

ثالثا: مقومات التجارة الإلكترونية

إن إعطاء التجارة الإلكترونية مكانتها وقدرها الحقيقي أمر بالغ الأهمية والذي يسمح بتوفير المقومات اللازمة لنجاحها في العمليات التجارية عبر الأنترنيت، وتتجلى أهمها في:

---

[1] سميرة حمادوش، محمد لكحل، وسائل الدفع الحديثة كآلية لتفعيل التموقع الجيد للتجارة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

1- المقومات التشريعية والقانونية:

بحيث تشمل:[1]

أ- التشريعات والقوانين والإجراءات التي تتلاءم وطبيعة التجارة الإلكترونية وحماية حقوق التعامل فيها بما يشمل وسائل التعاقد الإلكتروني، والطابع غير المادي في إبرامه والأمر الناشئ عن إنعدام التواجد المادي لطرفي التعاقد؛

ب- الإعتراف برسائل البيانات المنقولة إلكترونيا ومدى حجيتها في الإثبات والتأكيد على أن الحجية في الإثبات تعد صحيحة ومكملة لإدارة أطراف تعاقد التجارة الإلكترونية، وأنه يحق لهما كقاعدة عامة الإتفاق على ما يخالفها سواء قبل نشوء النزاع أو بعده وحتى قبل إغلاق باب المرافعة، ورسالة البيانات الإلكترونية لاتعتبر بحال دليل إثبات قاطع (حجيتها نسبية تخضع لتقدير القاضي)؛

ت- السرية أو ما يطلق عليها الخصوصية التي يتميز بها الإيجاب الإلكتروني من خلال شبكة الأنترنت والقواعد التي تحدد الدعوة إلى التعاقد من خلال الأنترنت والمتمثلة في مجرد عرض السلع والخدمات للمستهلكين دون بيان الإئتمان وشروط التعاقد؛

ث- قواعد العقد الإلكترونيين الحاضرين زمانا والغائبين مكانا أو الغائبين زمانا ومكانا (التعاقد غير لحظي)؛

ج- التعاقد عبر الوكيل الإلكتروني (تعاقد شخص طبيعي وجهاز كمبيوتر مبرمج مسبقا)؛

ح- إفراز التشريعات الوطنية الحديثة للدول المختلفة في التعاملات الإلكترونية والتي تقر الحجية القانونية للسجلات الإلكترونية.

---

[1] فؤاد الشيخ، محمد سليمان، المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد رقم 01، عدد 01، الأردن، جويلية 2005، ص 7.

2- المقومات التنظيمية والإدارية:

تتمثل هذه الأخيرة في:[1]

أ- القدرة التنظيمية من جانب المؤسسات لتبني التجارة الإلكترونية مستخدمة الدعم من قبل الإدارة العليا والإستعداد بالمخاطرة من قبل المديرين بنتائج إستخدام التجارة الإلكترونية، كذلك إمتلاك المؤسسات للمصادر المالية وتكنولوجيا المعلومات التي تمكنها من تبني التجارة الإلكترونية؛

ب- توفير الكوادر البشرية المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات وشبكات الإتصال والبرامج التطبيقية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية؛

ت- توفير الأنظمة التعليمية والتدريبية ونشر الثقافة التكنولوجية بالمؤسسات والمعاهد التعليمية والأجهزة والإدارات الحكومية(البيئة الخارجية للمؤسسات) العاملة بالتجارة الإلكترونية.

رابعا: إطار التجارة الإلكترونية

يمكن القول أنالتجارة الإلكترونية تتم من خلال أحد الطريقتين أولهما تبادل البيانات إلكترونيا وثانيهما أنظمة التجارة عبر الأنترنت وذلك كمايلي:[2]

1- تبادل البيانات إلكترونيا:

يتم من خلال هذا النظام نقل البيانات المتعلقة بالصفقة بين شركتين من خلال شبكة إلكترونية، فيتم نقل أوامر الشراء والفواتير والبيانات المالية من حاسب شركة إلى حاسب شركة أخرى، ولإتمام ذلك قد يتوسط بين الشركتين طرف ثالث يدير عملية البيع والشراء من خلال هذه

---

[1] محمد لحسن علاوي، لخضر عبد الرزاق مولاي، آليات التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

[2] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 329.

الشبكة وتسمى الشبكة في هذه الحالة بشبكة القيمة المضافة، وقد تستغنى الشركتان عن هذا الطرف الثالث إذا ما أقاموا فيما بينهم شبكة خاصة يتم فيها الإتفاقات مقدما على أسلوب التعامل وتبادل البيانات.

والواقع أن اللجوء إلى التجارة الإلكترونية من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات هو أمر مكلف للغاية لذلك لا تلجأ إليه سوى الشركات الكبرى ولكن هذا النظام رغم تكلفته العالية يوفر أمانا أكثر لكلا الشركتين؛

2- التجارة من خلال الأنترنت:

وهذا هو الوضع الغالب لقلة تكاليفه فغالبية الشركات الآن لها متاجر إفتراضية على الأنترنت وتستطيع أن تدخل إلى هذه المتاجر بمجرد الدخول على هذه الشبكة، وتستعرض المنتجات وتفاضل بينهما ثم تقرر شراء المنتج الذي ترغب فيه، بل إن الشركات والمنشآت المختلفة قد تعمد إلى إستخدام أنظمة تبادل البيانات إلكترونيا ولكن من خلال شبكة الأنترنت.

المطلب الثاني: مرتكزات التجارة الإلكترونية وتحدياتها

إن أنشطة التجارة الإلكترونية والعلاقات القانونية الناشئة في بيئتها تثير العديد من التحديات القانونية والمرتكزات للنظم القائمة عليها،تتمحور في مجموعها حول أثر إستخدامها في الأنشطة التجارية والتبادلات الإلكترونية.

أولا: مرتكزات التجارة الإلكترونية

إن نجاح التجارة الإلكترونية قائم على عدة مرتكزات ولعل من أهمها:[1]

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص 49.

1- زيادة القطاع الخاص:

إن القطاع الخاص يملك آليات ونظم عمل تتناسب مع متطلبات التجارة الإلكترونية، حيث أن هذه الأخيرة تقوم على إطلاق قدرات وطاقات مؤسسات الأعمال لتقديم خدمات جديدة ومتطورة للمستهلك تتيح لها التنافس على المستوى العالمي.

2- دور الحكومة دافع ومحفز:

إن قيام الحكومة بتقليل تدخلها في كافة الأنشطة التجارية، عن طريق إستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة هو أهم محفز لكافة المؤسسات في المجتمع للإنطلاق صوب التنمية والإستثمار.

3- البيئة التشريعية والقانونية الملائمة:

إن مصالح الشركة والمنتجين والمستهلكين المتعاملين معها في إطار التجارة الإلكترونية، يقتضي تشريعات وقوانين التوازن بين هذه المصالح ويتم ذلك ببناء مناخ تشريعي وقانوني يخدم مقتضيات التجارة الإلكترونية وهذا ما يتطلب مشاركة كاملة بين الحكومة وقطاعات الأعمال والمستهلكين.

4- إتاحة الفرص المتكافئة ودعم وتشجيع المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم:

يفرض الإختلاف في مستويات التطور التكنولوجي والبنية الأساسية المطلوبة للتجارة الإلكترونية إقامة عدالة وإستمرارية للتنمية، لإتاحة الفرص المتكافئة للإستفادة من الإمكانيات التي توفرها التجارة الإلكترونية لقطاعات العمل المختلفة بمافيها المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تحتاج إلى دعم وإهتمام للتمكن من تبني التقنيات وإستخدامها لتحقيق مردود إقتصادي.

5- الحفاظ على مبادئ وقيم المجتمع وحمايته بتحقيق الخصوصية والسرية:

مما لاشك فيه أن تحول الإقتصاد العالمي والإنفتاح الهائل الذي تتيحه وسائل الإتصال التي ترتبط بالتجارة الإلكترونية يفتح الباب للتعامل مع ثقافات وعادات وتقاليد تختلف مع مبادئ وقيم المجتمع وهويته.

ولهذا يجب الحفاظ على مبادئ وقيم المجتمع من التأثر بهذه الثقافات وإنحلال ثقافته، كما يجب حماية المجتمع بتحقيق مستوى مناسب من الخصوصية والسرية اللازمة لتنفيذ التعاملات التجارية بإستخدام وسائل وآليات التجارة الإلكترونية.

6- حماية الملكية الفكرية:

إن إستخدام التجارة الإلكترونية يرتبط بصفة مباشرة بمدى تطبيق نظم الحماية الفكرية وهذا إعتبارا للتطورات المتلاحقة للتكنولوجيا الحديثة ومن المهم أن تدخل عناصر حماية الملكية الفكرية في إطار للإلتزامات الدولية.

7- التعاون الدولي:

إن نجاح وتطوير التجارة الإلكترونية يتوقف على وجود تعاون وتنسيق بين كافة الجهات والمؤسسات والدول وهذه الأخيرة، تقتضي تحقيق تعاون دولي ذا نتائج ملموسة وذلك بالتنسيق في الإجراءات والقوانين التجارية ووضع معايير قياسية للنظم الفنية، كالتأمين والسرية بالإضافة إلى دعم مشاركة الدول النامية والدول الفقيرة في أنشطة التجارة الإلكترونية وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الجريمة والإستخدام السيئ لوسائل التجارة الإلكترونية.

ثانيا: تحديات التجارة الإلكترونية

على الرغم من أن التجارة الإلكترونية تشهد نموا متسارعا إلا أن هناك العديد من التحديات التي يجب مواجهتها قبل أن تتمكن المؤسسات والمجتمع ككل من الإنتفاع بشكل كامل من المزايا والقدرات الكامنة لها ومن أبرز هذه التحديات:

1- التحديات القانونية:

تثير أنشطة التجارة الإلكترونية والعلاقات القانونية الناشئة في بيئتها العديد من التحديات تتمحور في مجموعها حول أثر إستخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ الأنشطة التجارية، وبذلك فالحديث عن التحديات القانونية للتجارة الإلكترونية يستلزم تصور العملية من بدايتها وحتى نهايتها بشكل عام، ومن ثم توجيه الإهتمام إلى هذه التحديات وبيان محتواها وما تقرر من حلول لمواجهتها.[1]

ويمكن حصر هذه التحديات فيمايلي:[2]

أ- العقود الإلكترونية: إن المتعارف عليه فيما مضى من الزمن أن العلاقات التجارية التقليدية كانت تجرى بين البائع والمشتري وجها لوجه في أغلب الأحيان، حيث تقوم التعاقدات التجارية على إلتزام البائع بتسليم السلعة أو الخدمة المطلوبة بشكل مادي وملموس، وأن يقوم المشتري بتسديد الثمن مباشرة للبائع أو لأجل عن طريق وسائل الدفع المصرفية المتوفرة، ومن التطور الذي رافق الأنشطة التجارية المختلفة تلك إلا أن النظم القانونية السائدة كانت قادرة على مجارات ذلك التطور والإستمرا في أدائها، لكن الأمر أصبح يختلف مع ظهور التجارة الإلكترونية

---

[1] حكيم خلفاوي، سليم حيرش، التجارة الإلكترونية "خيار أم حتمية"، الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر "عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص 55.

والإختلاف لم يأت من تغير طرأ مثلا على طبيعة النشاط التجاري ومفهومه بقدر ما يتركز في معظمه بالإختلاف في الأدوات والوسائل التي يدار بها هذا النشاط مثل الحاسوب وشبكة الأنترنت ووسائل الإتصالات السلكية واللاسكية؛

ب- الموثوقية: يحتاج المتعاملون بالتجارة الإلكترونية إلى التأكد من مصداقية الطرف الآخر في التعاملات حيث يصعب ذلك في بعض الأحيان وعلى وجه الخصوص في المزادات العلنية عبر شبكة الأنترنت التي لا تقدم أية ضمانات للأطراف المشاركة، أو الإعلان الوهمي عن عروض مغرية جدا وغير حقيقية لرصد الآلاف من العناوين الإلكترونية وبيعها لشركات أخرى تستفيد منها في الوصول إلى أصحاب العناوين لأغراض تسويقية مثلا كمحاولة لجذب زبائن جدد إلى مواقعها.

2- التحديات الإجتماعية:

بقدر ما توفر التجارة الإلكترونية من فرص وفوائد كثيرة في ظل الإتجاه نحو العولمة والتحول إلى الإقتصاد الرقمي، إلا أنها تواجه بعض التحديات والصعوبات التي تحد من إستخدامها والإستفادة منها ويمكن تحديد أهم هذه التحديات فيمايلي:[1]

أ- التحديات التنظيمية: إن تنمية الأعمال من خلال التجارة الإلكترونية تحتاج إلى إحداث تغييرات جوهرية في البنية التحتية وفي الهياكل والمسارات التنظيمية للمؤسسات، فهناك حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم هياكلها ودمج الأنشطة والفعاليات الإتصالية التسويقية الخاصة بالتسويق الإلكتروني بإستراتيجيتها التقليدية مع تحديث إجراءات العمل بها بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتجددة؛

[1] حكيم خلفاوي، سليم حيرش، مرجع سابق.

ب- إرتفاع تكاليف إقامة المواقع الإلكترونية: إن إنشاء موقع إلكتروني على الأنترنت أشبه ما يكون بإنشاء وبناء موقع مادي، حيث أن تصميم وإنشاء وتطوير المواقع الإلكترونية يحتاج إلى خبراء متخصصين وعلى درجة عالية من الكفاءة وكذلك الحاجة إلى دراسات تسويقية وفنية، بحيث تكون تلك المواقع الإلكترونية جذابة ومصممة بشكل قادر على جذب إنتباه العملاء وإثارة إهتمامهم، كما يجب أن يكون الموقع مؤهلا لتقديم قيمة مضافة للعميل بما يحقق للمؤسسة ميزة تنافسية عن الآخرين؛

ت- تطور تكنولوجيا المواقع الإلكترونية: إن سرعة التطورات التكنولوجية في مجال تصميم وتطوير المواقع الإلكترونية وتعزيز فعاليتها وقدرتها التنافسية يعد من أهم التحديات التي تواجه إستمرارية هذه المواقع ونجاح التسويق الإلكتروني من خلالها؛

ث- عوائق اللغة والثقافة: إن اللغة والثقافة تعتبر من أهم التحديات التي تعرقل التفاعل بين كثير من العملاء على مستوى المواقع الإلكترونية، لذلك فهناك حاجة ملحة لتطوير برمجيات من شأنها إحداث نقلة نوعية في ترجمة النصوص إلى لغات يفهمها العملاء، يضاف إلى ذلك ضرورة مراعاة الجوانب الثقافية والعادات والتقاليد والقيم بحيث لاتكون عائقا نحو إستخدام المواقع التجارية؛

ج- الخصوصية والأمن: تعد السرية والخصوصية من التحديات التي تعوق وتؤثر على تقبل بعض العملاء لفكرة التسوق عبر الأنترنت خاصة وأن عملية التبادل الإلكتروني تحتاج إلى الحصول على بعض البيانات الشخصية من العملاء مثل الإسم، الجنس، العنوان، طريقة السداد وغيرها، لذا فهناك ضرورة لإستخدام آليات فعالة وموثوقة لضمان أعلى درجات الخصوصية والأمن؛

ح- عدم الثقة في وسائل الدفع الإلكترونية: في مستوى معين أنظمة التسديد هي مشكلة أمن شبكة الأنترنت حيث يجب أن تتأكد الأطراف المشاركة في المعاملة الإلكترونية أن التحويل الإلكتروني للأموال لم يحد من وجهته وأن المبالغ المقبوضة هي نفسها المبالغ المدفوعة، لذلك أصبح هناك إتجاه نحو إستخدام تقنيات التشفير من خلال برمجيات خاصة لتأمين وسائل السداد الإلكتروني وترسيخ ثقة العملاء بها.

فمن خلال هذه التحديات نستخلص أن للتجارة الإلكترونية العديد من القيود والمعوقات التي تحول دون التوسع فيها، والإستفادة من خدماتها ومزاياها في الكثير من الدول وخاصة الإسلامية منها، ويمكن إيجاز أبرز هذه المعوقات التي تقف أمام تفعيل وإنتشار التجارة الإلكترونية في النقاط الآتية:[1]

خ- ضعف البنية التحتية التي تتيح الإتصال بالأنترنت من تكنولوجيا لاسكية، وأقمار صناعية، وهواتف محمولة، تستطيع نقل معلومات الصورة، الصوت، والنص في نفس الوقت وبسرعة وجودة عاليتين؛

د- نقص الكوادر والموارد البشرية المدربة والمؤهلة في حقل المعرفة والتقنية لإستيعاب التقنيات الحديثة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية؛

ذ- ضعف أنشطة البحوث والتطوير، فعلى الرغم من توافر قدرات التطوير وتصميم البرامج في الدول الإسلامية، إلا أنه لم يتم تحويل هذه القدرات إلى طاقات إنتاجية مؤثرة، الأمر الذي يعوق إنتشار التجارة الإلكترونية ويعترض إتجاهات الإنطلاق في العالم الإلكتروني الجديد؛

---

[1] علي محمد أبو العز، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 86.

ر- تخوف بعض المجتمعات الإسلامية من الإنفتاح العالمي الخارجي لإنطوائه في نظرهم على مفاسد كثيرة، من غزو ثقافي، وفكري، إجتماعي وأخلاقي، وترويج للسلع المحرمة شرعا، مما يشكل عائقا وعقبة أمام إنتشار التجارة الإلكترونية في المجتمعات الإسلامية؛

ز- إنعدام الثقة بإجراء التعاملات وسداد الأثمان إلكترونيا، إذ تثور الشكوك حول سلامة العمليات التي يقوم بها مستخدمي مواقع التجارة الإلكترونية والتأكد من جدية البائع أو المشتري، ومدى أمن عمليات الدفع الإلكتروني، وتعرضها للخداع والغش والسرقة، حيث أنه يتعامل مع أناس قد لايراهم ولا يسمعهم، وربما لا تتوافر لديه معلومات كافية عنهم أو عن شركاتهم؛

س- عدم الإلمام باللغة الإنجليزية في الدول الإسلامية والنامية، علما بأن معظم معاملات التجارة الإلكترونية يتم إجراؤها وتنفيذها بإستخدام اللغة الإنجليزية، حيث هي اللغة الشائعة والمستخدمة في الأنترنت على مستوى العالم بما يعادل 80% من إجمالي اللغات المتداولة على الشبكة.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في بيئة التجارة الإلكترونية ومخاطر إستخدامها

تتعرض التجارة الإلكترونية لمجموعة من التهديدات المختلفة والتي تشكل عقبة في طريق نموها.

أولا: التهديدات الأمنية في بيئة التجارة الإلكترونية

هنالك ثلاث نقاط معرضة للتهديد وهي الخادم، الزبون، وقناة الإتصال، ومن أهم هذه التهديدات الأمنية التي تتعرض لها هذه النقاط مايلي:[1]

[1] مصطفى خيري كتانة، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 98.

1- البرمجيات الخبيثة:

ومن أشهرها الفيروسات، وهي برامج لها القدرة على أن تنسخ وتنشر نفسها إلى ملفات أخرى، والديدان شكل آخر لهذه البرمجيات ولها القدرة على الإنتقال من جهاز إلى آخر عبر الشبكة، ومن الأنواع الخطيرة أيضا أحصنة طروادة التي تظهر للمستخدم كأنها ملفات مفيدة لكنها تقوم بأفعال شريرة عند تشغيلها، ومن البرامج الشريرة أيضا ماهو خاص بالأجهزة المحمولة وتكون مكتوبة بلغة البرمجة وتحمل إلى الزبون عند دخوله موقع الواب؛

2- القرصنة:

يمكن هنا أن نعرف مفهومين هامين وهما القرصان أي الشخص الذي يحاول الوصول غير المشروع إلى أنظمة الحاسوب، والمفهوم الثاني هو المخرب، أي الشخص الذي يستفيد من المعلومات التي يقدمها القرصان للقيام بأفعال تخريبية عدائية؛

3- تزوير أو سرقة بطاقات الإعتماد:

يمكن للقراصنة الوصول إلى ملفات بطاقات الإعتماد ومعلومات الزبائن الأخرى المخزنة على خادمات التاجر أو البائع ليجري فيما بعد إستخدام هذه المعلومات المسروقة لإنشاء بطاقات إعتماد بهويات وهمية؛

4- الخداع:

وذلك بإستخدام عناوين بريد إلكتروني مزيفة أو إنتحال شخصية شخص آخر؛

5- هجوم رفض الخدمة:

يقوم المهاجمون بإغراق الموقع بالطلبات غير المفيدة، ومن ثم يتوقف الموقع عن الخدمة وتصبح الشبكة في حالة إختناق؛

6- هجوم رفض خدمة الموزع:

يستخدم المهاجمون عدد هائل من الحواسيب للقيام بالهجوم على شبكة معينة؛

7- التجسس:

وذلك بإستخدام برنامج للتجسس يراقب المعلومات المنتقلة عبر الشبكة، ثم سرقة المعلومات الهامة من أي مكان على الشبكة.

ثانيا: مخاطر إستخدام التجارة الإلكترونية

تتبع مخاطر التجارة الإلكترونية وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الأنترنت، ولعل من أهم هذه المخاطر التي تتعرض لها نجد:[1]

1- المخاطر الناتجة عن سوء الأداء:

يمكن أن تتعرض الأنظمة الإلكترونية لهذه المخاطر من خلال الأفراد، البرامج، والأجهزة الإلكترونية نفسها، وتسبب هذه المخاطر مشاكل كبيرة للأنظمة وبصفة عامة يكون الفرد المسؤول الأول عن هذه المخاطر نتيجة إهماله وعدم القيام بواجباته على أكمل وجه؛

2- المخاطر الناتجة عن الغش والتلاعب والإقتراب غير المسموح به من الأنظمة الإلكترونية:

بهدف الحصول على أموال أو أصول أو خدمات خاصة بطريقة غير مشروعة، ويمكن أن يتم الغش والتلاعب بوسائل عديدة منها:

أ- تسلل الأفراد إلى النظام الإلكتروني؛

ب- التجسس على خطوط الإتصالات الخاصة بنقل البيانات؛

---

[1] عمر إقبال المشهداني، إبراهيم جويفل العبادي، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية "عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

ت- إستخدام بعض الأجهزة الإلكترونية بطريقة غير مشروعة للتجسس وإستقبال المعلومات التي تم الوصول إليها.

3- المخاطر القانونية للتعامل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية:

إن الإنتقال من مرحلة التعامل الورقي إلى الإلكتروني دون تهيئة بيئة قانونية بكوادرها البشرية، يمكن أن يولد فراغ قانوني يهدد حقوق المتعاملين ويقلل فرص الإستفادة من إستخدام التطور التكنولوجي في وسائل الإتصال؛

4- مخاطر التوثيق الإلكتروني:

تعتبر هذه المشكلة من التحديات الكبيرة للتجارة الإلكترونية، حيث يتطلب الأمر إثبات أن الطرفين المتعاملينفي عقد صفقة معينة هما نفسهما بالفعل اللذان قاما بذلك عبر شبكة الأنترنت، ولعلاج هذه المخاطر يمكن اللجوء إلى معدات وأنظمة الأنترنت الخاصة بنظم الكتابة بالشفرة وكلمة السر والتوقيع الرقمي، حتى لا تسرق الرسالة أو تعدل وهي في مسيرتها الإلكترونيةعبر شبكة الأنترنت، وللتأكد من أن المرسل والمستقبل هما نفسهما المتعاملان في عقد الصفقة؛

5- مخاطر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات:

وتشمل مايلي:

أ- وجود مشاكل وأخطاء في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات؛

ب- عدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات؛

ت- عدم كفاية إجراءات تأمين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

ثالثا: الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر التجارة الإلكترونية

للتحكم في مخاطر التجارة الإلكترونية هناك عدة حلول مقترحة يمكن تلخيصها على الشكل التالي:[1]

1- توخي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية:

وذلك بعدم إعطاء المعلومات الشخصية إلا للجهات الموثوق بها، ومعرفة أسباب حاجة تلك الجهات لهذه المعلومات، وتتضمن المعلومات الشخصية بشكل أساسي كلا من العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني؛

2- إستخدام برنامج آمن للدخول إلى شبكة الأنترنت:

من المعروف أن كل جهاز كمبيوتر يحتوي على برنامج خاص للدخول إلى شبكة الأنترنت، وفي الغالب فإن هذه البرامج تحتوي على آليات معينة تحفظ في ذاكرة الجهاز جميع المعلومات التي تم تداولها في الشبكة من خلاله.

وفي كثير من الأحيان يستطيع المخترق وعبر الأنترنت الدخول لذاكرة هذا البرنامج والحصول على جميع المعلومات الخاصة بالمستخدم ودون أن يشعر بذلك، ولهذا ينصح بشراء برنامج خاص يتمتع بحماية عالية لمنع المخترق من الدخول إلى ذاكرته؛

3- التأكد من موقع الشركة على الشبكة:

يجب التأكد بأن الموقع الخاص بالشركة هو الموقع المقصود، وذلك بالإطلاع على سياسات الشركات والتي تتضمن الموقع الأم، والذي تم إنشاء موقع الشركة من خلاله.

---

[1] أمجد فاروق محمود، تطوير نظام المعلومات المحاسبية لمواكبة متطلبات التجارة الإلكترونية "دراسة تطبيقية على الشركات في المملكة العربية السعودية-جمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية، لندن، المملكة المتحدة، جوان 2008، ص 129.

كما أنه يمكن معرفة موقع الشركة من خلال آلية التصفح الخاصة URL (Uniform Resource Locator) من منطلق أن هذه الآلية تمكن من تتبع الموقع ومعرفة أسس إنشائه وفي حالة عدم التمكن من تتبعه فيكون الموقع في الغالب موقعا مشكوك به؛

4- إستخدام بطاقات الدفع المضمونة:

يفضل إستخدام بطاقات دفع مضمونة أو محمية، والمقصود بذلك أن يتم التعامل مع مصدري بطاقات الدفع عبر الأنترنت والذين يتمتعون بسياسات خاصة تحمي الشخص المتعامل من مسؤولية الإستخدام غير المرخص لبطاقته من قبل الغير؛

5- الحذر من تنزيل برامج عبر الأنترنت غير موثوقة المصدر:

يجب توخي الحذر عند تنزيل البرامج، وخصوصا من المواقع المشكوك بأمرها لأنها قد تكون مبرمجة بآلية معينة؛

6- الحذر من إعطاء الأرقام السرية:

ويشمل هذا التحذير كل الأرقام السرية بشتى أشكالها وأنواعها وخصوصا الأرقام الخاصة بالدخول للشبكة عبر مزود الخدمة؛

7- الإحتفاظ بنسخ من العمليات:

وتعد من الأمور المهمة والتي تساهم في إكتشاف السرقات وتفادي إستمرارها؛

8- إستخدام المواقع المرخصة:

والمقصود بها تلك المواقع التي تم تقييمها وتأهيلها من قبل طرف ثالث مؤهل بأمور الحماية، حيث أن ذلك النوع من المواقع يكون بتوقيع إلكتروني خاص من طرف ثالث مهني متخصص.

المطلب الرابع: الأبعاد القانونية للتجارة الإلكترونية

إن معاملات التجارة الإلكترونية لم تنشأ من فراغ بل هي خاضعة لتنظيم قانوني يبين قواعد إبرامها وإثباتها وتنفيذها والمسؤولية المترتبة عليها، ولعل أهم الأبعاد القانونية لهذه التجارة تتمثل في:

أولا: العقود

يعرف العقد بأنه وعد متبادل يلزم به القانون، وقبول متبادل يظهره أطراف عقد المبادلة ورغم أن قوانين العقد قد بقيت كما هي عقود كثيرة، إلا أن النظام القانوني كان قادرا على تطبيقها بنجاح بالنسبة للتكنولوجيات الجديدة في الإتصالات.

وتكون الأنترنت ذات إعتبار وأهمية بالنظر إلى السرعة التي تنتقل بها المعلومات، وقد أوجد تأخر الوقت في الطرق الأقدم للإتصالات قواعد لقانون العقد لم تعد لازمة في عصر الأنترنت وتبعا لهذا فإن بعض القواعد مثل " قاعدة صندوق البريد " التي تجعل القبول ساريا عند إيداعه في صندوق البريد أصبحت بالية تماما.

ورغم أن بعض قواعد العقود القديمة أصبحت بالية بوضوح إلا أنه يتعين وجود إجماع على أي القواعد التي تطبق، ووفقا لذلك فإن أي عرض تقدمه عبر الأنترنت يكون نافذا لتحديد أحكام وشروط نهائية لقبوله، فمثلا عرض بالبريد الإلكتروني يمكن أن يحدد أن المعروض عليه يمكنه أن يقبل أحكام العرض عبر البريد الإلكتروني ويكون القبول به نافذ المفعول فور إرساله.[1]

---

[1] طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية"المفاهيم، التجارب، التحديات، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 668.

ثانيا: الخصوصية وأمن معلومات التجارة

إن التجارة الإلكترونية عبر الشبكة المفتوحة تتطلب آليات فعالة وموثوقة لضمان أعلى درجات الخصوصية والأمن، ويجب أن تتضمن هذه الآليات بمسؤوليات الأمن والخصوصية وإثبات أصالة الشيئ أو صحة نسبه إلى صاحبه وعدم الإنكار، وبما أن آليات الخصوصية والأمن المشخصة تحتاج إلى شهادة وضمانة طرف ثالث موثوق به (مثل جهة حكومية) فإن التجارة الإلكترونية والحالة هذه تحتاج إلى إرساء نظام دولي.

إن أمن المعلومات عموما وأمن التجارة الإلكترونية، هو أمن المعلومات المتبادلة على الخط ولذا وجدت جهات في تقنية التشفير حلا ومخرجا ملائما إذ تعتبر برمجيات التشفير المتطورة أدوات حرب، لذا تضع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة قيودا ومراقبة على تصديرها خارج بلدانها، ويعتبر التشفير آلة ذو حدين إذ أن إستعمالها بدون رقابة قد يضر بأمن الدولة لذا تصر بعض الدول على منع أنشطة التشفير المتقدمة التي يستعصي حلها أو منع التشفير كليا، وهذا طبعا لا يخدم التجارة الإلكترونية، غير أن التشفير سواء في المواقع الحكومية أو الخاصة أصبح أمرا مقبولا في ظل معايير التشفير والتي هي جزء من أخلاقيات إستخدام التقنية وتشريعات تنظيم إستخدامها المقرة بعد هذا التاريخ.[1]

ثالثا: الملكية الفكرية

بينما تكون الملكية الملموسة مثل المجوهرات والسيارات والمباني، هي منتج العمل البدني البشري، فإن الملكية الفكرية هي منتج غير ملموس للعقل البشري، ورغم أنه غير ملموس إلا أن الملكية الفكرية يمكن تماما أن تكون ذات قيمة.

---

[1] فارس فضيل، حمزة ضويفي، الأبعاد القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في ظل وسائل الدفع المعتمدة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

وقد إعترف واضعوا مسودة دستور الولايات المتحدة الأمريكية بالقيمة العظيمة للمكلية الفكرية والخاصة في "مادة الفنون المفيدة"، لهذا فإن للحكومة الفيدرالية سلطة إصدار براءات إختراع وحقوق الطبع لحماية الملكية الفكرية، والتقدم في التكنولوجيا منذ الفترة الإستعمارية قد أوجد ملكية فكرية متنوعة كانت غير معروفة للآباء المؤسسين، ولكنها رغما من ذلك قد أعطيت الحماية ومن ثم "القيمة" بموجب "الفنون المفيدة".

وتثبت أن الملكية الفكرية هي إحدى مجالات القانون التي كانت قد تأثرت بشكل عميق بواسطة الأنترنت والتناقض الظاهري الكبير للأنترنت مكون من المعالم البارزة من السرعة والسهولة والدقة في نقل المعلومات يطرح التهديد الأكبر الممكن لتكامل الملكية الفكرية ويتطلب من أصحاب هذه الملكية أن يجتهدوا كثيرا في سبيل حماية مصالحهم.

وقد سعت الأنترنت وما تتضمنه من تكنولوجيا رقمية من أشكال الملكية الفكرية، ومع هذا نشأت فجوات أكثر بالنسبة لرجال الأعمال والأنترنت، وكمثال لهذا فإن موقع ويب واحدا قد يحدد نصا أو موسيقى يكون للمؤلف أو الملحن به حق ملكية وشعار أو إسم مسجل كعلامة تجارية، وصورة أو تشابه لفرد مشهور يمكن أن يكون له حقوق شخصية، فإن إحتوى نفس الموقع معلومات تم الحصول عليها بطريقة غير سليمة من موقع ويب آخر، فإنه يمكن وجود مخالفة، كما أن الإستخدام غير المرخص به لهذه الملكيات الفكرية يمكن أن توقع مشغل الموقع في قضايا مكلفة طويلة الأجل، حتى إسم المجال يمكن أن يثير هموم المخالفة إذا كان مشابها لعلامة تجارية قائمة أو إسم تجاري.

كما أن مجرد تسجيل uniform resource locator في موقع معين موحد المصدر ليس ضمانا ضد المخالفة، ومن جهة أخرى يجب حماية حقوق الملكية الفكرية المملوكة أو المرخص بها لمشغل موقع ويب والحماية الكافية لهذه الحقوق يمكن أن تتجاوز الإخطارات المألوفة لحقوق

الطابع أو العلامة التجارية، فقد يترتب عليها ضوابط للدخول على موقع ويب مثل كلمات السر، والتحقق من هوية الداخل على موقع ويب والشروط التعاقدية التي تحدد بصفة خاصة للإستخدامات المباحة والممنوعة للملكية الفكرية، وملاك حقوق الطبع والعلامة التجارية والإسم التجاري يضطرون غالبا إلى إتخاذ إجراء قانوني ضد المخالف وإلا فقدت ملكيتهم الفكرية قيمتها.[1]

رابعا: الإعلانات عبر الأنترنت

المتاجرة بالأنترنت حققت فرصا عديدة للإعلان، فمشغلوا مواقع الويب وخاصة أولئك الذين يقدمون خدمات مجانية مثل محركات بحوث ويب، أو البريد الإلكتروني يعتمدون كثيرا إذا لم تكن هي الوسيلة الوحيدة على إيرادات الإعلانات لتغطية مصروفاتهم.

وتنطبق على الأنترنت متطلبات مثل الصدق في الإعلان باعتبارها كأي وسيلة إعلان أخرى، فضلا عن هذا فإن اللوائح الحكومية التي تنطبق على الإعلانات بالنسبة لمنتجات أو خدمات معينة تنطبق على الأنترنت وهكذا فأولئك الذين يستخدمون الأنترنت لتسويق بضائع أو خدمات تحكمها لوائح مثل التأمينات المالية أو الأدوية تحت الرقابة أو التأمين أو القروض يجب التأكد من تطابق إعلاناتهم مع القانون.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 670.

خلاصة الفصل الأول:

أدت ثورة الإتصالات والمعلومات إلى ظهور تغيرات جوهرية في الإقتصاد، فظهر الإقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تقنية المعلومات والإتصال وقد أفرز هذا الإقتصاد عدة مصطلحات جديدة أهمها التجارة الإلكترونية.

حيث أصبحت تعتبر هذه التجارة وسيلة حديثة للتعامل التجاري المحلي والدولي، كما إستطاعت أن ترفع الحواجز التقليدية للمعاملات والمساهمة في زيادة حجم التدفقات النقدية والعمل على تحقيق السرعة والكفاءة في أداء الأعمال.

فمن خلال هذا الفصل تم إلقاء الضوء على مفهوم الإقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية نظرا لإرتباطهما الوثيق ببعضها البعض، كما تم إعطاء صورة شاملة عن الإقتصاد الرقمي وذلك من خلال التعرف على البنية المكونة له وأهم عناصره وما يميزه، وآثاره على مدى قدرة المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الأنترنت.

كما تم التوصل إلى أن نمو التجارة الإلكترونية يحتاج إلى توفر البنية التحتية التكنولوجية، وضرورة سن التشريعات والأنظمة المناسبة للتعامل عبر شبكة الأنترنت، إضافة على توفر الإطارات البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنية المعلومات.

كما أن أنشطة التجارة الإلكترونية والعلاقات القانونية الناشئة في بيئتها تثير العديد من التحديات القانونية تتمحور في أثر إستخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ الأنشطة التجارية والتبادلات الإلكترونية.

الفصل الثانـي

الفصل الثاني: أهمية تحليل عناصر التعاملات المالية الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية

تمهيد:

إن التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم خاصة فيما يتعلق بمجال التعاملات المالية مكن للأشخاص من عقد الصفقات، وإبرام العقود في بيئة إفتراضية لا وجود مادي فيها للأطراف، وهذا ما يعتبر نقلة نوعية أدت إلى إحداث وفرض أشكال جديدة من التعاملات، ولعل من أبرزها ما يسمى بالتجارة الإلكترونية وعلى أثر ذلك ظهرت التعاملات الإلكترونية كمنافس للتعاملات التقليدية الكلاسيكية، وللقيام بها لابد من وجود وسائل دفع تتماشى مع الطبيعة اللامادية لهذه الأخيرة، وهذا ما أدى إلى ظهور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة بحيث لقيت رواجا كبيرا وإنتشارا رهيبا في مختلف أنحاء العالم.

وفي ضوء ما تقدم وبلوغا لهدف البحث، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التحول إلى التعاملات المالية الإلكترونية؛

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة؛

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ومستقبل التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: التحول إلى التعاملات المالية الإلكترونية

لقد بدأت ملامح التعاملات المالية الإلكترونية بالظهور والإنتشار، وتم تعميم إستخدامها لتكون أداة التعاملات المستقبلية ونظرا لما تتمتع به من مزايا لتسهيل المبادلات المالية والتجارية

وفي ظل وجود التشريعات والقوانين المنظمة لهذه التعاملات أعطى لها الصفة الشرعية وأضفى عليها الطابع القانوني لتداولها بصفة رسمية وقانونية.

المطلب الأول: مفاهيم عن التعاملات المالية الإلكترونية

إن مصطلح التعاملات المالية الإلكترونية يعبر عن الأنترنت والحاسب الآلي من حيث تبادل ونقل المعلومات والخدمات الأخرى، لذلك تم إعطاء عدة مفاهيم لها.

أولا: تعريف التعاملات المالية الإلكترونية

لقد وردت عدة تعاريف للتعاملات المالية الإلكترونية يمكن إيجازها:

أنها الإستناد على تبادل السلع والخدمات بمقابل نقدي أوعيني في فضاء إلكتروني.[1]

فالتعاملات المالية الإلكترونية هي أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ بشكل كلي أو جزئي بوسيلة إلكترونية.[2]

---

[1] ثامر عبد الجبار عبد العباس السعيدي، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني "دراسة مقارنة"، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2018، ص24.

[2] خالد السيد محمد عبد المجيد موسى، آثار عقد العمل الإلكتروني "دراسة مقارنة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2018، ص 20.

كما يعبر عنها بأنها جميع التعاملات الإدارية أو التجارية أو المالية سواء أكانت حكومية أو خاصة، والتي يتم تنفيذها بشكل كلي أو جزئي عن طريق الوسائط الإلكترونية بهدف تسريع الخدمات وتسهيل تبادل الأموال.[1]

وفي تعريف آخر يقصد بها العلاقات والتصرفات المالية والأحوال الشخصية وسائر المسائل القانونية غير الجنائية بما في ذلك التصرفات الفردية أو العقود التي يتم إبرامها أو تنفيذها كليا أو جزئيا عن طريق رسالة البيانات الإلكترونية.[2]

من خلال التعريفات يمكن إستنتاج أن التعاملات المالية الإلكترونية هي الإستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والإتصالات لتسهيل وتسريع التعاملات بدقة عالية.

ثانيا: أهداف التعاملات المالية الإكترونية

تكمن أهم أهداف التعاملات المالية الإلكترونية فيمايلي:[3]

- إرساء قواعد نظامية موحدة لإستخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية؛
- إضفاء الثقة على صحة التعاملات والتوقيعات والسجلات الإلكترونية وسلامتها؛
- منع إساءة الإستخدام والإحتيال في التعاملات الإلكترونية؛
- إزالة العوائق أمام إستخدام التعاملات الإلكترونية؛
- تيسير إستخدام هذه التعاملات على الصعيد المحلي والدولي للإستفادة منها في جميع المجالات كالإجراءات الحكومية والدفع المالي الإلكتروني.

---

[1] أمير عبد القادر حفوظة، حسام غرداين، الجريمة الإلكترونية وآليات التصدي لها، ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 29 مارس 2017.

[2] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، الفصل الأول، قانون المعاملات الإلكترونية، السودان، 2007.

[3] مروة شبل عجيزة، التسويق الإلكتروني في العالم العربي، دار النشر للجامعات، مصر، 2012، ص 217.

فمن خلال أهداف التعاملات المالية الإلكترونية يمكن تحديد أهميتها:

- تطوير إستراتيجيات التحول إلى إقتصاد المعلومات والمعرفة؛
- إعادة هيكلة البيئة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الإتصالات؛
- توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة بما يخدم تنفيذ هذه التعاملات؛
- توفير الوقت وتخفيض التكلفة وتقديم الخدمة المناسبة؛
- تطبيق الجاهزية الإلكترونية لتنفيذ الإجراءات والتعاملات بإستعمال وسائل الإتصال الإلكترونية الحديثة؛
- تعزيز تطور البنية الأساسية القانونية لتطبيق التعاملات الإلكترونية بصورة مضمونة؛
- إستخدام طريقة التشفير كوسيلة لحماية التعاملات بهدف المحافظة على سرية المعلومات والبيانات.

ثالثا: أسباب ظهور التعاملات المالية الإلكترونية

تعتبر التجارة الإلكترونية السبب الأول لظهور التعاملات الإلكترونية نتيجة الإعتماد على الوسائل الإلكترونية في المبادلات التجارية بمختلف أنواعها، ثم إزداد حجم هذه التعاملات وزاد إنتشارها بالإستفادة من مزايا الأنترنت، التي سهلت على الدول تحويل حكومتها إلى حكومات إلكترونية والإعتماد على الإدارة الرقمية في تسيير شؤونها.

1- التجارة الإلكترونية:

سمحت التجارة الإلكترونية بإجراء التعاملات بواسطة الحاسب الآلي عن طريق الشبكات الإلكترونية أو عن طريق إستخدام شبكات خاصة.

فالتجارة الإلكترونية بمختلف مستوياتها تهدف إلى خلق بيئة من التعاملات اللاورقية، غير أن الإعتماد على هذا النوع من التعاملات يعني بالضرورة أن الوثيقة المعلوماتية ستصبح هي السند القانوني المعتمد بين الأطراف، وبالتالي سمحت التجارة الإلكترونية بالتغيير في نمط وطبيعة التعاملات وذلك بإستخدام وسائل تكنولوجية حديثة.

2- الأنترنت:

ساهمت الأنترنت بشكل بارز في التحول إلى العالم اللاورقي من خلال تأثيرها على طبيعة التعاملات القانونية في مختلف المجالات

كما ساعدت هذه الشبكة على ظهور التجارة الإلكترونية بمساعدة نظام الإدارة الإلكترونية[1]، ثم التحول تدريجيا في أداء الأعمال والخدمات إلى الشكل الإلكتروني، فتأثير الأنترنت على التنظيمات القانونية للتعاملات الإلكترونية كان من خلال تسهيل عملية التعاقد الإلكترونية ومدى حجية هذا العقد، ونظرا لأهمية العقود الإلكترونية سواء في التعاملات بين شركة ومستهلك أو بين شركة وشركة، أو حتى بين الجهات الحكومية فقد كان لابد من تنظيمها قانونيا وهذا من أجل الإعتماد على المستندات والمعلومات التي تصبح ذات طبيعة إلكترونية كما وأنها تكون موثقة من خلال نظام التصديق الإلكتروني.[2]

3- الإدارة الإلكترونية:

إن الصلة بين التعاملات الإلكترونية والإدارة الإلكترونية وطيدة، ذلك أن الإدارة الإلكترونية تقوم على الأنشطة ذات الطبيعة الإلكترونية بدل التعاملات الورقية، مستفيدة بذلك من الوسائل التكنولوجية الحديثة

---

[1] داوود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، منشأة المعارف، مصر، 2007، ص 24.

[2] خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص35.

ولذلك فإن ظهور هذا النوع من التعاملات كان مرتبطا بظهور الإدارة الإلكترونية وتطورها، فأهمية الإدارة الإلكترونية تكمن من خلال ما توفره من مزايا بالمقارنة مع الإدارة التقليدية خاصة من حيث طبيعة التعاملات المنجزة وكيفية حفظها وإسترجاعها وتأمينها ضد المخاطر والإعتداءات، ويؤدي العمل بنظام الإدارة الإلكترونية إلى الإعتماد على الرسالة الإلكترونية كوثيقة أساسية في إجراء التعاملات الإلكترونية، مما يؤدي إلى التخلص من الأوراق، فكل التعاملات تتم عن بعد[1]، وتقضي على مشكلة حفظ التعاملات الورقية وتخزين ملفاتها التي قد تتجاوز أعدادا وأرقاما، وهي من أكبر المشكلات التي تواجه الإدارة التقليدية.[2]

ولتحقيق التعاملات الإلكترونية لابد للإدارة الإلكترونية أن تتخذ مجموعة من الإجراءات الأمنية من خلال وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات والمحافظة على الخصوصية وتطوير أدوات التشفير في البرمجيات الحديثة للتمكين من سرية التعاملات.

4- الحكومة الإلكترونية:

تعتبر الحكومة الإلكترونية البوابة الرئيسية للتعاملات الإلكترونية، كما أن تطبيقها يضمن كذلك التحول الكلي إلى العالم اللاورقي.

فالحكومة الإلكترونية تعرف بأنها الإستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة لإعادة تنظيم الإدارات الحكومية وتطوير البنية التحتية المحلية اللازمة لذلك بشكل يؤدي إلى إستفادة الحكومة من الأنترنت والمعلومات والإتصالات التكنولوجية لإنجاز معاملات الأفراد بسهولة وبسرعة[3]، إن

---

[1] Gilles st Amant, gouvernement en ligne: cadre d'évolution de l'administration électronique, Cahier de recherche de l'ESG, n° 01, CANADA, 2004, p 12.

[2] حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، أيام 1-4 نوفمبر 2009، ص 9.

[3] داوود عبد الرزاق الباز، مرجع سابق، ص 74.

الذي أضافته الحكومة الإلكترونية اليوم هو قدرات التواصل وإمكانية إجراء التعاملات والتبادلات من خلال الإتصال والمساهمة بين الوحدات الإدارية و المنظمات.

المطلب الثاني: خصائص وأمن التعاملات المالية الإلكترونية

إن التعاملات المالية الإلكترونية وسيلة تسمح في توفير الوقت وتخفيض تكلفة تقديم الخدمة ، فتداول هذه التعاملات يجب أن يكون وفق أنظمة وقوانين تضمنها.

أولا: خصائص التعاملات المالية الإلكترونية

يمكن تحديد أهم خصائص التعاملات المالية الإلكترونية كمايلي:

1- زوال الوثائق الورقية:[1]

لا ترتبط المعاملة الإلكترونية بوجود أي وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملة، مما يشكل صعوبة في إثبات العقود والتعاملات، ذلك أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملة تتم إلكترونيا دون إستخدام أي أوراق وهكذا تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما.

2- صعوبة وعدم إمكانية تحديد الهوية:

لايرى في العادة أطراف التعامل التجاري أو المالي الإلكتروني كل منهما الآخر، وقد لا يعرفان كافة المعلومات الأساسية عن بعضهما البعض، كما هو الحال في التعاملات التقليدية، ونتيجة لذلك قد يجد البائعون عبر الأنترنت صعوبة في إستكمال الملفات وعدم تسجيل هذه

[1] إسماعيل مولوج، أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والتدقيق، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي في الجزائر، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

التعاملات في الدفاتر الرسمية، فغياب معلومات دقيقة عن هوية المتعاملين تطرح عدة صعوبات ترتبط بشكل خاص بمصداقية العقد من جهة وإحتمال التزوير والإحتيال من جهة أخرى.[1]

3- نقل وتحويل المنتجات إلكترونيا:

تسمح الأنترنت من إمكانية تسليم ونقل بعض المنتجات إلكترونيا، حيث أنه لا توجد آليات متفق عليها حتى الآن عن المنتجات الرقمية تخضع للرسوم الجمركية والضرائب من خلال عدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر التجارية الرسمية.[2]

ثانيا: أمن وسرية التعاملات المالية الإلكترونية

يعد أمن وسرية الأعمال المالية والتبادلات التجارية التي تجرى من القضايا المهمة جدا والضرورية لنجاح التعاملات الإلكترونية، إذ بالإمكان إستغلال البيانات المالية للقيام بعمليات النصب والسرقة، لذلك يعتبر تأمين هذه التعاملات وتأمين وسائل وطرق الدفع هو التطور التكنولوجي الأساسي المطلوب لتحقيق أعلى مستوى للسرية والتأمين والخصوصية.

لذا تم العمل والبحث عن عدة نظم لضمان سرية وتأمين التعاملات الإلكترونية ولعل من أهم هذه النظم مايلي:

1- تشفير البيانات:

أ- مفهوم التشفير: هو أحد وسائل تحقيق الأمان والسرية، ويعتمد على تغيير محتوى الرسالة بإستخدام برامج مفتاح تشفير قبل إرسال الرسالة، وتكون لدى المستقبل قدرة إستعادة الرسالة الأصلية بعملية عكسية لذلك التشفير، فالتشفير إذن هو عملية تستخدم للحفاظ على سرية المعلومات بإستخدام برامج تقوم بتحويل وترجمة المعلومات إلى رموز، فإذا تم الوصول إليها من

---

[1] ساكار ظاهر عمر أمين، الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2012، ص 87.

[2] Mahd Ali al Jabali, Nazym Ehab, The Impact Of E-commerce on the audit profession in jordan, European jou rnal of Economics, Finance and administrative science, Issue 30, U.K, 2011, p 95.

قبل أشخاص غير مخول لهم بذلك لا يتمكنون من فهمها بسبب ظهور خليط من الرموز والأرقام والحروف الغير المفهومة.[1]

ب- أشكال وأنواع تشفير البيانات: هناك ثلاثة أشكال لنظم التشفير وهي:[2]

- نظام المفتاح العام: يعتمد هذا النظام على وجود مفتاحين لكل مستخدم هما المفتاح العام والمفتاح الخاص.

فالمفتاح العام هو مفتاح معروف ويمكن إستخدامه بواسطة أي شخص أو جهة تريد أن ترسل رسالة إلى شخص ولا يستخدم هذا المفتاح إلا في التشفير فقط، إذن هو رقم يتم تداوله ونشره بين بقية المستخدمين لتشفير أي معلومة أو رسالة إلكترونية، أما المفتاح الخاص هو النصف الآخر المكمل للمفتاح العام للوصول إلى رقم الأساس*، وإعادة المعلومة المشفرة لوضعها الطبيعي قبل التشفير وهذا المفتاح الخاص يختلف لكل شخص عن غيره ويجب الإحتفاظ به سرا.

- نظام التشفير المتماثل: يعتمد هذا النوع من التشفير على إستخدام مفتاح متماثل يتم به التشفير والحل، حيث تم تشفير الرسالة لدى المرسل بإستخدام مفتاح خاص لينتج منها رسالة مشفرة، ثم يقوم المرسل بإرسال الرسالة المشفرة إلى المستقبل بإستخدام وسائل الإتصال العادية ويقوم بإرسال المفتاح بإستخدام وسيلة مؤمنة، وبعدها يقوم المستقبل بعد تلقي الرسالة المشفرة والحصول على المفتاح بحل الشفرة والحصول على الرسالة الأصلية.

---

[1] عبد الحميد بسيوني، أساسيات ومبادئ التجارة الإلكترونية، دار الكتب العالمية للنشر، القاهرة، مصر، 2004، ص 155.

[2] أمينة بركان، مر جع سابق، ص 323.

* تصدره هيئة مستقلة متخصصة عن طريق برنامج متخصص بحيث يكون لكل مستخدم رقم أساس يتم تقسيمه إلى مجموعتين أولها المفتاح العام، وثانيها المفتاح الخاص بحيث ناتج المفتاحين يساوي رقم الأساس وهو رقم خاص له حماية وتشفير.

- التشفير من خلال المزج بين نظام المفتاح المتماثل والمفتاح العام: إن درجة التعقيد الموجودة في نظام المفتاح العام وما تحتاجه من قوة حساب عالية وقت التشفير، وفي حل الشفرة تعد ميزة إضافية في توفير درجة أمان عالية بالنسبة لمتطلبات وتكلفة تنفيذ التشفير.

وإذا كان نظام المفتاح المتماثل بسيط في درجة تشفيره، وبالتالي لا يحتاج إلى قوة حاسبات كبيرة ولا إلى وقت طويل في فك شفرته، فإن ما يعيبه هو طريقة إرسال المفتاح الخاص والتي تحتاج إلى قناة إتصال مؤمنة، لذا يوفر المزج بين النظامين وسيلة لتحقيق درجة تأمين مناسبة في أقل وقت دون إستخدام القدرات الكبيرة للحاسبات لتحقيق درجة التشفير المطلوبة.

2- التوقيع الإلكتروني:

هو كل حروف أو أرقام أو رموز أو أصوات أو نظام معالجة ذي شكل إلكتروني، أو غيرها ويكون لها طابع متفرد يسمح بتحديد الشخص الموقع ويميزه عن غيره، بحيث تعبر عن رضا الموقع بمضمون التصرف وتضمن سلامته.[1]

وهناك عدة أنواع للتوقيع الإلكتروني منها:[2]

أ- التوقيع بإستخدام القلم الإلكتروني: معناه نقل التوقيع الإلكتروني المكتوب بخط اليد على المحرر إلى الملف المراد نقل هذا المحور إليه بإستخدام جهاز سكانير، وعليه ينقل الدور موقعا عليه من صاحبه إلى شخص آخر بإستخدام الأنترنت.

---

[1] مصطفى طايل، أهمية التوقيع الإلكتروني في حماية المتعاقدين عبر الأنترنت، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 3، جامعة مولاي إسماعيل مكناس، المغرب، ماي 2016، ص 2.

[2] بلقاسم حامدي، إبرام العقد الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015، ص 213.

ب- التوقيع بإستخدام الحواس الذاتية: هذا النوع من التوقيع يعتمد على الخواص الكيميائية والطبيعية للأفراد وتشمل تلك الطرق الآتي:[1]

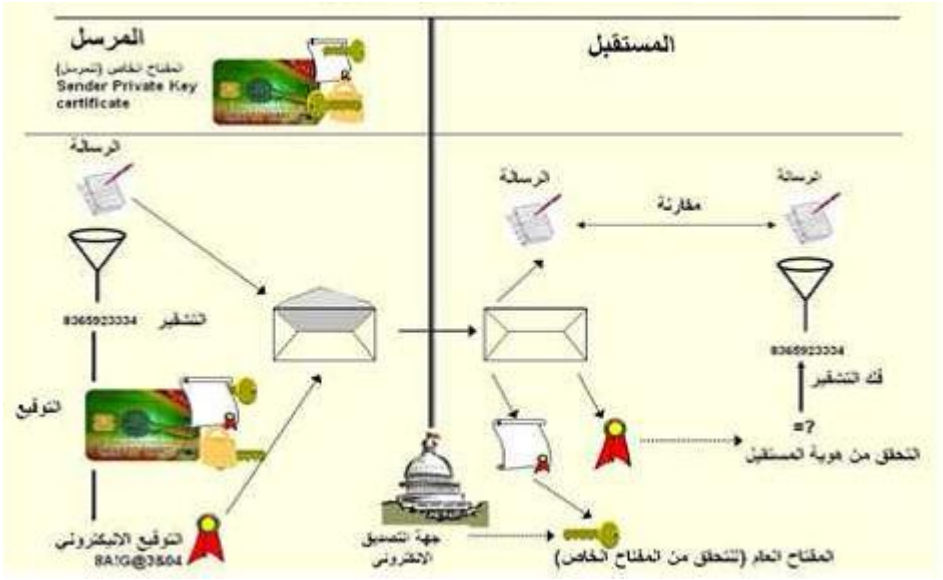
- البصمة الشخصية؛
- مسح العين البشرية؛
- التحقق من مستوى وتيرة الصوت؛
- حواس اليد البشرية؛
- التعرف على الوجه البشري؛
- التوقيع الشخصي.

وهو ما يعني أن يتم تعيين الخواص الذاتية للعين مثلا عن طريق أخذ صورة دقيقة لها وتغذيتها في الحاسب الآلي لمنع أي إستخدام من أي شخص آخر بخلاف الشخص المخزن للحواس الذاتية لعينة، وهكذا الحال بالنسبة لبصمة الأصابع أو حواس اليد البشرية، وغيرها من الحواس الأخرى.

ت- التوقيع الرقمي: وتعني منظومة بيانات في صورة شفرة بحيث تكون في إمكان المرسل إليه والتأكد من مصدرها ومضمونها، ولكن أكثرها شيوعا التوقيعات الرقمية القائمة على ترميز المفاتيح العامة والمفاتيح الخاصة والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] www.activmedia.com consulté le: 14/06/2018.

الشكل رقم 03: آلية عمل التوقيع الإلكتروني



المصدر: أمينة بركان، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014، ص327.

3- نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة SET:

تم تطوير هذا النظام بالتعاون مع أكبر شركات كروت الإئتمان العالمية وهي شركة فيزا وماستر كارد، وذلك بغرض تأمين التعاملات المالية على شبكة الأنترنت بإستخدام بطاقة الإئتمان، والغاية منه هو ضمان الحفاظ على أمن البيانات والتحقق من وصولها أثناء إجراء التعامل للحركات المالية عبر الأنترنت، وكذا إضفاء الشرعية والموثوقية.

4- نظام التحويلات المالية الإلكترونية EFT:

هو عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، وهذه العملية تتم عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضا عن إستخدام الأوراق، ونظرا لسرعة العمليات التجارية الإلكترونية ظهرت الحاجة إلى هذا النظام الذي يتيح القيام بكافة العمليات المصرفية ويحقق السلامة والأمن.

5- نظام الشراء عبر الأنترنت OBI:

يسعى هذا النظام إلى أن يكون معيارا موحدا ومتفق عليه لمواكبة نوع محدد من أنواع التجارة الإلكترونية والأعمال الموجهة للأعمال B2B، كما يسعى هذا المعيار إلى تحقيق أمن وسرية التعاملات المالية وإلى تنميط هذه التعاملات التي تجرى عبر الأنترنت من أجل تسهيلها ودفع مستوى فاعليتها الأمنية.[1]

المطلب الثالث: متطلبات التحول إلى التعاملات المالية الإلكترونية

إن إستخدام التعاملات المالية الإلكترونية في المؤسسات الحكومية والتحول من البيئة الورقية إلى البيئة اللاورقية يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية لضمان إستخدامها.

أولا: المتطلبات القانونية للتحول إلى التعاملات الإلكترونية

هذه المتطلبات القانونية هي من المتطلبات الأساسية لتطبيق الحكومة الإلكترونية، ويتحقق ذلك من خلال مجهودات تشريعية متخصصة لبناء الإطار القانوني المناسب لكل ما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية سواء من حيث التعامل بها، أو من خلال ضبط المصطلحات القانونية والتقنية المرتبطة بها، وكذا من حيث إستحداث نصوص جنائية لمواجهة الجرائم المتعلقة بها.

وتتمثل الخطوات التشريعية اللازمة لتحقيق ذلك فيمايلي:[2]

- قيام الحكومات بعمليات مسح تشريعي لكل الأنظمة واللوائح والتشريعات للوصول إلى أطر قانونية محددة؛
- مراجعة المفاهيم والأطر التشريعية التقليدية للعمل على تعديلها أو إستبعادها؛

---

[1] نور الدين جليد، تأمين المعاملات المالية و التجارية عبر الأنترنت، مجلة الإقتصاد المعاصر، العدد 5، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، أفريل 2009، ص 14.

[2] حنان براهمي، جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الإدارية ذات الطبيعة المعلوماتية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 38.

- إستنباط قواعد ومفاهيم جديدة ومستحدثة نتجت عن النظام الإلكتروني الجديد، وهي مستخدمة في بيئة هذه التعاملات، مع ضبط التعاريف القانونية والتقنية المتعلقة بها مثل التعاملات الإلكترونية، الرسالة الإلكترونية، الوسيط الإلكتروني، توثيق المعاملة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، وغيرها من المصطلحات ذات الصلة بهذا المجال؛

- وضع الإطار التشريعي المناسب لصحة التعاملات الإلكترونية وذلك من خلال الإعتراف بحجية الرسائل الإلكترونية التي تتم بها هذه التعاملات، لحسم الجدل الفقهي والقضائي في هذه المسألة.

ويبقى الأمر في مجال وضع الأطر التشريعية المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية يتأرجح بين ثلاث توجهات، حيث يمكن لكل دولة أن تحسم التوجه الخاص بها، إذ يمكن لها تعديل القواعد والنصوص التنظيمية المطبقة على التعاملات الإدارية السارية بالوسائل التقليدية لتشمل التعاملات الإلكترونية

كما يمكن الإستغناء عن القواعد التقليدية، ووضع نصوص مستقلة وخاصة بتطبيق التعاملات الإلكترونية، وقد تم إختيار التوجهين معا

ومن بين المجهودات الدولية لمساعدة الدول في وضع قوانينها المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية (أيا كان التوجه الذي تختاره) الخطوة التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من أجل وضع قانون للتعاملات الإلكترونية التجارية والمالية.

كما تم الإستفادة من هذا القانون في تنظيم التعاملات الإلكترونية الحكومية أيضا، وذلك من أجل مواجهة الفراغ التشريعي الموجود في بعض القوانين الوطنية والذي يقف عائقا أمام إعتماد هذه التعاملات، وكذا محاولة إيجاد مجموعة من القواعد المقبولة دوليا بحيث يمكن للدول الإستفادة منها

مهما إختلفت أنظمتها وتوجهاتها الإقتصادية والإجتماعية، ولتجنب أية عقبات قد تواجهها نتيجة إستعمال الوسائل الإلكترونية كبديل للوسائل التقليدية.

ثانيا: المتطلبات التقنية للتحول إلى التعاملات الإلكترونية

ترتبط المتطلبات التقنية بجوانب فنية وأخرى تتعلق بتوفير الأمن المعلوماتي، حيث لا يكفي وضع الإطار القانوني بدون تهيئة القاعدة التقنية التي تمكن من إنجاز التعاملات الإلكترونية بأمان.

1- إتاحة المعلومات عبر الشبكة:

من أجل إتاحة المعلومات للجميع عبر الشبكة بكثافة وشفافية لابد من توسيع قاعدة الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية، وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة لجمهور المواطنين، العملاء، والمؤسسات المتعاملة مع الحكومة بغرض إنجاز التعاملات بسرعة ويسر.

ويمكن للحكومات التي تدخل مشروع الحكومة الإلكترونية في مستوياته الأولى أن تقوم بنشر المعلومات الخاصة بها على الشبكة مبتدئة بنشر الوثائق، النماذج، والإستمارات لتقديم الخدمات الحكومية، حتى يتجنب المتعامل التوجه شخصيا إلى الإدارة أو المؤسسة مقدمة الخدمة وللقيام بهذا الدور لابد من القيام بالخطوات التالية:[1]

أ- البدء بإعداد إستراتيجية واضحة لوضع وتحميل المعلومات على الشبكة وإتاحتها للمستفدين؛

ب- تكليف المؤسسات الحكومية بنشر معلومات محددة على الشبكة تساهم في تيسير تعامل جمهور المواطنين والأعمال لقضاء حاجاتهم على الشبكة؛

---

[1] سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص 318.

ت- تصميم المواقع على الشبكة وصيانتها وتحديثها بإستمرار.

وفي مرحلة لاحقة عندما يتم الإنتقال من مستوى تقديم المعلومات فقط، إلى مستوى تقديم الخدمة على الشبكة ستظهر تطبيقات مختلفة لتقديم هذه الخدمة منها:[1]

- الإدارة الإفتراضية لتقديم الخدمة على الشبكة: حيث تهدف البرامج المستخدمة لذلك إلى تنمية وتفعيل الخدمات الإلكترونية للإدارة، تقليص حجم العمل، تقليص العمل اليدوي، السرعة والدقة في إنجاز التعاملات.

- خدمة العملاء: حيث يتم تزويد العملاء بكافة المعلومات وتحديثها دوريا بما يضمن توفير الجهد والوقت على العميل لإنجاز معاملته.

- خدمة تقديم طلب الخدمة إلكترونيا: حيث يحصل المستفيد على نموذج الطلب عبر الأنترنت ليقوم بتعبئته، وإعادته للإدارة على الشبكة، وبالتالي يمكن إنجاز المعاملة دون الحاجة لمراجعة الإدارة.

- خدمة تسديد الرسوم: ترتبط هذه الخدمة بالدفع الإلكتروني الذي يختصر على المواطن التنقل للتسديد فكلما كانت النعاملات والإجراءات كبيرة كلما إستوجبت تسديد للرسوم.

2- الأمن المعلوماتي:

يتطلب تحقيق الأمن المعلوماتي توافر العناصر التالية:[2]

- المحافظة على المعلومات وسلامتها وسريتها وملكيتها؛

---

[1] حنان براهمي، مرجع سابق، ص 42.

[2] عمر بن محمد العتيبي، الأمن المعلوماتي، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدراية، جامعة نايف، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 15.

- المحافظة على المعلومات من تداخل إستخدامها أو تخريبها أو إستخدام معلومات مضللة، أو تحريفها أو إستبدالها أو سوء إستخدامها؛
- معالجة جميع الخروقات المتعلقة بالسرية والسلامة والملكية؛
- الإجراءات التي تحقق الحماية؛
- الحماية الدقيقة من خلال صياغة ضوابط واضحة ومحددة بشكل سليم للمراقبة الأمنية وتطبيقها بفاعلية.

كما أنه لابد من حماية الأنظمة المعلوماتية والتي تتضمن عدة جوانب مترابطة:

- صلابة الشبكات ضد الإعتداءات؛
- الحماية ضد التعدي الفيزيائي والمعلوماتي؛
- بنية الشبكات المحمية؛
- مراقبة الدخول إلى الخدمات؛
- علم التشفير؛
- الحماية ضد الفيروسات.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة وإتساع نطاق التجارة الإلكترونية بات لزاما إستحداث وسائل الدفع بإعتبارها أداة دفع أساسية في التعاملات التجارية الإلكترونية، حيث يختلف شكل هذه الوسائل حسب طبيعة التعاملات.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

مع إنتشار وتوسع وسائل الدفع الذي أصبح ضرورة ملحة، فقد إختلفت مفاهيمها كل حسب وجهة نظره.

أولا: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

هي النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونيا، بدلا من إستخدام النقود الورقية والمعدنية أو الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق أجهزة رقمية إلكترونية وعن طريق الأنترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن.[1]

وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة هي الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للإتصالات.[2]

فهي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها وتم وضعها في متناول المستخدمين لإستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.[3]

---

[1] محمد عبد الحسين الطائي، مرجع سابق، ص 178.

[2] عبد الفتاح حجازي بيومي، مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 25.

[3] محمد الصغير سعداوي، الضوابط القانونية للوفاء الإلكتروني، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الإقتصادية والقانونية، بشار، الجزائر، 2005، يومي 24-25 أفريل 2006.

بمفهوم آخر هي العملية التي يتم من خلالها إستبدال القيمة المالية بالبضائع أو الخدمات أو المعلومات، وبالتالي فهي تستخدم كوسيط لتسهيل عملية التبادل بطريقة رقمية باستخدام طرق مختلفة لإرسال البيانات.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة هي عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكة التواصل العالمية "الأنترنت".

لقد عرفت وسائل الدفع تطورا كبيرا وأهمية بالغة في الإقتصاد، وتكمن هذه الأهمية في:[2]

– تنامي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركات التدفقات النقدية والمالية الناتجة عن عولمة الأسواق وتوسيع حجم المبادلات التجارية والإستثمارية؛

– تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، حيث بدأت شبكة البنوك ترتفع سنة تلوى الأخرى خاصة عبر الأنترنت، إذن تتجلى الأهمية من خلال نموها من جهة وإرتفاع عدد المتعاملين بالأنترنت المصرفي من جهة أخرى؛

– سهولة التعامل بهذه الوسائل نتيجة إتساع رقعة المبادلات الإقتصادية فكانت ولازالت أداة مهمة في الإقتصاد والتي تجعل منه يرقى مكانة وصدارة بفعل خصائصها.

---

[1] مصطفي طويطي، وسائل الدفع الإلكتروني "دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الجزائري"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص 56.

[2] الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، عصرنة وسائل الدفع الإلكترونية، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26–27 أفريل 2011.

ثانيا: أسباب إستعمال وسائل الدفع الحديثة

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى إعتماد وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، يمكن تلخيصها فيمايلي:[1]

1- تراجع وسائل الدفع التقليدية:

فهذا التراجع يعود إلى:

أ- إنعدام الملائمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية التعاملاتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى التأخير في إقتناء المنتج، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة لإنخفاض المبيعات؛

ب- إنعدام الأمن: وهذا من خلال إمكانية تزوير التوقيعات؛

ت- الشيكات بدون رصيد: أكبر مشكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية هو مشكل الشيكات بدون رصيد، حيث أصبحت مشكلة إجتماعية بسبب الإنتشار الواسع لها؛

2- إستخدام الأنترنت في المجال المصرفي:

لم يكد يمضي أكثر من عقد من الزمن على ظهورها حتى أضحت الأنترنت عماد الثورة، حيث أتاحت للمستخدم أو المبرمج البسيط في أي مكان بالعالم أن يقوم بتطوير موقع إلكتروني يكتسب قيمته من قيمة المحتوى الذي يتضمنه، وهكذا استقرت الأنترنت في شكلها الحالي كشبكة عالمية تربط شبكات العالم.

---

[1] سهام عبد الرحماني، مفهوم وسائل الدفع الحديثة وأنواعها، الملتقى الوطني الثامن حول آليات وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس، 2017.

كما أتاح إنتشار إستخدامات الأنترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي، حيث تم إنشاء مقر لها على الأنترنت بدلا من المقر العقاري ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الأنترنت وهو في منزله، ويمكنه من محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر وإجراء كافة العمليات المصرفية ؛

3- التوجه نحو التجارة الإلكترونية:

يجمع المتتبعون للنشاط التجاري والراصدين لتغير الإتجاه العام بين مختلف الوسائل المستخدمة لإدارة التجارة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على أن المشهد التجاري الحالي يتجه نحو إبتكار برامج وبروتوكولات جديدة، وإعتماد إجراءات أمنية وتشريعات قانونية من أجل بناء تصريح جديد للتجارة يعرف بالتجارة الإلكترونية، والتي تعرف بأنها عمليات شراء وبيع السلع والخدمات عبر الأنترنت.

ثالثا: تطور وسائل الدفع الحديثة

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة وأكثر حداثة ويمكن إيضاح هذا التطور:[1]

1- الوسائل التقليدية:

تتمثل في:

أ- النقدية: إذ تعد النقود الورقية أكثر إستخداما في الدول النامية، وحتى في بعض الإقتصاديات العالمية المتقدمة ومن أجل تسهيل إستخدام هذه الوسيلة تم تدعيمها في السنوات

[1] أحمد السيد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2008، ص 160.

الأخيرة بآلات الصرف الآلي، لكن هذه الآلات ليست مدفوعات إلكترونية بل هي وسيلة إلكترونية لتحل محل وسائل الصرف التقليدية؛

ب- الشيكات: تعتبر الشيكات الأكثر إستخداما في الدول المتقدمة، كما تشهد نمو في الدول النامية خاصة في مجال تسوية التعاملات كبيرة القيمة نسبيا.

2- الوسائل الإلكترونية:

تعتمد هذه الوسائل على إستخدام البطاقات ومنها:

أ- بطاقة الإئتمان: وهي الأكثر إستخداما، إذ تعتبر وسيلة تيسر وتنشط التعامل في السوق وتوفر الوقت والنفقات للمستهلك وتكون مقرونة بمنح إئتمان له؛

ب- بطاقات الخصم الفوري: وهي بطاقات ذات إستخدام واسع بالرغم من أنها أقل إنتشارا من بطاقات الإئتمان، ويتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن إئتمانا بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل من البنك؛

ت- البطاقات المدفوعة مقدما: يتم دفع قيمة هذه البطاقات مقدما عند شرائها لذا يسميها البعض بالبطاقات مخزنة القيمة، ويتم إستخدامها في التعاملات لدى المحلات، وذلك بإدخالها في آلة قارئة ويتم خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها.

3- النقود الإلكترونية:

هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما، وغير مرتبطة بحساب مصرفي وتستعمل كأداة للدفع وهي على الشكل التالي:

أ- البطاقات الذكية: يتم إبتكارها للتغلب على بعض المشكلات التي تتعلق بالسرية، والأمان ولدواعي تتعلق بالتطور التكنولوجي؛

ب- النقود الورقية: تشير إلى سلسلة الأرقام الإلكترونية التي تعبر عن قيم معينة وتصدرها البنوك التقليدية أو البنوك الإفتراضية للمودعين.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

إن الإنتشار الواسع لوسائل الدفع الإلكترونية يترجم المزايا والراحة التي توفرها للعملاء، كما لهذه الوسائل إيجابيات تميزها عن الوسائل التقليدية ولكنها لا تخلو من بعض العيوب.

أولا: مزايا وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

تعددت مزايا وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة حيث يمكن تقسيمها إلى:[1]

1- بالنسبة لحاملها:

أ- إمكانية إستخدامها 24/24 سا و 7 أيام/ 7 أيام؛

ب- إمكانية إستخدامها في أي مكان يتم فيه قبولها؛

ت- سهولة ومرونة وسرعة التعامل بها؛

ث- الأمان في التعامل بها وهذا راجع لإرتباطها برمز سري خاص بها يتم إدخاله في كل عملية يتم القيام بها، ولا يمكن إجراء أي عملية سحب أو دفع دونه؛

ج- ظهور تكنولوجيا الرقاقة الإلكترونية الحاملة لكل المعلومات الخاصة والتي لا يمكن تزويرها أو تغييرها؛

ح- الفعالية في التعامل بهذه الوسائل الحديثة، كونها تحد من مخاطر السرقة، الضياع والتزوير التي غالبا ما تحدث ولا يتم كشفها بسرعة عند التعامل بالنقود؛

---

[1] إبراهيم بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص 57.

خ- الحد من التعامل بالنقود والتقليل من حجم الأموال التي يحملها الفرد معه لتسديد قيم مشترياته؛

د- إمكانية إجراء التعاملات عن بعد سواء بواسطة الهاتف أو الأنترنت مباشرة عن طريق تقديم معلومات دون التنقل إلى موقع العملية؛

ذ- إمكانية الحصول على تخفيضات هامة عند بعض التجار الذين يفضلون التعامل بهذه الوسائل.

2- بالنسبة للتاجر:

أ- ضمان لسداد قيم مبيعاته وذلك بطريقة آلية ومباشرة في حسابه البنكي؛

ب- الأمن والأمان في التعاملات التجارية التي يقوم بها مع زبائنه دون الخوف من السرقة أو السطو أو النقود المزورة؛

ت- السرعة والسهولة الملائمة للقيام بالعمليات التجارية مع الزبائن؛

ث- التسجيل الأوتوماتيكي لكل عملية تم إجراؤها؛

ج- سهولة عمليات الشراء والتسديد بالنسبة للزبائن.

3- بالنسبة لمصدرها:

أ- وسيلة دفع آلية تتم التعاملات فيها بصفة أوتوماتيكية عن طريق نقل المعلومات آليا؛

ب- التقليل من تكاليف نقل النقود، عدها، تداولها، حيث أنها عمليات مكلفة للبنك بغض النظر عن المخاطر الناجمة عنها؛

ت- إمكانية تتبع كل العمليات التي تمت، حيث أن التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة يمكن البنك من معرفة من دفع لمن وفي أي مكان وزمان وقيمة المعاملة؛

ث- زيادة مداخيل البنك من خلال رسوم إصدار البطاقات الإئتمانية وكذا التعامل بها؛

ر- التقليل من ضغط الزبائن الذين يقومون بعمليات السحب من شبابيك الوكالات البنكية وبالتالي تفرغ الموظفين لوظائف أخرى؛

ج- إكتسابها عوائد إضافية من خلال تمرير ومضات إشهارية في الموزعات الآلية للأوراق النقدية لفائدة المؤسسات.

ثانيا: عيوب وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

تتمثل أهم هذه العيوب فيمايلي:

1- بالنسبة لحاملها:

لعل من أهمها:[1]

أ- زيادة الإقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية وعدم السداد لقيمها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع إسم حاملها في القائمة السوداء؛

ب- دفع رسوم مقابل عمليات السحب؛

ت- إمكانية معرفة كل العمليات، بحيث لا يمكن لحاملها إجراء عمليات بسرية؛

ث- وجوب تتبع الحسابات البنكية بصفة دائمة لتدارك الأخطاء التي قد تحدث؛

ج- في حالة سرقة هذه الوسائل أو ضياعها مع الرمز السري يمكن للسارق إستخدامها بكل حرية في حالة عدم إلغائها بسرعة من قبل حاملها؛

[1] سهام عبد الرحماني، مرجع سابق.

ح- صعوبة الإتصال بالموزع الصوتي للبنك لتوقيف التعامل بها في حالة الضياع أو السرقة، خاصة خارج أوقات عمل البنوك مما يؤدي إلى عواقب وخيمة يتحملها صاحبها لعدم التصريح بالضياع أو السرقة.

2- بالنسبة للتاجر:

تكمن في:[1]

أ- مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر أو عدم إلتزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع إسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري؛

ب- كون قبول التعامل بها يعتبر إستثمارا مكلفا؛

ت- إمكانية حدوث أعطال في الخطوط الهاتفية مع البنك مما يوقف عمليات الدفع على مستوى جهاز TPE؛

ث- وجوب تتبع الحسابات البنكية بصفة دائمة ومتكررة لتدارك الأخطاء التي قد تحدث في بعض الأحيان مثل الدفع المزدوج لقيم التعاملات أو طول مدة تموين الحسابات بمبالغ العمليات التي تم إجراؤها عند التاجر لإختلاف البنوك، وبالتالي تجنب فوات آجال الإحتجاج؛

ج- إرتباط القيم بالتعاملات بأطراف أخرى ماعدا البنك مثل مصالح الإتصالات الهاتفية والشبكة البيبنكية، مما قد يعرقل سرعة التدخل في حالات التعطلات لكون التاجر لا يمكنه معرفة نوع العطب وبالتالي فهو مجبر على إنتظار تدخل أحد هذه الأطراف، مما قد يطيل مدة الإنتظار وهذا يعني خسارة بعض من الزبائن حاملي هذه الوسائل.

---

[1] صالح مفتاح، فريدة معارفي، البنوك الإلكترونية، الملتقى العلمي الخامس حول نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلاديلفيا، عمان، الأردن، يومي 4-5 جويلية 2007.

3- بالنسبة لمصدرها:

نوجزها فيما يلي:[1]

أ- تعثر سداد حامليها للديون المستحقة عليهم؛

ب- تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها؛

ت- خسائر التزوير والقرصنة، حيث يكون البنك مجبرا على تعويض العمليات التي تمت ولا يمكنه إسترجاع الأموال الضائعة؛

ث- إلزامية حل المشاكل الخاصة بالتعاملات التي تتم بوسائل الدفع في أوقات قياسية، والرد بسرعة على إحتجاجات وتساؤلات حامليها يتطلب وضع إمكانيات ضخمة ومكلفة سواء مادية أو بشرية.

ثالثا: المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

إن إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة يتعرض لمجموعة من المخاطر ليس من السهل التغلب عليها، والتي يمكن تقسيمها إلى مايلي:

1- مخاطر التشغيل:

أساس حدوث مثل هذه المخاطر يرجع إلى عدم وضع التأمين الكافي للنظام المستخدم أو عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة، بالإضافة إلى إساءة الإستخدام من قبل العملاء، والتي نلخصها فيما يلي:[2]

---

[1] حمزة بن لشهب، عليين حيطوم، وسائل الدفع الحديثة "الرؤية الشاملة"، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي والمالي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

[2] نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص 270.

أ- عدم وجود التأمين الكافي لنظم الدفع: تنشىء أساسا عند إمكانية الإختراق غير المرخص لنظم حسابات المصرف بهدف التعرف على المعلومات أو إلغائها، وهذا قد يلحق بالمصرف والعميل خسائر مالية كبيرة

يعتبر هذا الخطر من الأخطار الشائعة والأكثر خطورة، حيث يتنج عنه تحويل لأرصدة حسابات العميل وكذا تغيير للإتفاقيات بين العميل والمصرف بهدف إستفادة المخترق للنظام من مبالغ أكثر، خاصة تلك الإتفاقية المرتبطة بالسحب على المكشوف فيما يخص البطاقات المصرفية

ويمكن التمييز هنا بين نوعين أساسيين من المخاطر هما:

- الإختراق الداخلي ويتمثل أساسا في إختراق الأنظمة الأمنية من قبل شخص داخل الهيئة أو المنظمة المصرفية ذاتها، والذي من المحتمل أن يكون شخص مخول بالدخول إلى عناصر النظام سواء بمعدات أو أجهزة أو برامج، وتعتبر الإختراقات الداخلية أكثر القضايا خطورة لهذا لا يجب أن يحصل نفس الشخص وفي نفس الوقت على صلاحية الدخول إلى الأنظمة التي تشتغل فعليا والأنظمة الإحتياطية معا؛

- الإختراق الخارجي ويقصد به قيام جهات خارجية بإختراق نظام البيانات المرتبطة بالحسابات الموجودة لدى المصرف والعبث بها.

ب- عدم ملائمة تصميم نظم الدفع وإنجاز العمل أو أعمال الصيانة:[1]

تحدث عن إخفاق النظم بمعنى عدم كفاءتها كأن تكون بطيئة أو معقدة وينتج عنها مايلي:

- رفض خدمة الدفع: من المهم جدا توفير الخدمة المصرفية على مدار 24سا/24سا وكل أيام الأسبوع، وحتى يتحقق ذلك يجب على المصارف توفير العناصر التالية:

[1] سماح ميهوبي، أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية "حالة نشاط البنك عن بعد"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، ص 104.

- ✓ يجب على المسوؤل عن أنظمة ووسائل الدفع العمل على حمايتها من غير المخول لهم بالدخول إليها، بهدف منعهم عن التسبب في حجز الخدمة عن العملاء؛
- ✓ توفير أنظمة ووسائل دفع بديلة أو إحتياطية بهدف مواجهة خطر توقفها نتيجة لخلل أو عطل.

– التأثير سلبا على خدمة الدفع: يلعب العابثين دور المستخدم الأصلي (تقمص الشخصية)، وهذا بإستخدام عدة طرق كالتلاعب في الربط بين إسم الموقع ورقمه أو الربط الوهمي بموقع غير رسمي، وبالتالي فطالب الخدمة المصرفية الأصلي لايعرف بأنه متصل بشبكة وهمية وأنه يتعرض لعملية نصب أو إحتيال وهذا يتسبب في إتلافات كبيرة لدى مزودي الخدمات الفورية والمباشرة.

ت– سوء إستخدام العملاء نظام الدفع:

ينتج هذا الخطر نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية، وكذا نتيجة سماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعملية غسيل للأموال بإستخدام معلوماتهم الشخصية، بالإضافة إلى إستعمال أحد العملاء لرقم بطاقته في برنامج غير محمي قد يسمح للغير بالحصول على معلومات وافية عن حسابه.[1]

كذلك يؤدي تسرب فيروسات في البرامج والحواسب المتصلة بالأنترنت مباشرة إلى إتلاف البرامج والأنظمة، وتوزيعها على المستهلك النهائي بطريقة مشوهة وغير سليمة مما يلحق ضرر بالعميل من جهة وبالمصرف من جهة ثانية من خلال إمكانية تدمير وإتلاف المعلومات الأساسية للمصرف.

---

[1] موسى خليل متري، القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية، الجزء الأول: الجديد في التقنيات المصرفية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 244.

2- مخاطر السمعة:

هذا النوع من المخاطر ناتج لعدم مقدرة المصرف على إدارة أنظمة الدفع بكفاءة أو نتيجة حدوث إختراق أثر فيه، أو نتيجة لعدم قدرته على عرض خدمة الدفع وفق معايير الأمان، الدقة، والإستمرارية، والإستجابة الفورية لإجتياجات المتعاملين، وهذا يؤدي إلى إنتشار رأي سلبي على المصرف من قبل عملائه ويمتد حتى إلى المصارف الأخرى، ما ينتج عنه خسارة كبيرة في العملاء مما يؤدي إلى إنخفاض الحصة السوقية للمصرف وهذا ما ينعكس على مردوديته.

3- المخاطر القانونية:

تقع هذه المخاطر في حالة إنتهاك القوانين والقواعد المقررة، خاصة تلك التي تحمي المصرف من خطر غسيل الأموال، كما أنها تقع نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والإلتزامات القانونية الناتجة عن عمليات الدفع الإلكترونية بالإضافة إلى أنها قد تحدث نتيجة عدم المعرفة القانونية لبعض الإتفاقات المبرمة بإستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية، وهي تتعلق غالبا بالتوقيع الإلكتروني أو عدم صحة بعض البنود أو عدم قابليتها للتنفيذ ومن بين هذه المخاطر إنتحال الشخصية التي تؤدي إلى الإساءة للعميل من خلال تفشي المعلومات الخاصة به أو من خلال الإستيلاء على رصيد العميل وإجراء عمليات في حسابه أو خطر الدخول للبيانات وتغييرها كإلغاء إتفاقية خاصة بالعميل.[1]

[1] هيثم محمود الشلبي، إدارة مخاطر الإحتيال في قطاع الإتصالات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 197.

كما أن السرعة التي تتسم بها عمليات نقل الأصول بإستخدام الحوالات الإلكترونية تجعل مهمة الرقابة الداخلية معقدة وتتيح إحتمالات كثيرة للإحتيال كإدخال عمليات غير مفوضة في الحاسب وللبرامج والصيانة.[1]

المطلب الثالث: أنواع وخصائص وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الإلكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع إلكترونية حيث تعددت هذه الأخيرة وأخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة التعاملات عبر شبكة الأنترنت، وبالتالي أصبحت هذه الوسائل تنفرد عن الوسائل التقليدية بعدة خصائص مما رافق لها النجاح والرواج.

أولا: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

يمكن تحديد أهم هذه الوسائل:

1- البطاقة البلاستيكية (البنكية):

هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها إستخدامها في شراء معظم إحتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة، حيث تقسم إلى أنواع وهي:[2]

---

[1] الزين منصوري، وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية "عوامل الإنتشار وشروط النجاح"، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

[2] سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية)، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية، الجزء الأول: الجديد في التقنيات المصرفية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 66.

أ- البطاقة الدائنة: هذا النوع من البطاقات يعتبر أكثر توسعا وإنتشارا في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون الرديئة أو المعدومة لدى البنوك المصدرة للبطاقات

يتميز هذا النوع بأنه لايعطي العميل أي إئتمان، إذ أنه يمكنه من الوفاء بقيمة السلع والمشتريات والخدمات بدلا من الوفاء النقدي، حيث يقدم العميل البطاقة إلى التاجر أو مقدم الخدمة ويوجد لدى التاجر جهاز خاص متصل بمركز البطاقات لدى البنك المصدر للبطاقة وتمرر البطاقة في هذا الجهاز، فيتم قراءة بياناتها من خلال الشريط الممغنط الموجود خلف البطاقة، ويتم الإتصال بمركز البطاقات آليا ثم يتم الإتصال بالفرع المفتوح لديه الحساب ويتم الإطلاع على رصيد العميل، فإن كان يسمح بالخصم يتم آليا وتضاف القيمة لحساب التاجر وبذلك تتم عملية الشراء.

ب- بطاقة الإئتمان: تمثل إئتمانا حقيقيا لحامل البطاقة، حيث يتمتع حاملها بإئتمان فعلي من البنك المصدر لها ولا يلزم بالوفاء الفوري للسداد وعادة تتضمن العلاقة بين البنك والعميل تنظيما للتسهيلات الإئتمانية المقدمة للعميل وشروط هذه التسهيلات سواء من حيث فترة السماح التي يبدأ الخصم بعدها من حساب العميل، كما يتضمن الإتفاق الحد الأقصى للمبالغ المسموح إستخدامها أو مواعيد الوفاء بها.

ت- بطاقة ضمان الشيكات: هذه البطاقة تصدر خصيصا لمهمة ضمان الوفاء بشيك ويطلق عليها بطاقات ضمان الشيكات لأنه يضمن فيها البنك مصدر البطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة

فهي نوع من أنواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة، ويضع العميل رقم بطاقته على ظهر الشيك حتى يستطيع المستفيد الإستفادة من هذا الضمان، وسبب إصدار مثل هذه البطاقات هو

رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات، فتقوم البنوك بدعم عملائها بإصدار بطاقة الضمان.

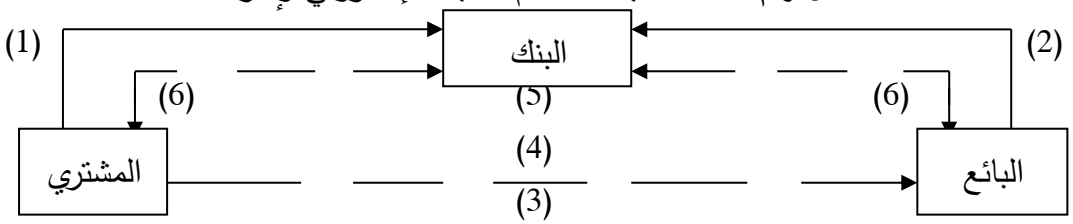
2- الشيكات الإلكترونية:

هي عبارة عن رسالة تحتوي جميع البيانات الموجودة في الشيك الورقي العادي، حيث يقوم أحد طرفي العلاقة بتحريره للطرف الآخر وإرساله بالبريد الإلكتروني، وتكون جميع التوقيعات التي يتضمنها الشيك توقيعات إلكترونية

وتعتبر هذه الشيكات من وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة المتماشية مع التطورات الراهنة بإعتبار أنها سهلت العمليات المصرفية وساعدت على تدنية الوقت والتكاليف سواء لحاملها أو مصدرها.[1]

والشكل الموالي يظهر كيفية إستخدام الشيك الإلكتروني وطرق إجراءاته:

الشكل رقم 04: عملية استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته



(1) إشتراك لدى بنك معين

(2) إشتراك لدى نفس البنك

(3) إختيار السلعة وتحديد السعر الكلي وأسلوب الدفع

(4) شيك إلكتروني موقع من طرف المشتري

(5) إرسال الشيك الإلكتروني بعد توقيعه من البائع

(6) إتمام الصفقة

المصدر: محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي، المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 89.

[1] حنان سلاوتي، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحديث الخدمات المصرفية "دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة البليدة 2، 2015، ص 174.

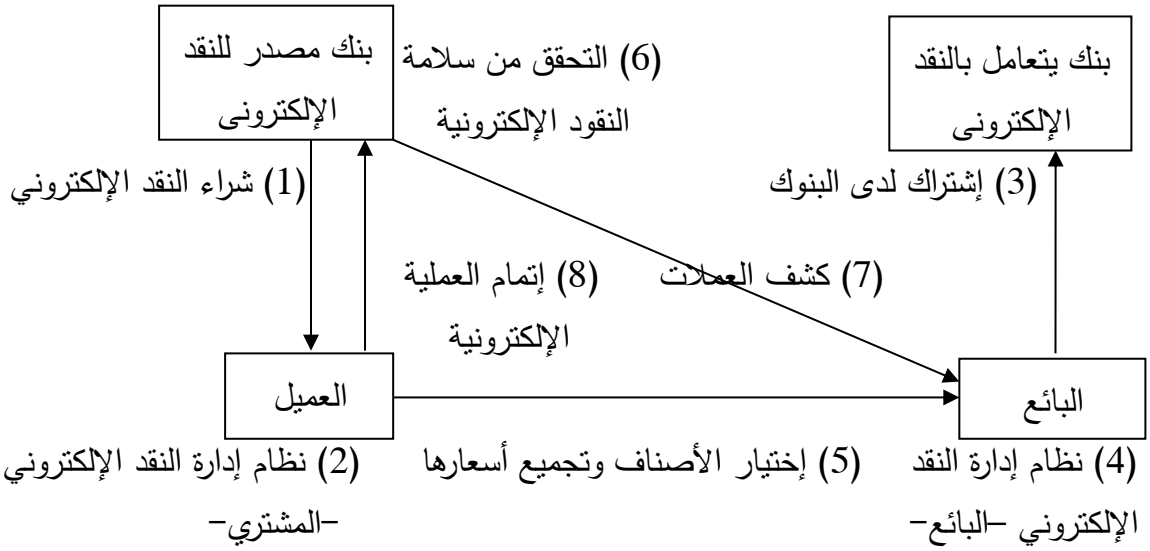
3- النقود الإلكترونية:

النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي إعتدنا تداولها، حيث ترتكز فكرة النقد الإلكتروني على قيام الزبون(المشتري) بشراء عملات إلكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها، فيتم تحميل هذه العملات على الحساب الخاص أو علامة خاصة من البنك المصدر، وبالتالي تحل هذه العمولات محل العملات العادية وتكون بنفس القيمة المحددة عليها[1]

كما يشمل مصطلح النقود الإلكترونية مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية.[2]

ويمكن توضيح دورة إستخدام النقد الإلكتروني كما يلي:

الشكل رقم 05: دورة إستخدام النقد الإلكتروني وإجراءاته



المصدر: ابراهيم عبد الخالق الدوري، التجارة الإلكترونية "دراسة تطبيقية على المكتبات"، مطبوعات الملك فهد الوطنية، السلسلة 02، العدد 76، الرياض، دون سنة نشر، ص 58.

---

[1] نوال بن عمارة، وسائل الدفع الإلكترونية "الآفاق والتحديات"، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، أيام 15-16-17 مارس، 2004.

[2] أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية، الجزء الأول: الجديد في التقنيات المصرفية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 121.

من خلال شكل دورة إستخدام النقد الإلكتروني يتضح أنه يمر على مراحل وهي كمايلي:[1]

(1) عملية إستبدال المشتري النقود التقليدية بالنقود الإلكترونية وذلك عن طريق أحد البنوك المصدرة للنقود الإلكترونية؛

(2) حصول المشتري على برنامج خاص لإدارة النقد الإلكتروني يعمل على حماية وحدات النقد الإلكتروني من المحو والنسخ، كما يقوم بحساب الرصيد في ضوء إقتناء النقد الإلكتروني من البنك أو صرفه في عملية الشراء؛

(3) إشتراك البائع في هذا النظام من خلال أحد البنوك التي تتعامل بالنقد الإلكتروني وهو أحد البنوك الموجودة على شبكة الأنترنت؛

(4) حصول البائع على برنامج مجاني لإدارة النقد الإلكتروني وحمايته ويقوم بتسجيل المتحصلات وإضافتها للرصيد، ويقوم بالسيطرة على تحويل النقود الإلكترونية إلى نقود حقيقية من خلال البنك المشترك لدى البائع؛

أما الخطوات الخاصة بعملية الشراء فتتمثل فيمايلي:

(5) يحدد المشتري السلع والخدمات الراغب بشرائها ويحدد قيمتها ويتخذ قرار الدفع من خلال النقد الإلكتروني، حيث يقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني لدى المشتري بالآتي:

- إختيار الرصيد إذا كان يسمح أم لا؛
- إذا كان الرصيد يسمح، يقوم بتحديد التعاملات الإلكترونية عن طريق تحديد الأرقام الخاصة بكل؛

[1] ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم سواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 117.

- وحدة وقيمتها في كشف حساب خاص لإرساله إلى البائع عن طريق البنك المصدر للعملة.

(6) يتلقى البنك المصدر كشف حساب من المشتري حيث يتأكد من صحة النقود الإلكترونية، وذلك من خلال صحة الأرقام الخاصة بها أو بطرق أخرى وبعد التأكد يرسل كشف وحدات النقد الإلكتروني للبائع بعد توقيع البنك بصحة النقود الإلكترونية؛

(7) يتلقى برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع كشف العملات الإلكترونية الموقعة من البنك ويقوم بإضافة وحدات نقد جديدة بأرقامها وعلامات التأمين الخاص بها إلى خزينة البائع الرقمية؛

(8) يقوم برنامج إدارة وحدات النقد الإلكتروني للبائع بإبلاغ المشتري بإتمام السداد فيقوم برنامج إدارة النقد للمشتري بمحو قيمة العملية من رصيد المشتري.

4- المحافظ الإلكترونية:

تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية وتخزن على قرص ثابت في موقع العمل، وهذا يحد من إستخدام النقود في التعاملات التي تتم على شبكة الأنترنت ومعظم الحقائب الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الإلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الإلكترونية في أي مكان.[1]

[1] نور الدين أحمد قايد، إسلام هلايلي، ماهية وسائل الدفع التقليدية والحديثة والعوامل المؤدية إلى تطورها وأهم أنواعها وطرق تأمينها، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

ويمكن تعريف محفظة النقود الإلكترونية أنها وسيلة دفع إفتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

5- التحويل المالي الإلكتروني:

هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن إستخدام الأوراق، فمن خلال هذا التحويل يتم نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء أتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين.[2]

6- خدمات المقاصة الإلكترونية:

تسمح خدمات المقاصة الإلكترونية بتحويل النقود من حساب العملاء إلى حساب أفراد آخرين أو منظمات أخرى في أي فرع لأي مصرف في الدولة مثل دفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حسابات الموظفين أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفدين منها، كما تطورت خدمات المقاصة بحيث أصبحت التسويات الإلكترونية للمدفوعات بين المصارف المختلفة تتم ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة، ويحقق هذا النظام عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبدون إلغاء أو تأخير مع

---

[1] شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 12.

[2] سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري "الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 6، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 5.

توفر عنصر دفع هذه الأخيرة بقيمة اليوم نفسه ولهذا تسعى الكثير من البنوك إلى تطبيقه والإستفادة منه.[1]

7- آلات الصرف الذاتي:

يعتمد مفهوم هذه الآلات على وجود إتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف، بحيث يمكن إستقبال بيانات العميل بمجرد قيامه بإدخال البطاقة في الآلة لتقوم بعد ذلك بإعطاء إستجابات فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة كالسحب النقدي، كشف الحساب، بيان الأرصدة، ولإتمام هذه الأعمال يزود العميل برقم سري للدخول به على الآلة، ثم تستجيب الآلة للطلب إذا إستخدمت حسب التعليمات بشكل صحيح وفي حالة تكرار الخطأ في إدخال الرقم السري أكثر من مرة أو طلب حركة غير مصرح بها لحامل البطاقة فإنه عادة ما تقوم الآلة بإبتلاع البطاقة.[2]

ثانيا: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة بمجموعة من الخصائص التي نوجزها فيمايلي:

1- الطبيعة الدولية:

أي أن وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة هي وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم إستخدامها لتسوية الحساب في التعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل

---

[1] منال سماحي، التسويق الإلكتروني وشروط تفعيله في الجزائر "دراسة حالة إتصالات الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بن أحمد وهران، الجزائر، 2015، ص 111.

[2] علي عبد الله شاهين، نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها "دراسة تطبيقية على بنك فلسطين"، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص 519.

أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.[1]

2- إستخدام النقود الإلكترونية:

هي عبارة عن وحدات نقدية محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا.[2]

3- تسوية التعاملات الإلكترونية عن بعد:

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية ويتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد.[3]

4- سهولة إستخدامها مقارنة بوسائل الدفع التقليدية:

وهي من الأسباب التي أدت إلى قبولها من طرف مستخدمي الأنترنت، فبإمكان مستخدم الأنترنت من أي مكان وفي أي وقت شراء أي خدمة أو سلعة معروضة على الشبكة بواسطة نظام الدفع الإلكتروني دون تكبد عناء التنقل.[4]

---

[1] طارق البرواني، نظم الدفع الإلكتروني، من الموقع www.alwatan.com ، تاريخ الإطلاع 2018/02/28.

[2] سعيد بريكة، فوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الإلكتروني "دراسة إستطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 58.

[3] أسماء كراون، وسائل الدفع الإلكترونية وآليات حمايتها "الجزائر نموذجا"، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 30، العدد الأول، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 199.

[4] محمد بن ذهبية، صلاح الدين قدري، أثر غياب الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت على ديناميكية الإقتصاد الوطني الجزائري "دراسة حالة قطاع السياحة"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، مارس 2017، ص 12.

5- تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:

تسمح وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة بتوافر أجهزة تتولى إدارة العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل التعامل بين الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.[1]

6- إتمامها من خلال نوعين من الشبكات:[2]

الأولى: شبكة خاصة يقتصر الإتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

الثانية: شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل التجارة الإلكترونية

صاحب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ونجاحها عدة تغيرات حاصلة نتيجة التطور التكنولوجي لدى البنوك، حيث تعتبر هذه الوسائل من طرق الدفع الحديثة التي يتعامل بها الناس وذلك نظرا لما تحققه من السرعة في أداء التعاملات وتخفيض التكاليف وإعطاء للوقت قيمته

فرغم حداثة وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن تقييمها وإستنتاج العوامل المساهمة في نجاحها وحتى المعرقلة لها.

---

[1] سعيد بريكة، واقع العمليات المصرفية الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2011، ص 152.

[2] محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 122.

المطلب الأول: العوامل المساعدة والمصرفية على تطوير وسائل الدفع الإلكترونية

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني مجموعة من العوامل.

أولا: العوامل المساعدة على تطوير وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

تتمثل فيما يلي:

1- تطورات تكنولوجيا المعلومات:

نتيجة لحداثة تكنولوجيا المعلومات التي تمثل أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات بشكل إلكتروني من خلال وسائل الإتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات، حيث أخذت هذه التكنولوجيا المتقدمة ترتبط بالمجالات والأنشطة الإقتصادية على تنوعها، وتعتبر البنوك من أبرز القطاعات التي تأثرت بثورة المعلوماتية والإتصالات، حيث أصبح إستخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيا في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية وإشتدادها محليا وعالميا.[1]

2- ظهور شبكة الأنترنت:

تعتبر الأنترنت أكبر شركة حواسيب في العالم، حيث تتشكل من مجموعة من الشبكات الجزئية تجرى فيها المعلومات من وإلى أي مكان في العالم بحرية تامة، وهي مرتبطة ببعضها

[1] سمية عبابسة، مرجع سابق، ص 345.

البعض من خلال مجموعة من التجهيزات المعلوماتية، تسمح بتمرير المعلومات بطريقة سهلة وإقتصادية عبر كافة الأماكن على وجه الكرة الأرضية.[1]

3- المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في مجال المدفوعات:

إن من بين العوامل التي ساعدت على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ظهور منظمات ومؤسسات مالية وعالمية رائدة في مجال إنتاج وتسويق هذه الوسائل في مختلف بلدان العالم.[2]

4- التوجه نحو التجارة الإلكترونية:

أصبحت وسائل الدفع والسداد تمثل حجر الزاوية لنجاح وتقدم هذا النوع من التجارة، إذ تحتاج معاملات التجارة الإلكترونية إلى وجود أدوات ونظم إلكترونية لتسهيل التعاملات والمبادلات التجارية والتي تقف في مقدمتها نظم المدفوعات الإلكترونية وإدارة المبادلات التجارية بين منظمات الأعمال، بالإضافة إلى وجود تقنيات مساندة مثل التوقيع الإلكتروني، النقود الإلكترونية، نظم فحص بطاقات الإئتمان وشبكات الإتصال مع البنوك الإلكترونية.[3]

---

[1] شفيقة ضويفي، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحديث الجهاز المصرفي "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015، ص22.

[2] وهيبة عبد الرحيم، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

[3] سعد ياسين غالب، أساسيات نظم المعلومات الإدراية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص281.

5- الإستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الأنترنت:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة عن التقليدية بالإستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لإستعمالها عبر شبكة الأنترنت، وخاصة لإضفاء الثقة على التعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الإلكترونية طرفا فيها، وقد كان إنتشار التجارة الإلكترونية سببا كافيا لإبتكار مثل هذه الوسائل كالتشفير والجدران النارية وغيرها.[1]

ثانيا: العوامل المصرفية المؤدية لتطوير وسائل الدفع الإلكترونية

لعل من أهمها نجد:

1- ظهور البنوك الإلكترونية:

في ظل وجود شبكة الأنترنت وشيوعها وإزدياد مستخدميها وإستخدام هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتفي البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في التعاملات البنكية وأمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، وجعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم الخدمات، وقد ظهر في الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية، وهي تلك البنوك القائمة على الركائز الإلكترونية من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء بأمان وأقل تكلفة وأقل جهد.[2]

---

[1] وهيبة عبد الرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية" دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص47.

[2] سمية عبابسة، مرجع سابق، ص351.

2- الخدمات المصرفية الجديدة:

إن التعاملات المصرفية الإلكترونية تتم عن طريق شبكة الأنترنت، فالبنوك العادية بدورها تقدم خدمات مالية إلكترونية عن طريق هذه الشبكة، مما أدى إلى ظهور خدمات مصرفية جديدة وأهم هذه الخدمات نجد:

أ- الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر أجهزة الصراف الآليATM:[1] إن أجهزة الصراف الآلي لم تكن وسيلة للحصول على النقود بسرعة وإيداع الأموال وتحويلها والتحقق من الرصيد النقدي فحسب، بل أصبحت أيضا مزودة بحواسب تستطيع البنوك تحويلها من مجرد قنوات لتنفيذ التعاملات إلى وسائل تسويق فاعلة.

ب- الصيرفة عبر الهاتف الجوال: إن الإتجاه العام في العالم حاليا هو إنتشار إستخدام الهاتف الجوال الذي يفوق مشتركيه حاليا عدد سكان العالم، كما أفاد الإتحاد الدولي للإتصالات التابع للأمم المتحدة أن الإشتراكات في خدمات الأنترنت عبر الأجهزة المحمولة مع نهاية سنة 2018 حوالي 5,3 مليار مستخدم عبر العالم بينما إستمر التراجع في عدد مشتركي الهاتف الثابت إذ بات يمثل مع نهاية سنة 2018 حوالي 12,4% من سكان العالم، وهو ما يدل على أن الهاتف الجوال في إزدياد ويصاحب هذه الزيادة تقديم العديد من الخدمات للعميل عبر هاتفه والتصفح على المنتوجات المعروضة على الشبكة.

3- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

إن الإحساس بالأمان الذي ولدته وسائل الدفع التقليدية أصبح بمرور الوقت مكلف جدا نظرا للمشاكل الكثيرة التي إقترنت بهذه الوسائل(إنعدام الأمن، عدم إجراء المدفوعات في الوقت

---

[1] عمار لوصيف، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل وإستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص86.

الحقيقي، إرتفاع تكلفة المدفوعات)، إلا أن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة قضى على الكثير من هذه المشاكل وبشكل خاص تلك الناتجة عن حمل النقود، كالسرقة والضياع وثقل حملها إن كانت بمبالغ كبيرة، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة التجارية منها.[1]

المطلب الثاني: إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في تنشيط التجارة الإلكترونية

في ظل التحديات الإقتصادية الراهنة ومنها العولمة والتكتلات الإقتصادية الكبرى بين العديد من دول العالم كان لابد أن تتشكل الوسائل الإلكترونية الحديثة بصفة تتواءم مع خدمات العصر، حتى يمكن أن تكون بالسرعة والدقة المطلوبة على المستوى الدولي، حيث نجد أن أدوات التكنولوجيا المتقدمة قد تكون تدخلت بصورة مكثفة في الأعمال الإلكترونية وقد أثبتت كفاءة عالية وفعالية كبيرة في الأداء وقد سايرتها الخدمات الإلكترونية، كما ظهر ذلك بشكل كبير في نمو وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أدوات التجارة الإلكترونية وتؤثر بشكل مباشر على أدائها ونموها، فوسائل الدفع التقليدية أصبحت غير ملائمة لإستخدامها في ظل وجود التجارة الإلكترونية، حيث أن وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة هي الأداة الرئيسية التي تصلح للتعامل مع هذا النوع من التجارة، فإرتفاع نسبة إستخدامها وتوفرها في أيادي المتعاملين، والعمل على تطويرها ووجود تسهيلات للحصول عليها سيؤدي حتما إلى تنشيط وتفعيل عملية التجارة الإلكترونية.

---

[1] محمد طاهر عبد الله، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والمصرفية الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص56.

كما أدى التوسع في إستخدام التجارة الإلكترونية إلى خلق تحدي جديد أمام إتجاهات العمل الإلكتروني، ومن ثم فإنه على الجهات التي تصدرها وتتعامل بوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة أن تعيد النظر في هذه الوسائل وفي حجم ومدى توفرها، وكذلك مخاطر نوعيتها وقد تم الإستجابة لهذا التحدي الجديد، وتراوحت تلك الإستجابة بين مجرد تأسيس موقع خاص على الأنترنت وبين إستخدامه كقناة إضافية لتقديم الخدمات، ومن خلال ما سبق يتوضح لنا أن من أهم الوظائف والأدوار التي يمكن أن تقوم بها وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في مجال تفعيل التجارة الإلكترونية مايلي:[1]

- تقديم خدمة حماية العملاء أثناء ممارستهم لعمليات التجارة الإلكترونية ضد مخاطر الإحتيال من خلال التحقق من هوية أصحاب الحسابات في المصارف، وبالتالي تأكد طرفي العملية من صلاحية من يتعاملون معهم؛
- مساندة بعض الشركات الصغيرة في تأسيس مواقع على الأنترنت للمشاركة في التجارة الإلكترونية؛
- تسهيل التبادل التجاري الإلكتروني بين الشركات وذلك من خلال توفير المعلومات المتبادلة عن البضائع والخدمات بين المشروعات؛
- إدماج شبكة الأنترنت مع ماكنة الصراف الآلي والذي يتم بموجبه الحصول على الخدمات المصرفية من خلال الأنترنت والموقع الخاص بالمصارف؛
- تأسيس مواقع على الأنترنت تمكن للبائعين من خلالها عرض منتجاتهم وقيام المشترون بزيارتها؛

[1] نور الدين جليد، تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الإلكترونية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 276.

كما يكتسي تطوير التجارة الإلكترونية تعزيز لإستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وذلك للأهمية التالية:[1]

1- تسهيل المبادلات وتخفيض التكلفة:

أحدثت تقنية الإتصالات الحديثة المتمثلة بشبكة الأنترنت نقلة نوعية في التعامل التجاري، حيث أزالت هذه التقنية الحدود الإقتصادية بين الدول وكانت لهذه التقنية أثر كبير في تمكين الشركات من تحقيق إيرادات وأرباح أقرب إلى الخيال بالماضي، فقد بدأت الشركات بشتى أشكالها تسعى إلى الخوض في تلك التقنيات بشكل كبير وبتقنية التجارة الإلكترونية بشكل خاص، لتحقيق المكاسب الخيالية والسعي إلى المنافسة وإكتساح الأسواق العالمية

حيث كانت المصارف من أولى القطاعات التي تنبهت لأهمية هذه التقنيات وسعت بشتى الطرق والوسائل إلى تبنيها وتداول الأعمال المصرفية المتعددة من خلالها، وأيقنت أن تلك التقنيات الحديثة ستحدث تغيرا شاملا على البيئة المصرفية، وأخذت تؤهل نفسها والعاملين ببيئتها بشكل يمكنهم من مجاراة هذه البيئة الفريدة من نوعها وبذلك إستدعت الضرورة إلى إستحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية وقد إستفادت الشركات بدورها نتيجة لظهور شبكة الأنترنت والتجارة الإلكترونية، وبالتالي وسائل الدفع الإلكترونية من إنخفاض التكاليف مقارنة بطريقة إرسال الفواتير الورقية ثم بعدئذ إجراء تسليم المدفوعات.

---

[1] خليل عبد القادر، سارة مولاي، مساهمة وسائل الدفع الحديثة في نجاح تطبيق التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

2- تنشيط وتنمية التجارة الإلكترونية:

ساهمت وسائل الدفع الحديثة في رفع مستوى التجارة الإلكترونية، وكان لزاما على المصارف تطوير مختلف وسائل وأنظمة الدفع تجاوبا مع التطورات الحاصلة في تقنية المعلومات والإتصالات فظهرت وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة التي كانت من العوامل المباشرة والمساعدة في تنشيط وتنمية التجارة الإلكترونية، فهذه التجارة تقوم على أربعة عناصر أساسية: بائعون، مشترون، شبكة الأنترنت ووسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الثالث: تحديات التجارة الإلكترونية من جانب وسائل الدفع الحديثة

رغم القفزة التي حققتها التجارة الإلكترونية في العالم وإستفادتها من تطور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة لا تزال بعض العقبات أمامها، وتتجلى هذه التحديات على مستوى تخلف التجارة الإلكترونية وأيضا ضعف وسائل الدفع الإلكترونية.

أولا: تحديات التجارة الإلكترونية

تتمثل هذه التحديات فيمايلي:[1]

- نقص الوعي بأهمية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الإستفادة من مزايا التجارة الإلكترونية وذلك بعدم إدراك المتعاملين بفوائد التجارة الإلكترونية لكل من البائع والمشتري؛
- ضعف البنى التحتية للتجارة الإلكترونية ويتعلق بضعف المستوى التكنولوجي للتجهيزات والبرمجيات، فلا تتوفر حواسيب ونظم متطورة بشكل مناسب لإدارة التجارة الإلكترونية في جميع مستوياتها خاصة وسائل الدفع الإلكترونية، وتعتبر الفجوة الرقمية في هذا المجال واسعة بين الدول العربية والدول المتقدمة؛

[1] محمد وجدي يوسف، التجارة الإلكترونية "الحاضر وآفاق المستقبل"، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2003، ص230.

- عدم وجود البيئة الملائمة للتجارة الإلكترونية ويتعلق هذا بسوء الإجراءات الحكومية وعدم كفاية الجوانب التشريعية والتنظيمية التي تضبط التعاملات في السوق؛

- ضعف البنية التحتية للإتصالات وهذا من خلال تراجع مردودية الخطوط الهاتفية وعدم إنتظام تشغيلها وهو ما يؤثر سلبا على إستخدام الأنترنت وبالتالي عدم تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية والتجارة الإلكترونية؛

- ضعف البنية التحتية المالية تمثل التحديات المالية في مجال وسائل الدفع الإلكترونية أهم تحديات التجارة الإلكترونية، وتتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود في هذا المجال مع توعية المتعاملين بأهمية ذلك لهم، ومنحهم الثقة التامة في هذه الأدوات خاصة الحماية من القرصنة وتبسيط طرق الإستخدام؛

- تعزيز البيئة القانونية للتعامل الإلكتروني ماليا وتجاريا ويتم ذلك بإصدار التشريعات الكافية لذلك لتوفير الحماية القانونية لأطراف التعامل، وتلعب الحكومة دورا هاما في ذلك؛

- عدم التقبل السريع للتغيير التكنولوجي ذلك أن الكثير من الفئات خاصة كبار السن يميلون إلى مقاومة التغير التكنولوجي معتبرين ذلك مغامرة كونهم لم يعتادوا على ذلك وألغوا التعاملات الملموسة؛

- إنتشار الأمية بأنواعها الهجائية، اللغوية، المعلوماتية؛

- الإنخفاض النسبي في مستوى المعيشة فكلما يرتفع مستوى الدخل يؤدي ذلك إلى تطوير آليات التعامل وبالتالي تطوير واقع الحياة التجارية.

ثانيا: ميكانيزمات وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتأثيرها على التجارة الإلكترونية

في ظل ظهور وإتساع نطاق التجارة الإلكترونية بات لزاما إيجاد أدوات دفع حديثة مقابل المشتريات من السلع والخدمات، حيث أن النظام المالي بصفة عامة وأنظمة الدفع على وجه الخصوص أضحت تمثل البنية المالية المحورية في عالم الأعمال المعاصر، لأن كل التعاملات المالية والتجارية والمصرفية في الميدان التجاري الإلكتروني أضحت صعبة وفق أنظمة ووسائل الدفع التقليدية.

وفي هذا الصدد تعد وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة أداة فعالة وعاملا محوريا لتفعيل التجارة الإلكترونية وزيادة كفاءتها، وهو الأمر الذي يتأتى أساسا من خلال العناصر التالية:[1]

- سرعة أداء أطراف التبادل التجاري لمعاملاتهم التجارية، والوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة عنها بسرعة فائقة مهما كانت المسافات حيث يكون لدى المستهلك نطاق أوسع للتسوق عبر شبكة الأنترنت وعلى مدار الساعة وفي أي يوم يريد وأي مكان على سطح الأرض.

فأي شخص لديه حاسب آلي ومتصل بالأنترنت، فإن بإمكانه أن يصبح مستهلكا عالميا وهو في منزله وما عليه إلا أن يتعامل مع أزرار الحاسب الآلي وتصفح المواقع التجارية الإلكترونية المفتوحة عبر الأنترنت، فقد أتاح إنتشار إستخدام الأنترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي HOME BANKING حيث تم إنشاء مقر لها على الأنترنت بدلا من المقر العقاري، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الأنترنت وهو في منزله ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية؛

---

[1] أيوب مسيخ، رشيد حقاني، وسائل الدفع الحديثة كركيزة أساسية في تعزيز التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

- تجاوز عامل الزمن الذي يعرض الخدمات المالية والمصرفية المعتمدة على أنظمة الدفع التقليدية إلى طول مدة التعاملات، حيث أن البنوك المصرفية الإلكترونية أو بالأحرى المعتمدة على نظم دفع إلكترونية أن تسهل وتفعل وتسرع الإجراءات؛

- تحفيز الأفراد والمؤسسات على عمليات الشراء والبيع الإلكتروني من خلال سهولة الدفع والتحصيل الناجم عن إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، حيث يتوفر للمستهلكين المالكين البطاقات الذكية على سبيل المثال، العديد من الخيارات نتيجة لإمكان الوصول إلى منتجات ومراكز تسوق لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك فمع دخول المستهلك إلى التجارة الإلكترونية فإن الفرصة متاحة له بأن يبحث عن سلعته المفضلة أو التي يبحث عنها عبر المواقع التجارية في الأنترنت، بينما في حالة التسوق التقليدي فإن المستهلك ليس أمامه إلا المنتجات المعروضة في الأسواق التقليدية، ويتعذر عليه البحث في أسواق أخرى لعدم توفر المعلومات لديه عن الأسواق الأخرى وكذلك لإرتفاع تكاليف البحث والحصول على المنتج؛

- على إعتبار أن هذا النظام الحديث وسيلة مقبولة من جميع الدول يتم إستخدامها لتسوية الحساب في التعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم، فهو يعزز التجارة الحديثة القائمة على العمليات الإلكترونية.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد رافق التطور الهائل في تكنولوجيات المعلومات إحداث تغييرات ، ومن بين سمات هذا التغير ظهور ما يعرف بالتعاملات الإلكترونية والتي حلت محل التعاملات العادية التقليدية، كما سمح هذا التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع إلكترونية حديثة.

وإتضح مما تقدم أن البنية التحتية اللازمة للتعاملات الإلكترونية تندرج ضمن أسس أهمها تكنولوجيا الإعلام والإتصال، حيث أن نجاح هذه التعاملات مرهون بالبنى القاعدية التكنولوجية لذا وجب تطوير وتحديث هذه البنى بما يتماشى ومتطلبات البيئة الرقمية التي تنشط فيها التعاملات الإلكترونية.

كما يتطلب تفعيل هذه التعاملات الإلكترونية الحماية القانونية لهذه الأخيرة ووجود بيئة تشريعية تحقق الأمن والثقة وتضمن السرية.

فكان لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة أثر كبير ودور فعال في تنمية التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال العمل على تطويرها وتخفيض تكاليفها.

والعمل على ثقافة إكتساب هذه الوسائل والتعامل بها عن بعد، والبحث عن وسائل دفع أخرى تكون أكثر ملائمة مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: عرض بعض التجارب العربية الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية

تمهيد:

ساهم التقدم التكنولوجي في تغيير البنية الإجتماعية والسياسية للعديد من البلدان، مما فتح آفاق جديدة لممارسة حق إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مختلف المجالات كما أن تطبيقها سمح بالتقليل من الفجوة الرقمية من أجل بناء إقتصاد رقمي يعتمد على المعرفة لتوسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين دول العالم

فالدول المتقدمة أولت الإهتمام بتهيئة إقتصادياتها وبيئتها ومؤسساتها للدخول إلى الإقتصاد الرقمي، من خلال تطبيق التجارة الإلكترونية التي كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الأمر الذي أدى بالدول العربية والأجنبية للحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال

فسنحاول في هذا الفصل إستعراض تجارب بعض الدول في مجال التجارة الإلكترونية، فقد تم إختيار دولة تونس بإعتبارها نموذج عن دول المغرب العربي، وإخترنا دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج عن الدول الآسيوية، وأخيرا دولة مصر كونها تمثل دول الشرق الأوسط، حيث تعتبر كل من هذه الدول عينة لما يحدث من تطورات وتحولات في مجال التقنية التكنولوجية المعاصرة، لذلك تم تسليط الضوء على المباحث التالية:

المبحث الأول: تجربة تونس في مجال التجارة الإلكترونية؛

المبحث الثاني: تجربة الإمارات في مجال التجارة الإلكترونية؛

المبحث الثالث: تجربة مصر في مجال التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: تجربة تونس في مجال التجارة الإلكترونية

من خلال هذا المبحث سنحاول معالجة التجربة التونسية في مجال وسائل الدفع الحديثة وذلك بعرض البنية التحتية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في الدولة، ومختلف الخدمات المصرفية الإلكترونية في تونس والتعرف على واقع التجارة الإلكترونية في الدولة.

المطلب الأول: بنية التعاملات الإلكترونية في تونس

تعتبر تونس أول بلد إفريقي يرتبط بشبكة الأنترنت، وأمام هذا التطور عملت جاهدة على تعميم الربط بهذه الشبكة لتشمل كافة القطاعات، وبهذا أنشأت بيئة تسمح بالتجديد التكنولوجي والتحفيز على استعمال التقنيات الحديثة والمحتويات الرقمية في جميع التعاملات.

أولا: تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تونس

تسعى تونس لإحداث تغييرات جذرية في قطاع إتصالاتها، فمن خلال الهيئة الوطنية لإتصالاتها سمحت بتنمية هذا القطاع وضمان مناخ ملائم وذلك بإرساء منافسة نزيهة وعادلة بين مختلف الأطراف المتدخلة في سوق الإتصالات من مشغلين ومزودي خدمات الإتصالات.

ولعل أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تونس:

1- شبكة الأنترنت في تونس:

شهد سوق الأنترنت تطورا هاما في عدد الإشتراكات من سنة لأخرى، والجدول الموالي يبين تطور عدد إشتراكات الأنترنت.

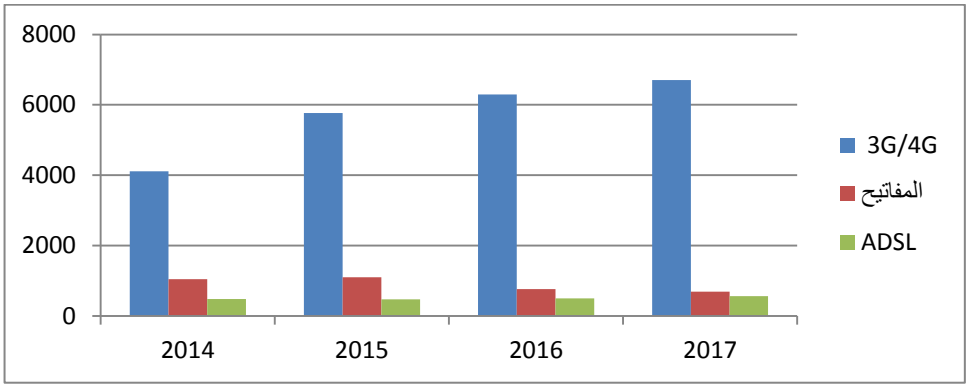
الجدول رقم 02: تطور عدد إشتراكات الأنترنيت في تونس

الوحدة: الآلاف

	2014	2015	2016	2017
عروض الأنترنيت على الهاتف الجوال عروض الأنترنيت على الهاتف الجوال 3G/4G	4.113	5.763	6.292	6.705
الأنترنيت عبر المفاتيح	1.047	1.101	763	689,5
الخطوط الرقمية اللامتوازية ADSL	481	471	501,2	563,8

المصدر: الهيئة الوطنية للإتصالات، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017.

الشكل رقم 06: تطور عدد إشتراكات الأنترنيت في تونس



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الجدول رقم 02 والشكل رقم 06 نلاحظ تطورا في عدد مشتركي الأنترنت في تونس بالنسبة لكل من خدمة الـ ADSL (الهاتف القار) وخدمة 3G/4G (الهاتف الجوال) بينما هناك تراجعا في خدمة الأنترنت عبر المفاتيح بداية من سنة 2016 نظرا للمزايا التي تحملها عروض الأنترنت عبر الهاتف الجوال وسهولة إستعمالها ولا محدودية خدمة ADSL مما أدى إلى انتشارها وبالمقابل انخفاض في استعمال المفاتيح.

2- الإتصالات في تونس:

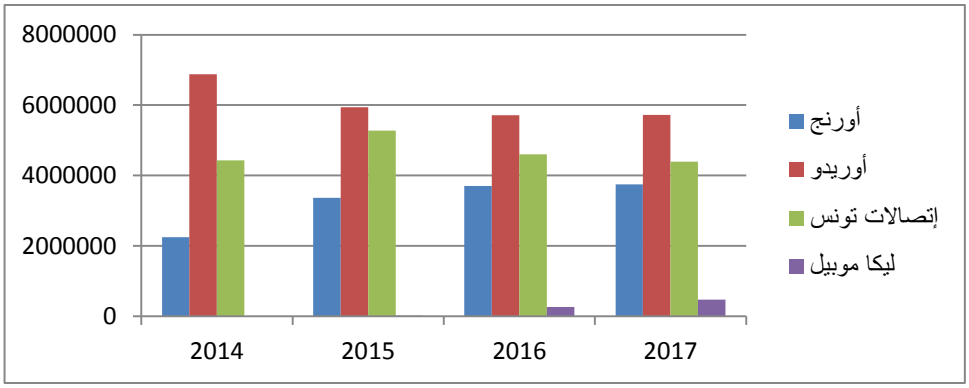
تتكون الإتصالات التونسية من الهاتف الجوال والهاتف القار ويمكن توضيح عدد إشتراكات الهاتف الجوال وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور عدد إشتراكات الهاتف الجوال في تونس

	2014	2015	2016	2017
أورنج	2.243.823	3.363.299	3.706.329	3.749.759
أوريدو	6.875.523	5.941.767	5.711.702	5.719.288
إتصالات تونس	4.426.677	5.271.794	4.599.845	4.393.610
ليكا موبيل	-	19.015	264.202	471.423
المجموع	13.546.023	14.595.875	14.282.078	14.334.080

المصدر: الهيئة الوطنية للإتصالات، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017.

الشكل رقم 07: تطور عدد إشتراكات الهاتف الجوال في تونس



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 03.

من الجدول رقم 03 والشكل 07 نلاحظ أنه يشغل سوق الإتصالات في تونس أربعة مشغلين يتمثلون في أورنج، أوريدو، إتصالات تونس وأخيرا ليكا موبيل الذي دخل إلى السوق سنة 2015

فقط، حيث نلاحظ إرتفاع عدد مشتركي الهاتف الجوال سنة 2015 بحوالي 7% مقارنة مع سنة 2014 ثم إنخفض بـ 3% فقط في 2016 بالمقارنة مع 2015، أما سنة 2017 تقريبا بقي ثابت بالمقارنة مع 2016 أي في المجمل ثبات سوق الهاتف النقال.

كما نلاحظ أن المشغل ليكا موبيل تمكن في ظرف سنتين فقط من وجوده في السوق التونسية بالحصول على نسبة 3.29% من السوق سنة 2017 بتطور ملحوظ من سنة لأخرى، أما بالنسبة للمشغلين الثلاث الأوائل فنلاحظ تطور كبير لأورنج سنة 2015 مقارنة بـ 2014 بنسبة تفوق 49% مع ثبات نسبي في سنتين 2016 و2017، والعكس بالنسبة لأوريدو الذي سجل تراجعا سنة 2015 مقارنة بـ 2014 قدر بحوالي 14% مع ثبات نسبي في السنتين الأخيرتين 2016 و2017، أما إتصالات تونس فكانت النتائج متذبذبة حيث سجلت إرتفاعا قدر بـ 19% سنة 2015 مقارنة بـ 2014 ثم تراجع بحوالي 13% سنة 2016 مقارنة بنسبة 2015 وتراجعا طفيفا سنة 2017 مقارنة بـ 2016 قدر بحوالي 5% فقط، والملاحظ أن هناك ثبات نسبي في العدد الإجمالي لمشتركي الهاتف النقال في السوق التونسية مع تسجيل بعض التفاوت في النسب بين المشغلين ليصل إستحواذ أوريدو سنة 2017 على 39.90% من السوق التونسية، كما سجلت إتصالات تونس نسبة 30.65% من السوق وأورنج على نسبة 26.16% من نفس السنة.

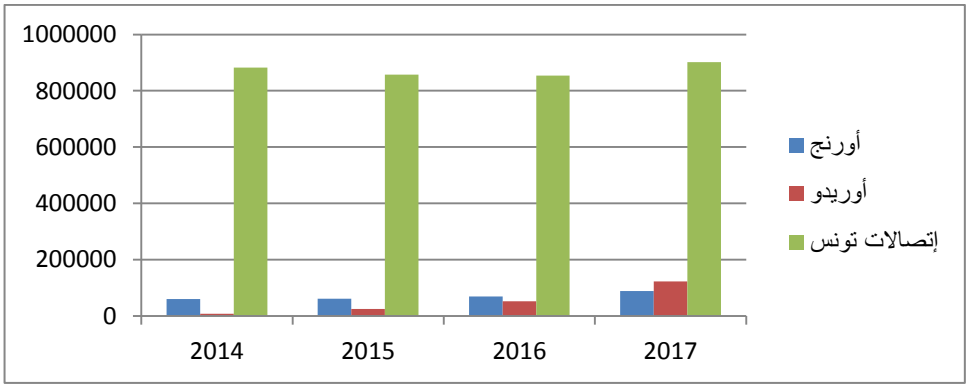
وإلى جانب الهاتف الجوال نجد الهاتف القار والذي له دور أيضا في الإتصالات بتونس، ويمكن توضيح عدد إشتراكات الهاتف القار حسب كل مشغل كما يلي:

الجدول رقم 04: تطور عدد إشتراكات الهاتف القار لكل مشغل في تونس

	2014	2015	2016	2017
أورنج	60.000	62.000	69.000	89.091
أوريدو	8.200	25.000	52.000	122.898
إتصالات تونس	882.000	857.000	854.000	901.179
المجموع	950.200	944.000	975.000	1.113.168

المصدر: الهيئة الوطنية للإتصالات، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017.

الشكل رقم 08: تطور عدد إشتراكات الهاتف القار لكل مشغل في تونس



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 04.

من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم 08 نلاحظ أن مشتركي الهاتف القار للمتعاملين الثلاث (أورنج، أوريدو وإتصالات تونس) تزايد بين سنة 2014 و2017 غير أن إتصالات تونس عرفت تراجعا سنتي 2015 و2016 ليرتفع مشتركي المتعامل الأخير مرة أخرى سنة 2017، ويفسر هذا الإرتفاع بزيادة الطلب على خدمة الأنترنت ADSL، والملاحظ أن مشتركي الهاتف القار للمتعامل إتصالات تونس يمثلون حصة الأسد من السوق بنسبة تفوق 80% والباقي للمتعاملين أورنج وأوريدو.

ثانيا: الهيئات المسيرة للمعاملات الإلكترونية في تونس

في إطار المواكبة والإلتحاق بدعم سوق التعاملات الإلكترونية كان للسلطات التونسية السعي من خلال تجربتها للإنضمام في النظام الدولي المتعلق بدينارز كلوب منذ 1987، والذي من خلاله سمح للمصارف بإصدار منتجات مالية جديدة.

وفي ظل التعامل في التجارة الإلكترونية كان لزاما إدراج هذه المبادلات التجارية الإلكترونية كعنصر أساسي ضمن المخطط التنموي المرتقب 2016-2020، على أن يتم التركيز على جملة من النقاط المحورية في مقدمتها توفير محيط ملائم يساهم في تيسير وتنمية المبادلات التجارية الإلكترونية، بالإضافة إلى ضرورة المزيد من تطوير التعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية من خلال تنمية المبادلات بين المؤسسات المحلية ومع الحرفاء والرفع من حجم التعاملات التجارية الإلكترونية مع الخارج، وكذلك إحداث عدة مواقع جديدة للتسوق والعمل على تعميم مواقع الواب التجارية في الفضاءات التجارية، إلى جانب وضع برنامج يرمي إلى متابعة وتنمية عدد المؤسسات المنخرطة في التجارة الإلكترونية، وتوفير حوافز مالية وهيكلة جديدة لتوسيع المبادلات التجارية الإلكترونية

بالإضافة إلى إستمرار العمل على تكوين الخبراء العدليين في مجالات الإمضاء والمصادقة الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني.

ولعل من أهم طرق تحديث المبادلات الإلكترونية في تونس نجد:

1- الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية:

تعتبر من أهم الآليات التي تم إحداثها لتطوير ميادين المبادلات التجارية الإلكترونية والتشفير وذلك بمقتضى الإطار التشريعي والترتيبي الذي تم وضعه منذ شهر أوت سنة 2000.

تم إحداث الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية بموجب القانون رقم 83 لسنة 2000، المؤرخ في 9 أوت، والمنظم للمبادلات والتجارة الإلكترونية وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صيغة إدارية تشرف عليها وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي، وتمثل أعلى مستوى الثقة في مجال المصادقة الإلكترونية وسلامة التعاملات والمبادلات الإلكترونية.

كما تتولى هذه الوكالة القيام بالمهام التالية:[1]

- إبرام إتفاقيات إعتراف متبادل مع سلطات المصادقة الأجنبية؛
- التصرف في الشهادات الإلكترونية (إنجاز، نشر وحفظ الشهادات، إلغاء)؛
- إصدار تراخيص نشاط لمزودي خدمات المصادقة الإلكترونية؛
- تحديد المواصفات التقنية لمستلزمات الإمضاء والتثبت من الإمضاء؛
- القيام بتنظير منظومات التشفير.

2- تطبيقات المصادقة الإلكترونية في تونس:

تتمثل هذه التطبيقات في:[2]

- العمليات الإلكترونية المصرفية المالية: لعل من أهم الأدوار البالغة لهذه الوكالة العمل على ضمان سلامة الخدمات المصرفية وكذلك العمليات المالية الإلكترونية، وهكذا فإن شهادة المصادقة الإلكترونية تمكن من ضمان سلامة التعاملات المصرفية، فالمصالح المصرفية الإلكترونية تستوجب التعرف الدقيق على مختلف المتدخلين للتصدي للمشاكل الناجمة عن إنتحال الهوية ولإثبات حجة التعاملات وسلامتها وسريتها وذلك باستعمال الإمضاء الإلكتروني وتقنيات التشفير.

---

[1] وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال التونسية على الموقع الرسمي: www.mincom.tn تاريخ الإطلاع: 2019/1/29.

[2] الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية على الموقع: http://www.tuntrust.tn تاريخ الإطلاع: 2018/12/21

– مشغل الدفع الإلكتروني الآمن (نقديات تونس): يعتمد هذا النظام على مشغل الدفع الإلكتروني الآمن الذي يتيح تقديم تراخيص باستعمال البطاقات المصرفية في بيئة آمنة وسليمة، ويقبل جميع بطاقات الدفع المحلية والأجنبية.

المطلب الثاني: خدمات البريد الإلكتروني في تونس

تعتبر تونس من الدول التي سعت جاهدة على تطوير وتحديث خدماتها الإلكترونية كما تشجع على إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

فالبريد التونسي هو الشركة الرسمية لخدمات البريد في تونس وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية تجارية تقدم خدمات بريدية ومالية وتوزيعها، كما عرف هذا القطاع منذ إنطلاق نشاطه نقلة نوعية على مختلف فروعه ونمو هائل وذلك بفضل إحداث تغييرات وتطورات في الخدمات الجديدة لفائدة المؤسسة والمواطن عموما والمعتمدة على التكنولوجيات الحديثة الإلكترونية

وبذلك تمكن البريد التونسي من تعزيز موقفه التجاري ولعل من أهم هذه التطورات التي شهدها نجد:

أولا: البريد اللامادي:

تولت قاعدة البريد اللامادي التونسي معالجة أكثر من 21 مليون مراسلة مؤسسة مصرفية كبرى بالخصوص سنة 2017، كما تتولى هذه القاعدة تقبل المراسلات الصادرة عن هذه المؤسسات والمتمثلة بالخصوص في كشوفات الحسابات المصرفية عن بعد بصفة إلكترونية ومؤمنة وتقوم بطباعتها وتوزيعها في كافة أنحاء البلاد إلى المرسل إليهم.

والجدول الموالي يبين عدد المراسلات الصادرة عن المؤسسات المتعاقدة مع البريد اللامادي.

الجدول رقم 05: تطور عدد مراسلات البريد اللامادي والمؤسسات المتعاقدة معه

	2014	2015	2016	2017
عدد مراسلات البريد اللامادي	24,70	23,50	22,80	21,10
عدد المؤسسات المتعاقدة	17	17	16	16

المصدر: البريد التونسي، الدليل الإحصائي لسنوات 2014، 2015، 2016 و2017

ثانيا: المراسلات البرقية العاجلة عبر شبكة الأنترنت:

تطور عدد المنخرطين في هذه الخدمة عبر شبكة الأنترنت webtelegram، حيث يتم معالجة البرقيات وتمريرها إلى مختلف مراكز التوزيع بصفة إلكترونية ومؤمنة ويتم طباعة محتوى هذه البرقيات ووضعها في الأظرفة ثم توزيعها إلى أصحابها في ظرف 24 ساعة.

والجدول التالي يبين تطور استعمال المؤسسات المعتمدة لمنظومة webtelegram:

الجدول رقم 06: تطور استعمال المؤسسات المعتمدة لمنظومة webtelegram

	2014	2015	2016	2017
عدد المراسلات عبر webtelegram	1.335	1.423	1.493	1.446
عدد المؤسسات المعتمدة لمنظومة webtelegram	107	122	122	127

المصدر: البريد التونسي، الدليل الإحصائي لسنوات 2014، 2015، 2016 و2017

ثالثا: الشيكات البريدية عبر شبكة الأنترنت:

من خلال هذه الخدمة يمكن لكل مؤسسة أو مواطن حاصل على حساب جاري لدى البريد التونسي الإنتفاع بخدمة الحساب الجاري البريدي على شبكة الأنترنت وذلك باستعمال شهادة المصادقة الإلكترونية.

وفيما يلي جدول يظهر تطور عدد ومبلغ التحويلات التي تتم عن طريق الشيكات البريدية عبر شبكة الأنترنت CCPNET.

الجدول رقم 07: تطور عدد ومبلغ التحويلات عن طريق الشيكات البريدية عبر شبكة CCPNET

	2014	2015	2016	2017
عدد التحويلات المنجزة عبر CCPNET	397.000	393.000	309.000	431.000
مبلغ التحويلات المنجزة عبر CCPNET (مليار دينار تونسي)	3,982	3,765	4,021	4,500

المصدر: البريد التونسي، الدليل الإحصائي لسنوات 2014، 2015، 2016 و2017

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن عدد التحويلات بالشيكات البريدية عرف انخفاضا طفيفا سنة 2015 مقارنة بسنة 2016 وهو ما يعكس الإنخفاض المسجل في مبلغ التحويلات، وإنخفاضا أكبر قدر بأكثر من 21% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 غير أن مبلغ التحويلات المنجزة عبر الشيكات البريدية عرف ارتفاعا، أما سنة 2017 فسجلت ارتفاعا نوعيا في عدد التحويلات قدر بـ 39.5% ما أدى إلى ارتفاع في مبلغ التحويلات ليستقر عند 4.5 مليار دينار تونسي

رابعا: شبكة الموزعات الآلية:

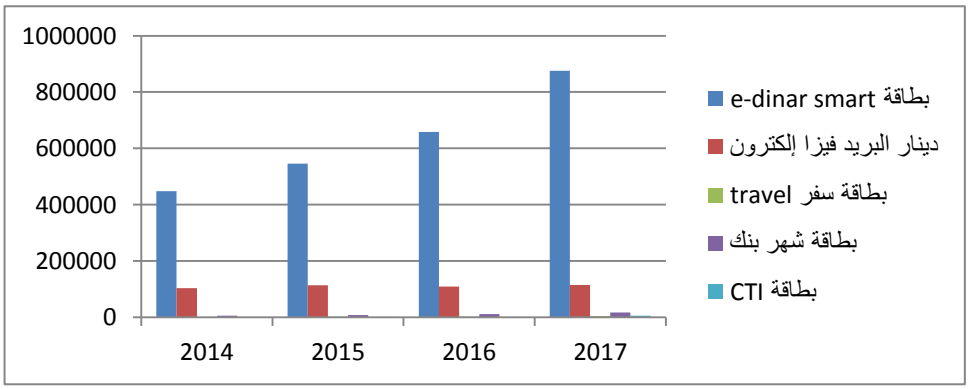
تشهد شبكة الموزعات الآلية للأوراق المالية التابعة للبريد التونسي إقبالا متزايدا من طرف حاملي البطاقات المصرفية للبريد التونسي، حيث تطور عدد العمليات المنجزة والجدول التالي يوضح تطور الصرافات الآلية وبعض البطاقات الإلكترونية في تونس خلال الفترة 2014-2017.

الجدول رقم 08: تطور عدد البطاقات الإلكترونية في تونس

2017	2016	2015	2014	
875.569	658.725	545.269	447.661	بطاقة e-dinar smart
115.142	109.568	113.441	103.677	دينار البريد فيزا إلكترون
4.947	2.393	1.836	1.384	بطاقة سفر travel
16.613	11.529	7.812	5.593	بطاقة شهر بنك
5.670	1.770	1.335	-	بطاقة CTI
1.017.941	783.985	669.693	558.315	عدد البطاقات الإلكترونية للبريد التونسي

المصدر: البريد التونسي، الدليل الإحصائي لسنوات 2014، 2015، 2016 و2017

الشكل رقم 09: تطور عدد البطاقات الإلكترونية في تونس



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 08.

الجدول رقم 09: تطور الصرافات الآلية وعمليات السحب في تونس

	2014	2015	2016	2017
عدد الموزعات الآلية للأوراق المالية	178	212	219	302
عدد عمليات السحب من الموزعات الآلية البريدية للأوراق المالية (ألف عملية)	3.934	3.835	4.459	4.939
عدد عمليات السحب ببطاقة البريد التونسي (ألف عملية)	3.283	3.047	3.534	3.730
عدد عمليات السحب ببطاقة المؤسسات البنكية (ألف عملية)	523	642	730	1.048
عدد عمليات السحب بالبطاقة الدولية فيزا وماستر كارد (ألف عملية)	128	146	195	161

المصدر: البريد التونسي، الدليل الإحصائي لسنوات 2014، 2015، 2016 و2017

من خلال الجدول رقم 08 و09 نلاحظ التطور الحاصل في مجال البريد الإلكتروني حيث تضاعف عدد البطاقات بين سنة 2014 و2017 وتمثل البطاقة الذكية للدينار التونسي النسبة الأكبر بحوالي 85%، أما فيما يخص الموزعات الآلية فهي الأخرى شهدت تطورا ملحوظا بغية تلبية متطلبات حاملي البطاقات المتزايد عددهم من سنة لأخرى وتمثل عدد عمليات السحب من الموزعات الآلية البريدية بالبطاقات البريدية النسبة الأكبر رغم انخفاضها سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 لترتفع سنة 2016 و2017 على التوالي، غير أن الملاحظ أن عمليات السحب بالبطاقات البنكية عرف تطورا كبيرا هو الآخر حيث تضاعف بين سنتي 2014 و2017.

خامسا: التعاملات عبر منظومة المقاصة الإلكترونية

إن نظام المقاصة الإلكترونية المتعلق بالتحويلات والإقتطاعات والشيكات والكمبيالات يقوم بربط الصلة بين البنك المركزي التونسي والديوان الوطني للبريد والشركة المصرفية المشتركة للمقاصة، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم التبادل بالمقاصة الإلكترونية إلا للتحويلات التي يقل

مبلغها عن 100 ألف دينار وذلك بالنسبة للمؤسسات والأفراد، بينما تتم معالجة التحويلات الأخرى عبر نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس.

والجدول الموالي يبين عدد العمليات عبر منظومة المقاصة الإلكترونية.

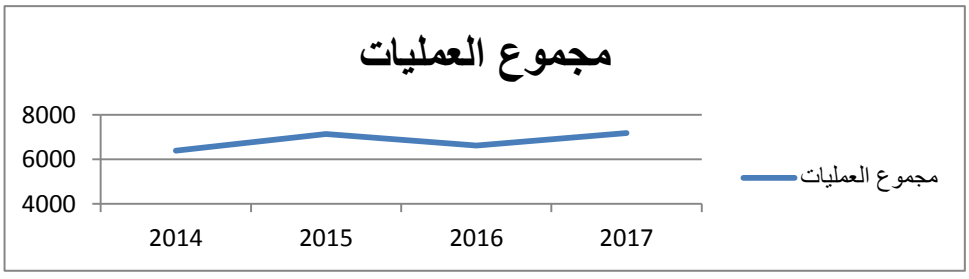
الجدول رقم 10: عدد العمليات عبر منظومة المقاصة الإلكترونية في تونس

الوحدة: ألف عملية

	2014	2015	2016	2017
التحويلات:				
عدد العمليات المقبولة	2.819	3.292	2.882	3.257
عدد العمليات المودعة	2.528	2.834	2.759	2.959
الشيكات:				
عدد العمليات المقبولة	189	180	171	182
عدد العمليات المودعة	798	786	737	753
الكمبيالات:				
عدد العمليات المقبولة	54	47	43	35
عدد العمليات المودعة	0,85	0,64	0,86	0,60
مجموع العمليات	6.389	7.140	6.624	7.187

المصدر: البريد التونسي، الدليل الإحصائي لسنوات 2014، 2015، 2016 و2017

الشكل رقم 10: عدد العمليات عبر منظومة المقاصة الإلكترونية في تونس



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 10.

شهدت المقاصة الالكترونية تذبذبا في عدد عملياتها المعالجة في الفترة 2014-2017 من خلال معطيات الجدول رقم 10 والشكل رقم 11، حيث بلغ عدد التحويلات المعالجة عبر المقاصة الالكترونية سنة 2017 حوالي 3 مليون عملية في حين أن عدد الشيكات سجل انخفاضا في سنوات 2015 و2016 ليرتفع عددها مرة أخرى سنة 2017 أما الكمبيالات فشهدت انخفاضا في عددها من سنة لأخرى مع تسجيل نسب رفض مقبولة فيما يخص معالجة العمليات عبر المقاصة الالكترونية في تونس.

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الإلكترونية في تونس

يضع البنك المركزي التونسي في ظل عمله تقديم خدمات مصرفية إلكترونية مع الحرص على ضمان خدمة العملاء بأعلى درجات التكنولوجيا مع إحترام مقومات السلامة من جهة وجودة الخدمات من جهة أخرى، وهذا ما يؤشر عن تطور جديد في مستوى الثقة في البنك.

ولعل من أهم خدمات المصارف الإلكترونية التونسية نجد:

أولا: البطاقات المصرفية

واصلت مؤشرات وسائل الدفع التطور بنسق مدعمة، وذلك مما يعكس ترسخ ثقافة جديدة لاستعمالها، والجدول التالي يلخص تطور البطاقات المصرفية والصرافات الآلية؛

الجدول رقم 11: تطور عدد البطاقات المصرفية والصرافات الآلية في تونس

	2014	2015	2016	2017
عدد البطاقات المصرفية (مليون بطاقة)	2,727	3,067	3,186	3,6
المسحوبات من الشبابيك والموزعات الآلية GAB	2.070	2.249	2.385	2.602
نهائيات الدفع الإلكتروني	12.655	12.921	15.624	18.919
عدد العمليات (مليون عملية)	54,283	57,591	64,747	71,600
المبالغ (مليار دينار تونسي)	6,544	7,191	8,480	9,851

المصدر: موقع نقديات تونس: htpp:www.clictopay.com.tn تاريخ الإطلاع: 2019/01/02

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن الصيرفة الإلكترونية في تونس شهدت تطورا معتبرا خلال سنوات الدراسة وهو ما يفسره تطور عدد البطاقات البنكية ليصل إلى 3.6 مليون بطاقة سنة 2017 بنسبة تفوق 32% مقارنة بسنة 2014، وعدد نهائيات الدفع الذي قارب 19 ألف جهاز سنة 2017 بنسبة تطور قاربت 50% مقارنة بسنة 2014.

هذا التطور في البطاقات البنكية وأجهزة نهائيات الدفع الالكتروني انعكس على عدد العمليات الذي فاق 71.6 مليون عملية سنة 2017 بمبلغ إجمالي قارب 10 ملايير دينار تونسي بنسبة تطور فاقت 50%.

ثانيا: التعاملات الإلكترونية

يختلف التعامل بوسائل الدفع من وسيلة لأخرى، كما أن تداولها يظهر من خلال توزيع التبادل بها وحسب الطلب عليها والجدول الموالي يبرز عدد التعاملات التي تتم بوسائل الدفع.

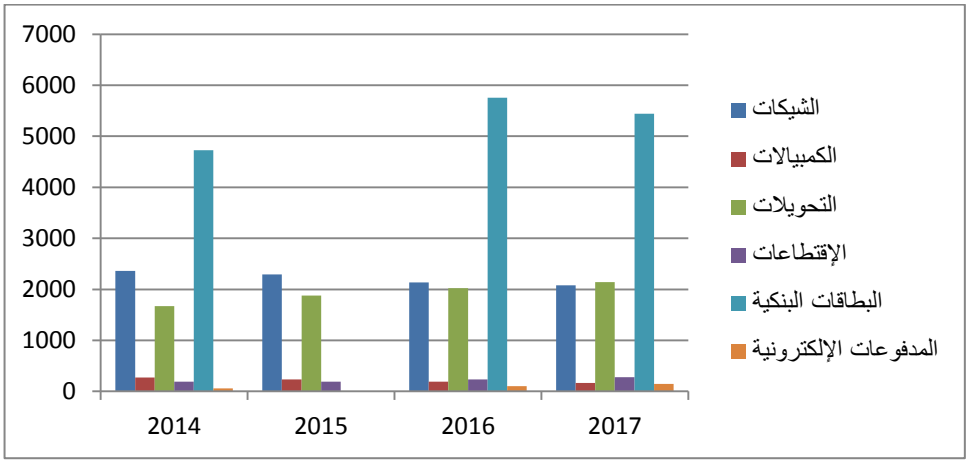
الجدول رقم 12: عدد التعاملات حسب وسائل الدفع في تونس

الوحدة: ألف عملية

	2014	2015	2016	2017
الشيكات	2.360,5	2.292,1	2.138	2.078,9
الكمبيالات	271,3	231,3	189,7	168,1
التحويلات	1.671,7	1.879,8	2.020,8	2.140
الإقتطاعات	192,5	189,5	234,2	279,9
البطاقات البنكية	4.729	-	5.755,9	5.440,1
المدفوعات الإلكترونية	61,5	-	105	147,9
المجموع	9.286,5	-	10.443,6	10.254,9

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي التونسي: htpp:www.bct.gov.tn تاريخ الإطلاع: 2019/01/05

الشكل رقم 11: عدد التعاملات حسب وسائل الدفع في تونس



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 12.

أما عن حجم هذه التعاملات فيظهر كما يلي:

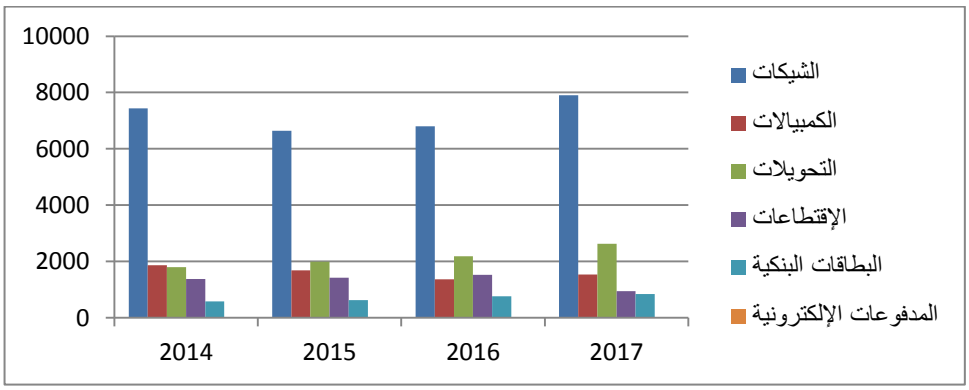
الجدول رقم 13: حجم التعاملات بوسائل الدفع في تونس

الوحدة: مليون دينار تونسي

	2014	2015	2016	2017
الشيكات	7.436,7	6.639,9	6.802,8	7.899,5
الكمبيالات	1.870,2	1.682	1.366,8	1.535,8
التحويلات	1.794,7	1.987,5	2.184,2	2.629,1
الإقتطاعات	1.377,3	1.426,5	1.528,3	949,6
البطاقات البنكية	585	623	761	841,9
المدفوعات الإلكترونية	5,6	6	8,5	10,2
المجموع	13.069,5	12.364,9	12.651,6	13.866,1

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي التونسي: htpp:www.bct.gov.tn تاريخ الإطلاع: 2019/01/05

الشكل رقم 12: حجم التعاملات بوسائل الدفع في تونس



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 13.

من خلال الجدولين 12 و13 والشكلين 12 و13 نلاحظ أن التعاملات الالكترونية في تونس تطورت بشكل مقبول خلال سنوات الدراسة حيث ارتفع العدد الكلي بنسبة تفوق 10% سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 وبأكثر من 6% فيما يخص الحجم الكلي للمعاملات خلال نفس المدة،

والجدير بالذكر أن الاستعمال الأكبر من سنة لأخرى للبطاقات البنكية والتحويلات الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية الأخرى أدى إلى تذبذب في استعمال الشيكات والكمبيالات والإقتطاعات التي ورغم زيادة عددها سنة 2017 شهدت انخفاضا رهيبا في حجمها قدر بنسبة 38% مقارنة بسنة 2016، هذا وتبقى الحصة الأكبر من التعاملات الإلكترونية من نصيب الشيكات التي ارتفعت إلى حوالي من 7.9 مليار دينار تونسي سنة 2017 رغم انخفاض عدد التعاملات بالشيكات ممثلة بذلك نسبة 57% من حجم التعاملات الإلكترونية في تونس.

ثالثا: وسائل الدفع

يظهر تطور التعاملات الإلكترونية بين المصارف التونسية باختلاف وسائل الدفع، وفيما يلي يتم عرض لحجم هذه التعاملات حسب وسائل الدفع الإلكترونية والتقليدية:

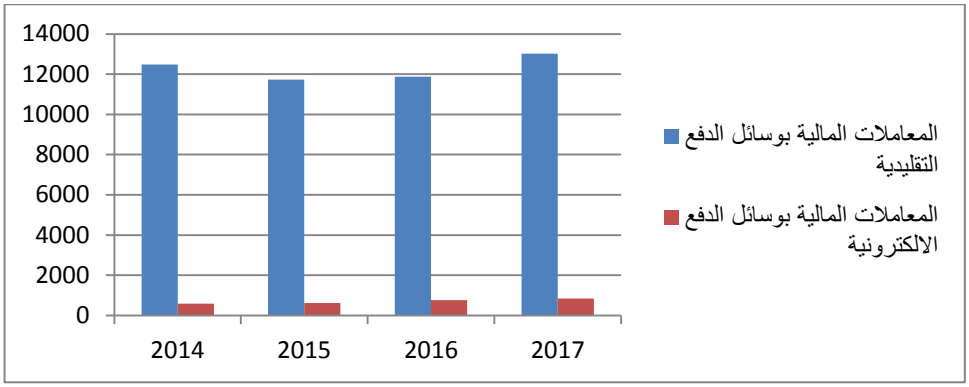
الجدول رقم 14: حجم التعاملات حسب وسائل الدفع التقليدية والالكترونية في تونس

الوحدة: مليون دينار تونسي

		2014	2015	2016	2017
التعاملات المالية بوسائل الدفع التقليدية	الحجم	12.478,9	11.735,9	11.882,1	13.014
	النسبة	%95.48	%94.91	%93.92	%93.85
التعاملات المالية الالكترونية بوسائل الدفع الالكترونية باستثناء المدفوعات الالكترونية التي تم القيام بها لدى مراكز البريد	الحجم	590,6	629	769,5	852,1
	النسبة	%4.52	%5.09	%6.08	%6.15
حجم التعاملات المالية في تونس		13.069,5	12364,9	12.651,6	13.866,1

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي التونسي: htpp:www.bct.gov.tn تاريخ الإطلاع: 2019/01/05

الشكل رقم 13: حجم التعاملات حسب وسائل الدفع التقليدية والالكترونية في تونس



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 14.

الملاحظ من الجدول 14 والشكل 14 أن حجم التعاملات بوسائل الدفع الالكترونية أخذ في التوسع بنسب متزايدة من سنة لأخرى ليصل سنة 2017 لنسبة 6.15% من الحجم الكلي للمعاملات مقابل 4.52% فقط سنة 2014.

رابعا: المقاصة الإلكترونية

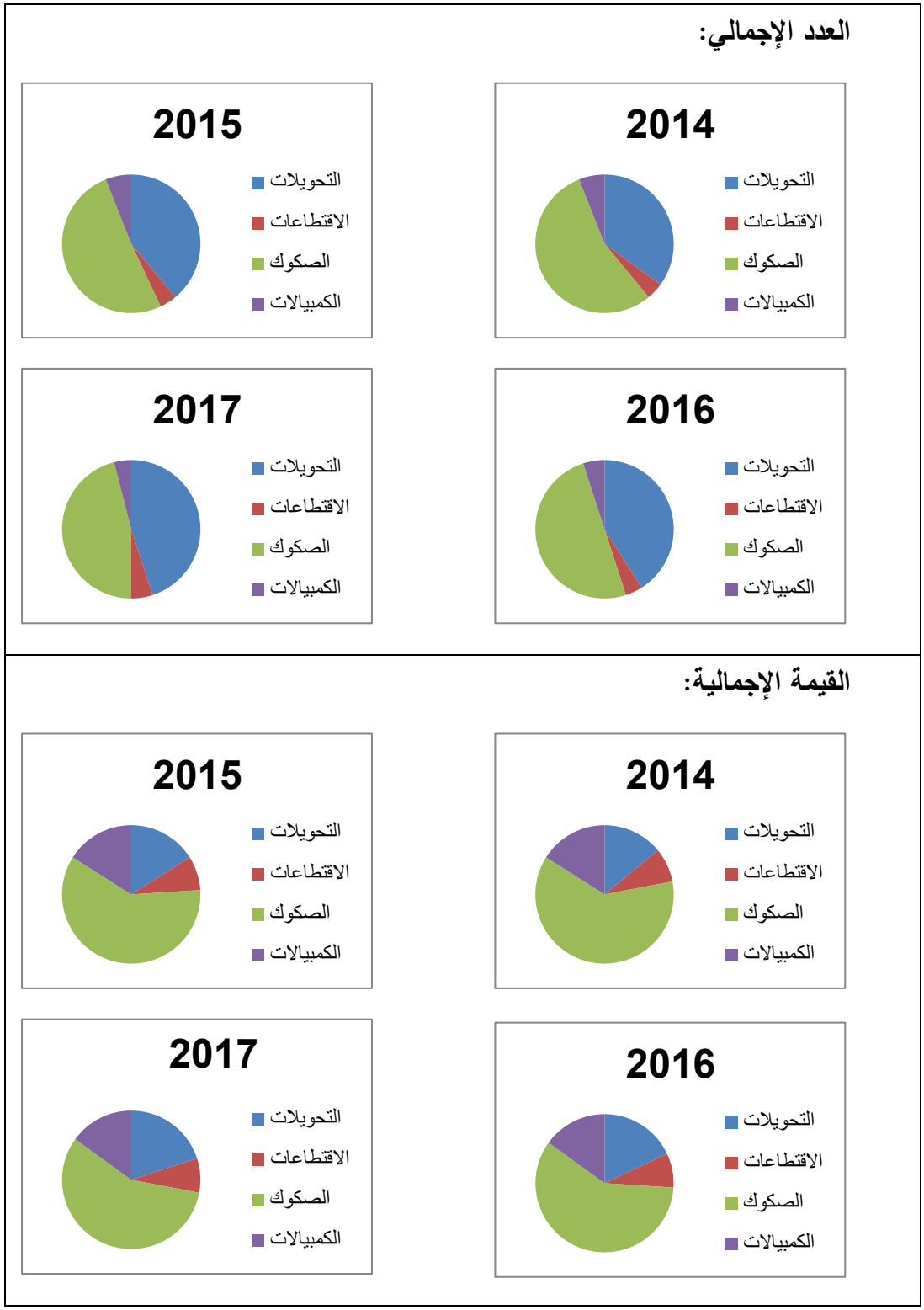
يتجلى تطور قيم وسائل الدفع المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية على النحو التالي:

الجدول رقم 15: نشاط المصرفية المشتركة للمقاصة (SIBTEL)

		التحويلات	الاقتطاعات	الشيكات	الكمبيالات	المجموع
2014	العدد الاجمالي	16.059.433	1.814.962	24.917.285	2.751.655	45.543.335
	نسبة العدد	%35	%4	%55	%6	%100
	القيمة الاجمالية	16.451.619.941	9.038.224.486	71.287.240.902	18.154.114.686	114.931.200.015
	نسبة القيمة	%14	%8	%62	%16	%100
2015	العدد الاجمالي		1.850.380	24.850.235	2.740.652	48.390.580
	نسبة العدد	%39	%4	%51	%6	%100
	القيمة الاجمالية	19.055.553.721	9.291.715.057	72.047.108.810	18.761.770.286	119.156.147.874
	نسبة القيمة	%16	%8	%60	%16	%100
2016	العدد الاجمالي	20.521.743	2.256.266	25.006.782	2.642.285	50.427.076
	نسبة العدد	%41	%4	%50	%5	%100
	القيمة الاجمالية	22.130.390.243	10.123.739.920	73.406.049.510	19.225.781.248	124.885.960.921
	نسبة القيمة	%18	%8	%59	%15	%100
2017	العدد الاجمالي	24.994.415	2.984.484	25.562.840	2.496.986	56.038.725
	نسبة العدد	%45	%5	%46	%4	%100
	القيمة الاجمالية	27.435.839.588	11.277.427.685	80.074.911.393	21.243.546.480	140.031.725.146
	نسبة القيمة	%20	%8	%57	%15	%100

المصدر: موقع المقاصة الالكترونية في تونس: http://www.sibtel.com.tn تاريخ الإطلاع: 2019/01/07

الشكل رقم 14: نشاط المصرفية المشتركة للمقاصة (SIBTEL)



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 15.

نلاحظ من خلال الجدول 15 والشكل 15 أن العدد الإجمالي لوسائل الدفع المعالجة عبر المقاصة الإلكترونية وقيمتها في تزايد مستمر من سنة لأخرى، غير أن نسبة الإقتطاعات والكمبيالات إلى إجمالي وسائل الدفع المعالجة عبر المقاصة الإلكترونية شهدت ثباتا نسبيا خلال سنوات الدراسة، مع تسجيل تراجعا في نسبة الشيكات المعالجة بالمقاصة إلى النسبة الإجمالية من سنة لأخرى من حيث العدد والقيمة ومقابل ذلك تحسنا في عدد وقيمة التحويلات.

خامسا: نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس

يسمح هذا النظام للبنك المركزي التونسي وبالمساهمة مع بقية البنوك من توفير للجهاز المصرفي المحلي الوقاية ضد المخاطر النظامية للسيولة والقرض وفقا للمعايير الدولية، كما يمكن من إنجاز تسويات إجمالية وآنية لمبالغ محررة بالنقد المركزي وخاصة التحويلات فيما بين البنوك أو لفائدة الأفراد وتسوية أرصدة المقاصة للنظم الخارجية المنبثقة عن كل من الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة، وشركة نقديات تونس والتونسية للمقاصة، وبورصة الأوراق المالية بتونس.

مع الإشارة أن تبادل المعطيات بين المصارف ونظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس يتم عبر شبكة الهيئة العالمية للإتصالات المصرفية والمالية "SWIFT"، ويظهر الجدول التالي المبادلات المنجزة في إطار هذا النظام:

الجدول رقم 16: تطور نشاط نظام تحويل المبالغ الضخمة في تونس

	2014	2015	2016	2017
عدد العمليات	17.114	17.097	16.892	16.097
المبلغ (مليون دينار تونسي)	178.538,2	156.633,7	169.530,9	214.048,4

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017.

المطلب الرابع: واقع التجارة الإلكترونية في تونس

إن التجارة الإلكترونية أصبحت ضرورة ملحة بالنسبة للدول النامية وذلك لزيادة إسهامها في التجارة العالمية وكذلك لتطوير قطاعاتها الإنتاجية وإتاحة فرص متزايدة لرفع معدلات نموها الإقتصادي، وتعتبر تونس واحدة من هذه البلدان التي أولت أهمية خاصة لهذه التجارة وذلك منذ سنة 1997

حيث اتبعت إستراتيجية تعمل على وضع الأسس اللازمة للنهوض بهذا النمط من التجارة وذلك من خلال:[1]

- توفير محيط ملائم يساهم في تيسير وتنمية المبادلات التجارية الإلكترونية؛
- تنمية قدرات المؤسسات في مجال التحكم في الآليات المتطورة للإقتصاد اللامادي؛
- حفز وتشجيع إعتماد المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتجارة الإلكترونية بما يساهم في تعميم استعمال التجارة الإلكترونية في المؤسسات الإقتصادية؛
- إرساء ثقافة التجارة الإلكترونية بما يمكن من تنمية مردودية مراكز التسوق الإلكتروني وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوج الوطني؛
- توفير بنية أساسية متطورة ومندمجة للإتصالات ذات سعة عالية مع حسن توظيفها وتأمين إستعمالها؛
- توفير وسائل دفع إلكترونية تتماشى مع متطلبات الإقتصاد العالمي والوضعية الحالية للنقديات والأسواق (E-DINAR، دفع عن طريق البطاقات البنكية، بطاقة المنحة السياحية، منظومة تحويل الأموال الضخمة)؛

[1] وزراة التجارة بتونس على الموقع: www.commerce.gov.tn تاريخ الإطلاع: 2019/01/11.

- توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية والقادرة على استيعاب حركة التطور العلمي والتكنولوجي والتأقلم المستمر والسريع مع المستجدات العالمية؛

- تدعيم الجانب المؤسساتي للنهوض بالمبادلات التجارية الإلكترونية من خلال إحداث الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية والوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية، بما يساهم تأمين وضمان هذا النوع من المبادلات؛

- تطوير التعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية من خلال تنمية المبادلات بين المؤسسات ومع الحرفاء والرفع من حجم التعاملات التجارية الإلكترونية مع الخارج؛

- إحداث عدة مواقع جديدة للتسوق والعمل على تعميم مواقع الواب التجارية في الفضاءات التجارية؛

- وضع برنامج يرمي إلى متابعة وتنمية عدد المؤسسات المنخرطة في التجارة الإلكترونية يتضمن بالخصوص بعث محضنة لمشاريع الخدمات الإلكترونية وإحداث وحدة إرشاد وتوجيه لمشاريع التجارة الإلكترونية.

فحسب ما صرح به وزير التجارة التونسي أن التجارة الإلكترونية ضعيفة بالمقارنة مع دول العالم، وذلك راجع لمجموعة من التحديات التي تعرقل تطورها في تونس وأهمها ضرورة حماية المستهلك، وحماية معطياته الشخصية، توفير الأمان في عمليات الدفع الإلكتروني وضمان شفافية التعاملات، بالإضافة إلى مكافحة الغش والتحايل والإشهار الكاذب على المواقع التجارية للتجارة

فبنية هذه التجارة لازال ضعيفا ووفقا لما تم التصريح به من طرف الوزارة والمعهد التونسي للإستهلاك، فإنه يوجد في تونس حوالي 1421 موقعا خاصا بالتجارة الإلكترونية ومنقسمة في منظومات الدفع الإلكتروني والتي تم تصنيفها حسب البنك المركزي التونسي إلى منظومة الدينار الإلكتروني للبريد التونسي، منظومة الدفع المؤمن بالبطاقات البنكية لشركة نقديات تونس وأخيرا

الدفع عبر الهاتف الجوال، فعدد معاملات الدفع الإلكتروني في تونس بلغ حوالي 2.4 مليون معاملة سنة 2017.

والجدول الآتي يبين عدد عمليات التجارة الإلكترونية في تونس عبر شبكة الأنترنت ومواقعها.

الجدول رقم 17: عدد عمليات التجارة الالكترونية ومواقعها عبر شبكة الانترنيت

	2014	2015	2016	2017
عدد بطاقات e-dinar smart	447.661	545.269	658.725	875.569
عدد مواقع التجارة الالكترونية التي تعتمد منظومة الدينار الالكتروني	321	347	365	395
عدد عمليات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنيت على الصعيد الوطني	684.853	697.062	721.455	815.177
عدد عمليات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنيت من الخارج	2.292	2.664	4.660	7.498
مجموع عدد عمليات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنيت	687.145	699.726	726.115	822.675

المصدر: البريد التونسي، الدليل الإحصائي لسنة 2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17 أن عمليات التجارة الالكترونية في تطور مستمر من سنة لأخرى في تونس حيث ارتفع عدد معاملات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنيت سواء على الصعيد المحلي أو من الخارج سنة 2017 بحوالي 20% مقارنة بسنة 2014، وهو ما يفسره الزيادة في عدد بطاقات e-dinar smart بحوالي الضعف بين سنة 2017 و2014، والزيادة في عدد المواقع المخصصة للتجارة الالكترونية والتي تتعامل بالدينار الالكتروني بـ 74 موقعا سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 ليصل العدد الإجمالي لـ 395 موقعا.

ويمكن حوصلة الإطار القانوني العام للتجارة الإلكترونية في تونس كما يلي:[1]

1- القانون رقم 89 المؤرخ في 2 أوت 1999 والمتعلق بالعقوبات للجرائم المتعلقة بمجال الإعلامية وخاصة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات؛

2- القانون رقم 57 المؤرخ في 13 جوان 2000 والذي عرف كل من الوثيقة الإلكترونية والإمضاء الإلكتروني، كما منح هذا القانون نفس الإعتراف الذي يتمتع به المستند الورقي والإمضاء بخط اليد من حيث المفعول والصحة؛

3- القانون رقم 83 المؤرخ في 9 أوت 2000 والمتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية ركز على النقاط التالية:

- الوثيقة الإلكترونية وشروط حفظها؛
- الإمضاء الإلكتروني والإلتزامات المحمولة على صاحب الإمضاء الإلكتروني ضمانا لموثوقية الإمضاء وسلامته؛
- خدمات المصادقة الإلكترونية بالتعاملات التجارية الإلكترونية وحماية المستهلك؛

4- القانون الأساسي رقم 63 المؤرخ في 17 جويلية 2004 والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية؛

5- قانون المالية لسنة 2005 الذي تعرض في الفصل 75 إعتماد الدفع الإلكتروني ضمن طرق الدفع والأداء والمعالم والإيرادات العامة.

[1] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية على الموقع: www.iort.gov.tn تاريخ الإطلاع: 2019/01/02

المبحث الثاني: تجربة الإمارات في مجال التجارة الإلكترونية:

سنتناول في هذا المبحث تجربة دولة الإمارات في مجال التعاملات الإلكترونية من خلال عرض البنية التحتية اللازمة لهذه التعاملات، والتعرف على أهم الوسائل والخدمات المصرفية الإلكترونية المتواجدة في هذه الدولة مع الإشارة إلى أنظمة الدفع التي تم تأسيسها من طرف البنك المركزي الإماراتي وأخيرا التطرق إلى واقع التجارة الإلكترونية في الإمارات.

المطلب الأول: بنية التعاملات الإلكترونية لدولة الإمارات

سنسعى من خلال هذا المطلب إلى إبراز أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في هذه الدولة، بالإضافة إلى التشريعات المساهمة في تطوير هذا القطاع والهيئات المسيرة له.

أولا: تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإمارات

يتم تصنيف دولة الإمارات من قبل الإتحاد الدولي للإتصالات من ضمن البلدان العشرة التي شهدت أكثر التحسينات ديناميكية من حيث تصنيفات وقيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، كما احتلت الدولة المركز الأول على المستوى الدولي في مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

حيث يتم تقديم خدمات الإتصالات في دولة الإمارات حاليا من قبل إثنين من مشغلي الإتصالات وهما مؤسسة الإمارات للإتصالات وشركة الإمارات للإتصالات المتكاملة "دو"، فقد بدأت المنافسة في قطاع الإتصالات في هذه الدولة سنة 2007 حين قام المرخص له الثاني "دو" بإطلاق خدمات شبكة الهاتف المتحرك منهيا من الإحتكار في القطاع من قبل مؤسسة

الإتصالات، وتقدم كل خدمات قطاع الإتصالات اللازمة من هاتف ثابت، هاتف نقال وأنترنيت بواسطة مزودين.[1]

1- الإتصالات في الإمارات:

يتم توضيح تطور إستخدام الهاتف والأنترنت في دولة الإمارات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 18: تطور استخدام الهاتف والانترنت في الإمارات

	2014	2015	2016	2017
الإشتراكات الفعالة للهاتف النقال (مليون مشترك)	16,82	17,94	19,905	19,83
الهاتف النقال فاتورة (مليون مشترك)	2,470	2,802	3,143	3,283
الهاتف النقال دفع مقدم (مليون مشترك)	14,348	15,139	16,762	16,542
عدد خطوط الهاتف الثابت (مليون مشترك)	2,10	2,26	2,285	2,32
إشتراكات الأنترنت (مليون مشترك)	1,090	1,235	1,298	1,349
إشتراكات الأنترنت عبر الخط الهاتفي (ألف مشترك)	0,380	1,254	0,313	0,136
إشتراكات النطاق العريض (مليون مشترك)	1,090	1,234	1,297	1,349

المصدر: هيئة تنظيم الإتصالات الإماراتية، التقارير الرسمية للسنوات 2014، 2015، 2016، 2017.

من خلال الجدول رقم 18 فإن شبكة الاتصالات في دولة الامارات في توسع وانتشار من سنة لأخرى سواء فيما يخص عدد خطوط الهاتف الثابت الذي وصل لأكثر من 2.3 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 2.1 مليون مشترك سنة2014، أو فيما يخص إشتركات الانترنيت التي وصل مشتركيها لحدود 1.35 مليون مشترك سنة 2017 مقابل حوالي 1.1 مليون مشترك سنة 2014 يشترك 99% منهم عبر الخط الهاتفي والبقية عبر النطاق العريض، أما اشتركات الهاتف

[1] هيئة تنظيم الاتصالات الاماراتية على الموقع الرسمي: www.tra.gov.ae تاريخ الإطلاع: 2019/01/14

النقال فعرفت بدورها تطورا قدر بأكثر من 3 مليون مشترك بين سنتي 2014 و2016 لينخفض عدد المشتركين سنة 2017 ويستقر عند 19.83 مليون مشترك وهذا راجع لانخفاض مشتركي الدفع المقدم الذين يمثلون سنة 2017 حوالي 83.5% من اجمالي مشتركي الهاتف النقال في الامارات مع تسجيل زيادة في مشتركي نظام الفاتورة ليصل سنة 2017 لحوالي 3.3 مليون مشترك.

2- مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإمارات:

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإمارات من أكثر القطاعات تقدما والذي يحظى بإعتراف دولي مميز، حيث إحتلت الدولة المركز الأول بين كافة الدول العربية في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية* عام 2016 والمركز 26 بين كافة الدول التي تم تقييمها والبالغ عددها 139.

كما حازت على المركز الأول عالميا في أربع مؤشرات خاصة بقطاع المعلومات والإتصال وهي نجاح الحكومة في مجال تعزيز تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال وكفاءة الحكومة، أهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل، نسبة تغطية شبكة الهاتف النقال للسكان.

إحتلت أيضا ضمن الدول العشر الأوائل في 20 مؤشر منها مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

والجدول الموالي يبين المؤشرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال وترتيب الدولة:

* يقيس مؤشر الجاهزية الشبكية قدرة إقتصاد الدولة المعنية على الإنتفاع من تكنولوجيا الإتصال والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور.

الجدول رقم 19: المؤشرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال وترتيب الإمارات فيها

المؤشر	الترتيب
نسبة تغطية شبكة الهاتف النقال للسكان	1
المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة	2
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الوصول إلى الخدمات الأساسية	4
إستيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات	7
معدل انتشار انترنيت النطاق العريض المستقل لكل مئة نسمة	9
أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رؤية الحكومة للمستقبل	1
القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	4
استخدام شبكات التواصل الاجتماعي	6
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الخدمات والمنتجات الجديدة	7
نجاح الحكومة في مجال تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصال	1
اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 نسمة	4
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكفاءة الحكومة	1
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نماذج تنظيمية جديدة	10

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات الاماراتية، التقرير السنوي 2016

ثانيا: الهيئات المسيرة للمعاملات الإلكترونية في الإمارات

قبل الإشارة إلى الهيئات المسيرة للمعاملات الإلكترونية في الإمارات، سوف نتطرق إلى مزودي خدمات التصديق الإلكتروني في هذه الدولة

إذ أن مزودي خدمات التصديق الإلكتروني هي الجهات المعتمدة أو المعترف بها والتي تقوم بإصدار شهادات مصادقة إلكترونية أو أية خدمات أو مهمات متعلقة بها وبالتوقيعات الإلكترونية والشركات المرخصة حاليا في الإمارات كمزودي خدمات التصديق الإلكتروني هي:

1- مؤسسة الإمارات للإتصالات:

تأسست في 30 أغسطس 1976، وهي من أبرز شركات الإتصالات على مستوى العالم وتقدم خدماتها المختلفة للأفراد وقطاع الأعمال ومزودي خدمات الإتصالات والأنترنت وشركات تطوير المحتوى في الإمارات وخارجها.

تعمل "إتصالات" التي يقع مقرها في أبو ظبي في 18 دولة على إمتداد آسيا وإفريقيا ويبلغ عدد مشتركيها في تلك الدول ما يزيد على 140 مليون مشترك موزعون على خدمات الهاتف الثابت والنقال والأنترنت.

بالإضافة إلى خدمات الإتصالات توفر "إتصالات" مجموعة متنوعة من الخدمات التكنولوجية المتطورة لقطاع صناعة الإتصالات، منها خدمات التدريب والإدارة وصناعة شرائح الهاتف النقال والبطاقات الذكية وحلول الدفع الإلكتروني ومقاصة البيانات وخدمات نقل الصوت والبيانات، بالإضافة إلى خدمات تمديد وصيانة الكوابل البحرية والأرضية.[1]

2- مصرف الهلال:

تأسس من قبل مجلس أبو ظبي للإستثمار، الذراع الإستثماري لحكومة أبوظبي وتم إفتتاح أول أربعة فروع في الإمارات العربية المتحدة في 2008.[2]

---

[1] الموقع الرسمي لحكومة أبو ظبي الرسمية:
www.abudhabi.ae/30/portal/public/ar/departments/etisalat تاريخ الإطلاع: 2019/02/10

[2] موقع مصرف الهلال: www.alhilalbank.ae تاريخ الإطلاع: 2019/02/10

3- الشركة الكونية لتكنولوجيا المعلومات:

وهي شركة وطنية رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات وإبتكار الحلول التكنولوجية الحديثة وخاصة في مجالات نظم إصدار المستندات الأمنية، تأسست هذه الشركة عام 1986 بهدف تقديم منتجات متميزة لتطوير أداء الدوائر الحكومية وقطاعات الصناعة والأعمال على حد سواء وخلال 15 عاما من الخبرة المتعمقة في مجال تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات حققت الشركة سمعة عالمية شهد بها جميع عملائها في أنحاء العالم مما جعلها تنفرد بالصدارة في مجالات مختلفة من تطوير الحلول المتكاملة.

إن سياسة هذه الشركة الساعية باستمرار إلى الإستثمار الدائم في مجال التطوير والبحث جعلها تتميز بتقنيات متقدمة عالميا يصعب منافستها، كما أدى التركيز على قطاعات معينة مثل تكنولوجيا إصدار الوثائق الأمنية أو الرعاية الصحية إلى جعل إسم الشركة الكونية للتكنولوجيا مرتبط دائما بالثقة والجودة في القارات الخمس.[1]

ثالثا: البيئة القانونية للتعاملات الإلكترونية في الإمارات

القانون الإتحادي رقم (1) لسنة 2006 في شأن التعاملات والتجارة الإلكترونية نشر باللغة العربية في الجريدة الرسمية لدولة الإمارات، يسري هذا القانون على السجلات والمستندات والتوقيعات الإلكترونية ذات العلاقة بالتعاملات والتجارة الإلكترونية ويهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يأتي:[2]

1- حماية حقوق المتعاملين إلكترونيا وتحديد إلتزاماتهم؛

---

[1] موقع الشركة الكونية لتكنولوجيا المعلومات: www.uaesmartforms.ae/public/about-us.htm تاريخ الإطلاع: 2019/02/11

[2] القانون الإتحادي رقم 1، المادة رقم 3 الفصل 2، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات، العدد 442 الصادر في 30 يناير 2006.

2- تشجيع وتسهيل التعاملات والمراسلات الإلكترونية بواسطة سجلات إلكترونية يعتمد عليها؛

3- تسهيل وإزالة أية عوائق أمام التجارة الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية الأخرى والتي قد تنتج عن الغموض المتعلق بمتطلبات الكتابة والتوقيع، ولتعزيز التطور القانوني والتجاري لتطبيق التجارة الإلكترونية بصورة مضمونة؛

4- تسهيل نقل المستندات الإلكترونية بين الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتعزيز توفير خدمات هذه الجهات والمؤسسات بكفاءة عن طريق مراسلات إلكترونية يعتمد عليها؛

5- التقليل من حالات تزوير المراسلات الإلكترونية والتغييرات اللاحقة على تلك المراسلات والتقليل من فرص الإحتيال في التجارة الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية الأخرى؛

6- إرساء مبادئ موحدة للقواعد واللوائح والمعايير المتعلقة بتوثيق وسلامة المراسلات الإلكترونية؛

7- تعزيز الثقة في سلامة وصحة التعاملات والمراسلات والسجلات الإلكترونية؛

8- تعزيز تطوير التجارة الإلكترونية والتعاملات الأخرى على الصعيدين المحلي والعالمي وذلك عن طريق إستخدام توقيعات إلكترونية.

كما ينطبق هذا القانون واللائحة المرفقة به على مزودي خدمات التصديق الإلكتروني وجميع مقدمي خدمات التصديق العاملين في دولة الإمارات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لأغراض تجارية.

المطلب الثاني: الوسائل والخدمات المصرفية الإلكترونية في الإمارات

من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على أهم وسائل الدفع الإلكترونية في هذه الدولة وكذا الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة.

أولا: وسائل الدفع الإلكترونية في الإمارات

لعل أهمها:

1- الدرهم الإلكتروني:

هو برنامج أطلقته وزارة المالية في الإمارات عام 2011 لتطوير منظومة من البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائل الإتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الإتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع للإرتقاء بعمليات تقديم الخدمات العامة، فهو يعتبر كخدمة دفع آلي بواسطة بطاقة ذكية.[1]

ولعل من أهم أهداف منظومة الدرهم الإلكتروني:

- تحصيل المبالغ بصورة نقدية سريعة ومضمونة؛
- إعطاء إنطباع جديد لدى جمهور المتعاملين وتوجيهه لرفع كفاءة وفعالية وتطوير الخدمات المقدمة؛
- إمكانية سداد رسوم الخدمات عبر مختلف القنوات التي تشمل تطبيقات الدرهم الإلكتروني للهاتف المحمول والمحفظة الرقمية؛
- رفع مستوى الخدمة؛
- تقديم الخدمة بكفاءة عالية وبأقل التكاليف.

[1] موقع الدرهم الإلكتروني: www.e-dirham.gov.ae/arabic.com تاريخ الإطلاع: 2019/02/14

كما أن للدرهم الإلكتروني عدة بطاقات ولعل من أهمها نجد:[1]

- **بطاقة الحاصلة الزرقاء:** هي بطاقة مزودة بشريحة ذكية متوأمة مع بطاقة فيزا يمكن إستخدامها لدى المحلات التجارية حول العالم، لا يطبع إسم وصورة حامل البطاقة عليها ويمكن تعبئتها دون حساب مصرفي.

- **بطاقة الحاصلة الحمراء:** هي بطاقة ذات شريط ممغنط غير متوأمة مع بطاقة فيزا، يمكن إستخدامها فقط لدى الجهات المشاركة في نظام الدرهم الإلكتروني صالحة لمدة سنة من تاريخ أول تعبئة يمكن تعبئتها كذلك دون حساب مصرفي.

- **بطاقة الحاصلة الذهبية:** مزودة بشريحة ذكية غير متوأمة مع بطاقة فيزا صالحة لمدة ثلاثة سنوات، تاريخ إنتهاء صلاحيتها مطبوع على البطاقة ويظهر عليها الرقم والإسم ويكون مطبوع بلغتين العربية والإنجليزية كما تطبع عليها صورة حاملها ولا يمكن تعبئتها دون تسجيل.

- **بطاقة الحاصلة الخضراء:** مزودة بشريحة ذكية متوأمة مع بطاقة فيزا صالحة لمدة ثلاثة سنوات، تاريخ إنتهاء صلاحيتها مطبوع على البطاقة ويظهر إسم حاملها بالإنجليزية وتطبع صورة الحامل إختياريا ولا يمكن تعبئتها دون تسجيل.

- **بطاقة الحاصلة الفضية:** مزودة أيضا بشريحة ذكية متوأمة مع بطاقة فيزا صالحة لمدة ثلاثة سنوات، تاريخ إنتهاء صلاحيتها مطبوع عليها ويظهر رقم البطاقة ورقمها التسلسلي كما يظهر إسم حاملها بالإنجليزية وصورته ولا يمكن تعبئتها دون تسجيل.

---

[1] موقع الدرهم الإلكتروني، مرجع سابق.

2- البطاقات الإلكترونية:

تقدم البنوك الإماراتية مجموعة من البطاقات بمواصفات ذات معايير عالمية مقبولة بحيث يتم تسيير التعاملات الإلكترونية بسهولة مع توفير الوقت والراحة والجهد والوقت وحتى التكلفة ولعل من أهمها:

- **البطاقات الإئتمانية:** وهي بطاقة تصدرها البنوك وتوفر إمكانية الحصول على التمويلات المالية قصيرة المدى.
- **بطاقة الصراف الآلي:** وهي التي تمكن العميل من سحب الأموال وتسديد قيمة المشتريات، وفي حالة تجديدها وإصدارها يقتطع البنك مبلغ من حساب رصيد العميل من البطاقة.
- **بطاقة الخصم:** هي عبارة عن بطاقة تسمح بدفع كافة المشتريات اليومية حيث يتطلب إستخدامها رقم التعريف الشخصي السري لإتمام عمليات الشراء، وهي بدورها تأخذ عدة أشكال منها، بطاقة الخصم فيزا كلاسيك، بلاتينيوم بيوند، بطاقة الخصم فيزا سيغنتشر للأعمال.
- **البطاقة مسبقة الدفع:** هي عبارة عن بطاقة يمكن إستخدامها من قبل حاملها وتقوم على أساس تثبيت مبلغ محدد، بحيث يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ وتوجد مجموعة متنوعة من هذه البطاقة في الإمارات ومن بينها بطاقة السفر المزدوجة، بطاقة العملات، بطاقة راتبي، بطاقة PREPAID.

3- الإستمارة الذكية:

وهي أحدث وسيلة من قبل الوزارات والدوائر الحكومية لطباعة بيانات الخدمة المطلوبة على الإستمارات الذكية المخصصة للخدمة المطلوبة، حيث تدفع الرسوم آليا من خلال نقاط الدفع EPOS المربوطة ببرنامج هذه الإستمارة ومن ثم طباعة PARCODE، بالإضافة إلى دفع الطابع الإلكتروني وتعتبر تقديم خدمة الإستمارة الذكية خدمة شاملة من تعبئة الطلبات ودفع الرسوم في آن

واحد وفي أماكن عدة بالدولة بدلا من الوزارات فضلا أنه يمكن الإستفادة بها في أي وقت على مدار اليوم.[1]

ثانيا: الخدمات المصرفية الإلكترونية في الإمارات

تعتبر الخدمات المصرفية الإلكترونية في الإمارات الواجهة الآمنة للمعاملات المصرفية الإلكترونية ، فهي تبقي العميل على تواصل مستمر مع الحساب على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع ، وهذا التميز ناتج على حرص الدولة على تطوير جميع البنى التحتية الرقمية المطلوبة

ومن بين مميزات الخدمات المصرفية الإلكترونية في الإمارات:[2]

- إدارة جميع الحسابات في أي وقت؛
- تحويل مبالغ ما بين الحسابات المختلفة في أي وقت؛
- القيام بالتحويل لأي حساب بنكي محلي أو دولي؛
- تسديد جميع مستحقات بطاقات الإئتمان؛
- مراجعة العمليات التي تمت ببطاقة الإئتمان وكذلك كشوف الحساب الحالية السابقة؛
- الإستفسار عن رصيد الحساب والإستعلام عن آخر خمس معاملات تمت؛
- طلب إرسال كشف حساب إلكتروني عن الحسابات وبطاقات الإئتمان؛
- التعرف على أسعار الفائدة التفضيلية لحجز وديعة ثابتة.

---

[1] أمينة بركان، مرجع سابق، ص 432.

[2] الموقع الرسمي لمصرف الإمارات الإسلامي: http://www.emiratesislamic.bank.ae تاريخ الإطلاع: 2019/03/03.

المطلب الثالث: أنظمة الدفع الإلكترونية في الإمارات

نظرا لأهمية نظم الدفع للقطاع المالي والإقتصادي، فقد تولى المصرف المركزي دورا قياديا لدعمه من جميع النواحي، حيث عمل على تأسيس وتطوير نظم الدفع الرئيسية في دولة الإمارات بالإضافة إلى ذلك فقد قام بإنشاء وحدة متخصصة لمراقبة هذه النظم وذلك تعزيزا لفعاليتها والحد من المخاطر فيها وفيمايلي نظم الدفع والتسوية التي أسسها البنك المركزي الإماراتي:

أولا: نظام الإمارات للتحويلات المالية UAEFTS

هو نظام التحويلات الرئيسية الذي تم تطويره في البنوك في أوت 2001، ويقوم هذا النظام بتسهيل تحويل الأموال بين الجهات المشتركة في النظام بشكل فوري، ويشترك فيه حاليا:[1]

- 53 مصرفا تجاريا؛
- 21 وزارة إتحادية؛
- 5 محلات صرافة؛
- 2 مؤسسات غير مصرفية؛

والجدول التالي يوضح عدد ومبلغ التحويلات التي تتم بهذا النظام:

[1] الموقع الرسمي للبنك المركزي الإماراتي: www.centralbank.ae.com تاريخ الإطلاع: 2019/02/20

الجدول رقم 20: عدد ومبلغ التحويلات التي تتم بنظام FTS في الإمارات

الوحدة: مليار درهم إماراتي

	2014	2015	2016	2017
عدد التحويلات من زبون لزبون	20.687.971	25.406.711	30.970.409	36.866.496
مبلغ التحويلات من زبون لزبون	2.453,012	2.670,715	2.693,086	2.698,718
عدد التحويلات من بنك لبنك	410.526	413.161	432.586	446.614
مبلغ التحويلات من بنك لبنك	6.242,099	6.517,975	7.137,118	6.857,107
مجموع التحويلات FTS بالإمارات	8.695,111	9.188,690	9.830,204	9.555,826

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي الإماراتي: www.centralbank.ae.com

من خلال الجدول رقم 20 نلاحظ أن عدد التحويلات التي تنفذ من خلال نظام التحويلات المالية سنويا في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث فاق 37 مليون تحويلا ماليا سنة 2017 منها حوالي 99% يتم بين الزبائن والباقي يتم بين البنوك، بقيمة فاقت 9.5 ألف مليار درهم مسجلة بذلك إنخفاضا بأكثر من 274 مليار درهم عن سنة 2016 ما نسبته حوالي 3% منها حوالي 72% من مجموع التحويلات تتم بين البنوك والباقي بين الزبائن، ما يفسر أن التحويلات بين البنوك تتم بمبالغ ضخمة ومعتبرة مقارنة بين ما يتم بين الزبائن فيما بينهم والذي يكون بمبالغ صغيرة.

ثانيا: نظام حماية الأجورWPS

تم تشغيله في سبتمبر 2009 ليحقق متطلبات وزارة العمل ويوفر هذا النظام وسيلة آمنة وفعالة لتحويل أجور العمال وهو متاح للبنوك ومحلات الصرافة المرخصة من قبل البنك المركزي

إن هذا النظام هو آلية إلكترونية مبتكرة تقوم المنشآت بموجبها بدفع أجور عمالها عبر المصارف وشركات الصرافة والمؤسسات المالية المزودة للخدمة، وتم تطويره من قبل البنك المركزي بتقنية تسمح للوزارة بإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص ومدى إلتزام المنشآت العاملة بدفع الأجور في الوقت والقدر المتفق عليهما كما يغطي النظام كافة المنشآت المسجلة لدى الوزارة في مختلف القطاعات والأنشطة ويستفيد منه كافة الشرائح والفئات العمالية.[1]

ويتطلب الإشتراك في نظام حماية الأجور مايلي:[2]

1- أن تكون المنشأة مسجلة في الوزارة؛

2- أن تمتلك المنشآت حساب مصرفي لدى أحد المصارف أو شركات الصرافة أو عمولات الخدمة باتفاق الطرفين؛

3- أن تتعاقد المنشأة مع أحد وكلاء نظام حماية الأجور من المصارف أو شركات الصرافة أو المؤسسات المالية المزودة للخدمة والمعتمدة من قبل البنك المركزي ويتم تحديد رسوم عمولات الخدمة باتفاق الطرفين؛

4- أن يتم تحويل أجور العاملين عبر النظام قبل المهل المحددة في القرار الوزاري رقم 788 لسنة 2009؛

5- يجب على المنشأة تحويل أجور عامليها عبر النظام خلال أسبوعين من تاريخ إستحقاق الأجر الشهري أو في المواعيد التي تضمنها عقد العمل إن كانت أقل من شهر؛

---

[1] وزارة العمل الإماراتية، دليل نظام حماية الأجور من الموقع:
www.mol.gov.ae/arabic/wps/guidelinearb.aspx تاريخ الإطلاع: 2019/02/21

[2] الموقع الرسمي للبنك المركزي الإماراتي، مرجع سابق.

6- تتحمل المنشأة جميع التكاليف التي تترتب على الإشتراك في هذا النظام من عمولات مصرفية أو رسوم وكلاء الخدمة أو غيرها من المصاريف ويحظر تحميل العامل أي من هذه التكاليف المالية بما في ذلك الإقتطاع من أجره سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثالثا: نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها:

تم تشغيل هذا النظام في جويلية 2008 ويوفر حاليا إمكانية تحصيل الشيك في نفس اليوم وتبلغ عدد الشيكات المحصلة يوميا من خلال النظام حوالي 97000 شيك بقيمة 3.8 مليار درهم تقريبا، ويمثل هذا النظام الطريقة الأحدث لمعالجة وسائل الدفع التقليدية والجدول التالي يوضح تطور إستخدام هذه التقنية:

الجدول رقم 21: تطور مقاصة الشيكات باستخدام صورها في الإمارات

الوحدة: مليار درهم إماراتي

		2014	2015	2016	2017
الشيكات المقدمة	العدد	32.139.569	32.570.228	31.365.414	30.152.393
	القيمة	1.608,412	1.649,654	1.555,453	1.505,911
الشيكات المسترجعة	العدد	1.322.199	1.354.758	1.436.919	1.316.156
	القيمة	48,817	63,828	75,772	68,201
نسبة الشيكات المسترجعة	العدد	%4.11	%4.2	%4.6	%4.4
	القيمة	%3.04	%3.9	%4.9	%4.5

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي الإماراتي: www.centralbank.ae.com تاريخ الإطلاع: 2019/02/14

الملاحظ من الجدول رقم 21 أن عدد الشيكات المقدمة في انخفاض من سنة لأخرى حيث بلغ عددها ما يفوق 30 مليون شيك سنة 2017 مقارنة بأكثر من 32 مليون شيك سنة 2014،

منها حوالي 1.3 مليون شيك مسترجعة ما يمثل 4.4% من مجموع الشيكات المقدمة سنة 2017 في حين وصلت أعلى نسبة 4.6% سنة 2016، أما فيما يخص القيمة فسجلت ارتفاعا سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 2.5% لتخفض سنتي 2016 و2017 على التوالي حيث بلغت قيمة الشيكات المقدمة سنة 2017 ما يفوق 1505 مليار درهم اماراتي منها 68 مليار كشيكات مسترجعة تمثل نسبة 4.5%.

رابعا: نظام مقسم الإمارات الإلكتروني UAESWITCH:

هو عبارة عن شبكة لربط أجهزة الصرف الآلي تم تشغيله في سنة 1996 ويبلغ عدد البنوك المشتركة فيه 43 بنكا، أما عدد أجهزة الصرف الآلي فهي حوالي 4500 جهاز كذلك فإن النظام مرتبط بجميع دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق الشبكة الخليجية.

تبلغ عدد عمليات السحب الشهرية من خلال النظام 5.2 مليون عملية بقيمة 7.9 مليار درهم بالإضافة إلى 1.3 مليون عملية إستفسار عن الرصيد.

المطلب الرابع: واقع التجارة الإلكترونية في الإمارات

سعت دولة الإمارات إلى تعظيم دور التجارة الإلكترونية وكان لذلك أثره في الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية وتعزيز التنافسية الوطنية للدولة وجعل تجربتها رائدة في بناء أسس إقتصاد المعرفة، وقد إحتلت الإمارات المركز الأول في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا من حيث قدرتها على الإستفادة من التجارة الإلكترونية، ووفق لما جاء في تقرير منظمة " الأونكتاد" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2017 فقد إحتلت المركز الرابع بين الإقتصاديات الناشئة في الإستفادة من التجارة الإلكترونية وجاءت بين الدول 25 في العالم الأكثر إستفادة من هذه التجارة، إذ حلت المركز 23 عالميا في نفس التقرير الذي شمل 143 دولة في العالم متقدمة بذلك ثلاثة مراكز مقارنة بتقرير عام 2015.

أولا: مؤهلات وفرص تطوير التجارة الإلكترونية بدولة الإمارات

هناك العديد من الفرص والمؤهلات تدعم إرتقاء دولة الإمارات للتجارة الإلكترونية من أهمها:[1]

1- المكانة المتقدمة للإمارات في إقتصاد المعرفة والتنافسية فقد أدركت القيادة الحكيمة لهذه الدولة ضرورة منافسة الدول الرئدة في العالم على أساس رأس المال المعرفي؛

2- وجود رؤى إستراتيجية للإرتقاء بتنافسية الدولة ومن أهمها رؤية الإمارات المتحدة 2021، إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة الإمارات المتحدة 2014، الخطة الإستراتيجية لحكومة أبوظبي 2030 والخطة الإستراتيجية لحكومة دبي 2015؛

3- التطور الكبير في قطاع الإتصالات وتقنية المعلومات حيث كشفت دراسة أعدتها كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بعنوان "نظرة على الإعلام الإجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة 2014"، عن الحجم الكبير الذي تحتله هذه التقنيات في الدولة، إذ إستطاعت الإمارات المحافظة على موقعها في صدارة دولة المنطقة في إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي لأربع سنوات على التوالي وتعد أكبر أسواق التجارة الإلكترونية العالمية في إستخدام الهواتف الذكية وفقا لدراسة أجرتها شركة PAYPAL وIPSOS التي أوضحت أن 57% من المتسوقين عبر الأنترنت إشتروا باستخدام الهواتف الذكية؛[2]

4- إرتفاع متوسط دخل الفرد وظهور جيل جديد من المتسوقين والمستهلكين فدخل الفرد الإماراتي من أكبر متوسطات الدخل في العالم؛

5- تطور نصيب التجارة الخارجية من الإلكترونيات؛

---

[1] ريحاب يوسف، تجربة دولة الإمارات في التصدي للجرائم المعلوماتية الواقعة على التجارة الإلكترونية، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد 50، العدد4، الأردن، 2015، ص 154.

[2] جريدة الإتحاد الإماراتية، الوعي المجتمعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية، 17 مارس 2015.

6- التطور الحاصل في البنى التحتية فقد أشار مؤشر التجارة الإلكترونية الذي أعلنت عنه شركة " أي تي كيرني " إلى حصول الإمارات على معدل 100% في تأسيس البنية التحتية على الأنترنت، ومعدل 77% من القوانين والأنظمة الرقمية و49% في تطوير تجارة التجزئة؛

7- زيادة الإنفاق عبر الأنترنت حيث تضم الإمارات أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط، حيث بلغ إنفاق المستهلكين على الشراء الإلكتروني نحو 2.9 مليار دولار سنة 2012 تليها السعودية بـ 1 مليار دولار، ثم قطر بـ 700 مليون دولار وتحتل المواقع المتخصصة في الموضة والتكنولوجيا أول قنوات الإنفاق الإلكتروني؛

8- نمو عمليات الدفع عبر البطاقات حيث تمثل ما بين 10% و15% من إجمالي عمليات الدفع بالإمارات ويعود تسارع وتيرة نمو المدفوعات عبر البطاقات محليا إلى إنتعاش قطاعي السياحة والتجزئة؛

9- تزايد الثقة في التجارة الإلكترونية بالإمارات بعدما كان المتسوقون يشترون من مواقع أجنبية إلكترونية، ولم تكن لديهم أسباب قوية أو فرص للشراء من مواقع إلكترونية محلية أو إقليمية نظرا لقلة الخيارات وإنخفاض الجودة وحاليا تحول شعورهم باتجاه المواقع الإلكترونية المحلية؛

10- إطلاق مبادرات لتطوير قطاع التجارة الإلكترونية ومن بينها بوابة "الدفع الإلكتروني"، ومبادرة "الحكومة الذكية"*، ليستفيد أفراد المجتمع من خدماتها عبر الهواتف النقالة الذكية طوال 24 سا يوميا خلال كامل أيام الأسبوع وطوال أيام السنة؛

* مبادرة الحكومة الذكية أعلنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في 22 ماي 2013 بهدف تقديم الخدمات الحكومية عبر الهواتف على مستوى الدولة، وهي مشروع إماراتي وطني لا هو محلي ولا إتحادي، يدخل ضمن رؤية الإمارات 2021.

11- تحرير قطاع الإتصالات بعد أن تم التوصل إلى أن أبرز عائق أمام إنتشار التجارة الإلكترونية هو عدم الثقة بمستوى الأمان في شبكة الأنترنت، حيث أسندت مهمة هذه التجارة في الإمارات إلى مؤسسة الإمارات كمؤسسة قطاع خاص.

ثانيا: حجم التجارة الإلكترونية في الإمارات:

أوضح تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة في دبي أن نمو سوق التجارة الإلكترونية بالإمارات يأتي مدعوما بارتفاع الطلب وإنتشار إستخدام الأنترنت بنحو 93.2% في الدولة خلال 2014 ، ويعد من بين أعلى المعدلات في العالم العربي كما توقع التقرير إلى أن يصل حجم هذه التجارة إلى 5.1 مليارات دولار (بنحو 18.7 مليار درهم) مع نهاية عام 2015.

فمعركة التجارة الإلكترونية في الخليج تصاعدت مع إفتتاح موقع "نون كوم"، فهو وليد مشروع مشترك أقامه رئيس مجلس إدارة مجموعة إعمار العقارية الإماراتية العملاقة محمد العبار مع مجموعة من المستثمرين من بينهم صندوق الإستثمارات العامة السعودي وشركة محمد حمود الشايع الكويتية لتجار التجزئة.[1]

فإطلاق هذا الموقع سمح بإشتداد المنافسة في مجال التجارة الإلكترونية، حيث أن 81% من البائعين في الإمارات تسوقوا عبر الأنترنت خلال 12 شهر الماضية سنة 2016 فهذه السنة شهدت أنشطة التسوق الإلكتروني الخارجي نموا تقدر قيمته بنحو 1.6 مليار درهم إماراتي.[2]

فإجمالي سوق التجارة الإلكترونية في الإمارات وصل إلى مبلغ 36.7 مليار درهم خلال سنة 2018 بمعدل نمو سنوي تراكمي قدره 32%[3] وفي نفس السنة بلغت نسبة الشركات الإماراتية التي

---

[1] جريدة العرب الإماراتية، أكتوبر 2017.

[2] التقرير السنوي لوزارة التجارة الإماراتية لسنة 2018.

[3] أحمد الشربيني، التسوق عبر الأنترنت، على الموقع:
https://www.emaratalyoum.com/business/local/2015-01-10-1.745114 تاريخ الإطلاع: 2019/02/04.

تتلقى طلبات الشراء عبر الأنترنت إلى 56.7% مما يدل على أن تعامل هذه الشركات باستخدام التجارة الإلكترونية إيجابي وفي تصاعد وبالتالي يجعل الدولة تحافظ على صداراتها في سوق نمو التجارة الإلكترونية ولعل من أهم العوامل التي تدعم نمو هذه التجارة في الإمارات:[1]

- نمو تقنيات المحمول والأنترنت: أظهرت دولة الإمارات قبولا لا يصدق تجاه الأجهزة المحمولة والأنترنت بشكل عام وفي الواقع هو البلد الأول من حيث إختراق الهاتف الذكي العالمي، هذا الإنتشار من تكنولوجيا المحمول والأنترنت كان عاملا مساهما نحو نمو التجارة الإلكترونية في البلاد.

- سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: هناك عدد قليل جدا من دول العالم التي تشجع على ريادة الأعمال والشركات الناشئة فدولة الإمارات وفرت العديد من السياسات التي صممت بيئة خصبة لشركات التجارة الإلكترونية وعملت على جذب المواهب عالية الجودة واليد العاملة من جميع أنحاء العالم بأسعار تنافسية عالمية.

- شركات البيع بالتجزئة والبيزنس القوية القائمة: دولة الإمارات مدعومة بمجموعة من عمليات البنية التحتية والتقنية الفعالة والحديثة التي تسهل التجارة والتعاملات والتسليمات، إن الخدمات اللوجستية المتقدمة والتوصيلية والمؤسسات التجارية هي الأسس التي قامت عليها المؤسسات الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا والتي حققت نموا مذهلا.

- الإستثمارات الجديدة في التجارة الإلكترونية: كان عام 2017 عاما كبيرا في دولة الإمارات حيث تم شراء أكبر علامة تجارية في التجارة الإلكترونية وهي " سوق كوم "، ثم إطلاق مشروع " نون " لشركة إعمار العقارية، وهو مشروع تجاري جديد بالكامل بالإضافة إلى ذلك مساهمة مجموعة كبيرة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو التجارة الإلكترونية في البلاد.

---

[1] الإحصائيات التجارية لدولة الإمارات عبر الأنترنت على الموقع الرسمي: https//www.e-marketing.ae

المبحث الثالث: تجربة مصر في مجال التجارة الإلكترونية:

سنعالج في هذا المبحث تجربة مصر في مجال التعاملات الإلكترونية من خلال عرض البنية التحتية لهذه التعاملات، والتطرق إلى وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية وواقع التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: بنية التعاملات الإلكترونية في مصر

يتطلب نجاح وإستمرار التجارة الإلكترونية بشكل مباشر على توفر مجموعة من المقومات والمتمثلة في المؤشرات التكنولوجية كشبكة الأنترنت، خطوط الهواتف الثابتة والنقالة

أولا: الإتصالات في مصر

من خلال الجدول أدناه الذي يحتوي على إحصائيات للمؤشرات الرئيسية للإتصالات وهي الهاتف الثابت والمحمول وما نلاحظه أن هناك تزايد ملحوظ في عدد مشتركي الهاتف المحمول خلال كل سنة، حيث بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول سنة 2014 ما قيمته 95.32 مليون مشترك إلا أن هذا العدد تراجع سنة 2015 ليصل إلى 94.02 مليون مشترك، واستمر في النمو ليصل سنة 2016 إلى 97.79 مليون مشترك حتى بلغ هذا النمو ذروته سنة 2017 إلى 101.27 مليون مشترك، أما مشتركوا الهاتف الثابت سنة 2014 بلغ 6.32 مليون مشترك ثم إنخفض إلى 6.24 مليون مشترك سنة 2015 ليتراجع سنة 2016 إلى 6.12 مليون مشترك، أما السنة الأخيرة 2017 حققت نمو مذهل ليصل عدد المشتركين إلى 6.60 مليون مشترك وهذا دليل على الإتساع المستمر في سوق الهاتف الثابت.

الجدول رقم 22: تطور مشتركي الهاتف الثابت والمحمول في مصر

الوحدة: مليون مستخدم

	2014	2015	2016	2017
عدد مشتركي الهاتف المحمول	95,32	94,02	97,79	101,27
عدد مشتركي الهاتف الثابت	6,32	6,24	6,12	6,60

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2013-2017)

من خلال الجدول رقم 22 فإن عدد مشتركي الهاتف في مصر تطور خلال المدة 2014-2017 بنسبة 6.24% بالنسبة لمشتركي الهاتف المحمول وما نسبته 4.43% بالنسبة لمشتركي الهاتف الثابت ليصل إجمالي مشتركي الهاتف في مصر لما يقارب 108 مليون مشترك.

ثانيا: إستخدام الأنترنت

يعد مؤشر مستخدمي الأنترنت مقياسا مباشرا لمعرفة حجم دخول المجتمع للأنترنت وبالتالي يعد مؤشرا مهما على إنتشار التجارة الإلكترونية، والجدول التالي يوضح عدد مستخدمي الأنترنت في مصر

الجدول رقم 23: عدد مستخدمي الأنترنت في مصر

الوحدة: مليون مستخدم

	2014	2015	2016	2017
مستخدمي الأنترنت عن طريق USB modem	4,05	3,82	3,28	3,26
مستخدمي الأنترنت عن طريق المحمول	21,77	26,30	28,65	32,79
مستخدمي الأنترنت فائق السرعة ADSL	3,03	3,79	4,44	5,20

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2013-2017)

نلاحظ من الجدول رقم 23 أن هناك إقبال متزايد على شبكة الأنترنت حيث أنه إرتفع عدد مستخدمي الأنترنت عن طريق المحمول من 21.77 مليون مستخدم سنة 2014 ليصل إلى 32.79 مليون مستخدم سنة 2017، أما مستخدمي الأنترنت عن طريق USB MODEM بلغ 4.05 مليون مستخدم سنة 2014 ثم بدأ يتراجع ليصل إلى 3.26 مليون مستخدم سنة 2017 وهذا ما يدل عن العزوف عن هذا النوع من الخدمة.

أما مستخدمي أنترنت ADSL فائق السرعة فقد بلغوا 3.03 مليون مستخدم سنة 2014، ليشهد هذا العدد وتيرة أسرع سنتي 2015 و 2016 أما سنة 2017 سجلت قفزة في عدد المستخدمين ليصل إلى 5.20 مليون مستخدم.

ثالثا: قانون التعاملات الإلكترونية في مصر

يعتبر القانون رقم 15 لسنة 2004 أول تشريع مصري لتنظيم التعاملات الإلكترونية أو التعاملات الحكومية أو التجارية أو الإدارية، ويمكن من خلال هذا التشريع إستخدام الوسائل الإلكترونية في تحرير وتبادل وحفظ المستندات بما يحفظ حقوق المتعاملين ويضمن مصداقية وقانونية التعاملات الإلكترونية في آن واحد.

وتتلخص أهم ملامح هذا القانون فيمايلي:[1]

1- إضفاء حجية الإثبات القانونية للكتابة الإلكترونية وللتوقيع الإلكتروني في نطاق التعاملات المدنية والتجارية والإدارية ليكون لهما نفس الحجية القانونية في الإثبات للكتابة العادية وللتوقيع العادي المنصوص عليها في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية؛

[1] القانون رقم 15، المتعلق بالتعاملات المالية الالكترونية، الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية، العدد 17، 2004.

2- إنشاء ما يسمى بالمحرر الإلكتروني وتعريفه وإعطاؤه نفس المحرر الكتابي سواء من جواز إعتباره محررا إلكترونيا عرفيا أو محررا إلكترونيا رسميا وفقا لمفهوم المحررات العرفية والرسمية الموجودة في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية؛

3- إتساع نطاق تطبيق التوقيع الإلكتروني وفقا لهذا القانون وشمل جميع التعاملات التي يجوز إتمامها إلكترونيا وهي التعاملات المدنية والإدارية والتجارية بشرط أن تكون موقعة إلكترونيا وفقا للشروط والضوابط التي وضعها القانون ولائحته التنفيذية؛

4- أنشأ القانون هيئة عامة تسمى تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات تكون لها شخصية إعتبارية عامة وتتبع وزارة الإتصالات والمعلومات، تختص أساسا بإصدار التراخيص اللازمة لمزاولة نشاط خدمات التوقيع الإلكتروني وغيرها من الأنشطة الأخرى في مجالات التعاملات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات كما أعطى القانون لهذه الهيئة الحق في إدارة وتنظيم قطاع التعاملات الإلكترونية بصفة عامة بل وفي رقابة المرخص لهم بالعمل في هذا القطاع وإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو ضمان حسن سير هذا القطاع بما يتفق مع الصالح العام وسياسة الدولة في هذا الشأن؛

5- حرص القانون على إلزام الجهات التي ستقدم خدمات التصديق الإلكتروني أو الخدمات المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية بالحصول على التراخيص اللازمة لهذا النشاط من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وبما يضمن توافر الثقة والرقابة اللازمة لصحة وسلامة التعاملات الإلكترونية؛

6- ركز القانون على وضع المبادئ والشروط العامة الأساسية لتنظيم التوقيع الإلكتروني وترك أمر الضوابط الفنية والتقنية التفصيلية لأحكام هذا التنظيم للائحة التنفيذية للقانون، وذلك لما لهذه الضوابط الفنية داخل اللائحة التنفيذية ضرورة أخرى وهي سهولة تعديلها إذا

إقتضى الأمر ذلك حيث أن تلك الضوابط تكون عرضة للتغيير نظرا للتطور التقني السريع والمستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات؛

7- تعامل القانون مع بعض الجرائم التي من الممكن أن تقع في مجال التعاملات الإلكترونية وتحديدا على التوقيع الإلكتروني والمحرر الإلكتروني وما يرتبط بهما، وذلك تحقيقا لمبدأ الردع العام والخاص في هذا المجال وبقصد دعم الثقة في التوقيع الإلكتروني وفي المحرر الإلكتروني وتشجيع التعامل بهما دون تخوف من أي فعل إجرامي قد يكون من شأنه حصول هدم التعامل الإلكتروني بصفة عامة.

رابعا: الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات في مصر

من الجهود المبذولة للدولة لتنظيم تكنولوجيا المعلومات والإتصال قامت بتشكيل هيئة لتنظيم سوق إتصالاتها تتمثل في الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وهو جهاز حكومي مصري أنشئ طبقا لقانون تنظيم الإتصالات رقم 10 سنة 2003 كجهة قومية مسوؤلة عن تنظيم قطاع الإتصالات تتبع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[1]

يعتمد عمل الجهاز على مبادئ رئيسية منها المحافظة على مبدأ الشفافية والمنافسة الحرة والخدمة الشاملة وحماية حقوق المستخدم، وهو المسؤول عن خلق بيئة مواتية تحقق المنافسة العادلة بين مختلف المشغلين في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويهدف إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل:

1- انه كيان فعال يساهم في تطوير قطاع الإتصالات وذلك من خلال تبني الإمكانيات التي تجعله كيانا مستقلا ووسيطا فاعلا بين الدولة وأطراف الصناعة والمستخدمين؛

---

[1] الموقع الرسمي للجهاز القومي المصري لتنظيم الإتصالات: http ://www.tra.gov.eg تاريخ الإطلاع: 2018/12/11

2- تحرير سوق الإتصالات بهدف تحقيق النمو السريع للقطاع مع وضع الإعتبارات القومية وحقوق المستخدمين؛

3- المساهمة في سد الفجوة الرقمية بين العالم المتقدم والنامي؛

4- نموذج ريادي لباقي دول المنطقة وخاصة في ما يتعلق بتحرير أسواق الإتصالات لتحقيق المزيد من التنمية والتنسيق على مستوى الإتحاد الدولي للإتصالات؛

5- المحافظة على مبدأ الشفافية والمنافسة الحرة والخدمة الشاملة وحماية حقوق المستخدم؛

ولعل من أهم إختصاصات هذا الجهاز:[1]

1- وضع الخطط واللوائح والقواعد اللازمة لإدارة سوق الإتصالات وتنظيم العلاقة بين مشغلي الخدمات والمستخدمين؛

2- منح التصاريح والتراخيص اللازمة للمشغلين لتقديم خدمات الإتصالات؛

3- تحديد معايير جودة الخدمة التي يجب توافرها للمستخدم المصري؛

4- مراقبة السوق للتأكد من تطبيق معايير المنافسة العادلة وجودة الخدمات والحفاظ على حقوق المستخدمين؛

5- التحكيم وحل النزاعات التي قد تنشأ بين مشغلي الإتصالات وبعضهم أو بينهم وبين المستخدمين؛

6- التأكد من مراعاة المعايير الصحية والبيئية في التقنيات المطبقة والمستخدمة في السوق المصري.

---

[1] القانون رقم 10 المتعلق بإصدار تنظيم الإتصالات بمصر، 2003.

المطلب الثاني: وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في مصر

تختلف وسائل وأنظمة الدفع الإكتروني في مصر باختلاف الأجهزة المصرفية والتكنولوجيات المستعملة.

أولا: وسائل الدفع الإلكترونية:

عملت مصر على إنتشار وسائل الدفع الإلكترونية في السوق المصري وفي كافة المحافظات والمناطق الريفية قبل الحضرية منها هذا فضلا عن تطور الجهاز المصرفي وإندماج البنوك لتصبح كيانات قوية وتنتشر في كافة ربوع مصر لكي تستطيع تقديم الخدمات المصرفية بصورة فعالة.

ولتوضيح مدى إنتشار وسائل الدفع الإلكترونية في السوق المصري سوف يتم إستعراض أهمها كمايلي:

1- بطاقات الدفع:

يقوم بنك مصر بإصدار مجموعة متنوعة من بطاقات الدفع الإلكترونية تتناسب وكافة شرائح المجتمع كما أن تجربة البنوك المصرية في إصدار البطاقات بدأ عام 1990، وتم إستكمال منظومة الدفع الإلكتروني من خلال تقديم خدمات الصراف الآلي بالإضافة إلى تقديم خدمات التحصيل للعديد من المنافذ التجارية وبذلك على البنوك تقديم وسيلة دفع حديثة ومتطورة وتوفير القنوات الإلكترونية التي يمكن من خلالها إستخدام تلك البطاقات مما يؤثر إيجابا في المساهمة بشكل فعال في تغيير نمط وسلوكيات المجتمع المصري وتحويله إلى مجمتع لانقدي، ولعل من أهم بطاقات الدفع في مصر نجد:

- **بطاقات الخصم:** وهي بطاقات تستخدم في عمليات الشراء للسلع والخدمات من خلال نقاط البيع في المتاجر وأيضا تستخدم في عمليات السحب النقدي عن طريق الخصم من النقود من حسابات العملاء بأنواعها.

- **البطاقة المدفوعة مسبقا:** هي بطاقة يمكن الحصول عليها بدون ما يكون هناك أي حساب في البنوك ويشحن في الرصيد الذي يرغب فيه العملاء، ومن خلال هذه البطاقة يمكن الشراء من خلال عملية الشحن التي تمت.

- **بطاقة الإئتمان:** تعتبر هذه البطاقة هي الوسيلة الأكثر أمانا في الدفع وهي أحد بدائل التعامل بالكاش، ومن خلالها يمكن وضع حد مالي محدد دون الخصم من حسابات بنكية للعميل ولكن عن طريق النقود الدائنة من البنك المصدر، تسمح بدفع وسحب السيولة النقدية سواء في مصر أو خارجها.

والجدول الموالي يوضح تطور بطاقات الدفع الإلكتروني في مصر خلال الفترة 2014-2017

الجدول رقم 24: تطور بطاقات الدفع الالكتروني في مصر

	2014	2015	2016	2017
بطاقات الخصم	14.525.218	15.812.717	12.082.513	15.138.830
بطاقات الائتمان	2.458.283	2.813.727	3.859.554	4.712.759
البطاقات المدفوعة مسبقا	-	7.625.768	8.648.003	10.447.478

المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، ديسمبر2014، ديسمبر 2015، ديسمبر 2016 وديسمبر2017، من الموقع: www.cbe.org.eg

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ إقبالا متزايدا على البطاقات البنكية في مصر، حيث ارتفع عدد بطاقات الخصم بحوالي 700 ألف بطاقة بين سنة 2014 و2017 رغم تسجيل تراجعا في عددها سنة 2016، بينما تضاعف عدد بطاقات الإئتمان في نفس الفترة، أما البطاقات المدفوعة

مسبقا فسجلت بدورها ارتفاعا قارب 30% بين سنتي 2015 و2017 ليصل العدد الإجمالي للبطاقات البنكية في مصر لما يفوق 30 مليون بطاقة سنة 2017.

2- ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع:

والجدول الموالي يبين عدد ماكينات الصراف الآلية ونقاط البيع في مصر.

الجدول رقم 25: عدد ماكينات الصراف الآلية ونقاط البيع في مصر

	2014	2015	2016	2017
الصرافات الآلية	7.290	8.431	9.832	11.002
نقطة بيع	50.808	59.287	62.764	66.608

المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي، ديسمبر 2014، ديسمبر 2015، ديسمبر 2016 وديسمبر 2017، على الموقع: www.cbe.org.eg

من خلال الجدول 25 نلاحظ أن عدد الصرافات الآلية بلغ 11 ألف ماكينة سنة 2017 بزيادة قدرها حوالي 4000 ماكينة في ظرف 3 سنوات فقط، مع توفير لأكثر من 66 ألف نقطة بيع بزيادة قدرت بأكثر من 30% مقارنة بسنة 2014، وهو ما يعكس توجه مصر نحو تطوير صيرفتها الالكترونية وخدماتها الحديثة.

ثانيا: أنظمة الدفع الإلكترونية في مصر

يعرف نظام الدفع على أنه مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين الأعضاء المشاركين داخل النظام (البنوك والمؤسسات المالية) وذلك وفقا لإتفاق مبرم بين كافة الأعضاء المشاركين بالنظام وبين مشغل النظام، على أن تتم عملية إنتقال الأموال بإستخدام بنية أساسية فنية وفقا لتقنيات متفق عليها.[1]

[1] تقرير لجنة التسويات CPSS للبنك المركزي المصري:
(CORE PRINCIPALES FOR SYSTEMICALLY IMPORTANT PAYMENT SYSTEMS)

ويضطلع نظام الدفع المصري بالعديد من المسؤوليات الجوهرية في صياغة البنية الأساسية المالية، حيث يتكون نظام الدفع الإلكتروني المصري من عدة أنظمة أهمها نظام التسوية اللحظية والذي يقوم بتسوية المدفوعات عالية القيمة بين البنوك كما يضم نظام قيد الأوراق المالية الحكومية، بالإضافة إلى غرفة مقاصة الشيكات ومقاصة شيكات التمويل الحكومي، فكلها نظم يديرها البنك المركزي وتستمد هذه الأنظمة أهميتها من كونها أنها أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها وظائف البنوك المركزية.

1- نظام التسوية اللحظية:

يستخدم هذا النظام في تسوية أوامر الدفع عالية الأهمية بدأ البنك المركزي المصري العمل به إعتبارا من يوم 15 مارس 2009 ، وتم تصميمه وفقا لأحدث المفاهيم والنظريات الإقتصادية للمدفوعات كبيرة القيمة مدعم بأفضل التقنيات التكنولوجية.

يعد هذا النظام في مصر نظاما متعدد الروافد حيث يقوم بتسوية أوامر الدفع الفردية ونواتج أنظمة التسوية لغرف المقاصة بالجنيه المصري فقط، كما يدعم ثلاث مسارات لأوامر الدفع (مسار لعمليات المقاصة وآخر لعمليات الأوراق المالية وثالث لباقي العمليات) ليعطي قدرا من المرونة لتدفق السيولة النقدية، والجدول التالي يبين عمليات نظام التسوية اللحظية RTGS

الجدول رقم 26: عمليات نظام التسوية اللحظية RTGS في مصر

	2014	2015	2016	2017
عدد العمليات السنوية	1.123.000	1.156.323	1.235.812	1.532.259
إجمالي القيمة (مليار جنيه مصري)	2.146,832	2.918,054	3.453,062	3.527,481
نسبة النمو السنوي لعدد العمليات	–	%3	%7	%24
نسبة النمو السنوي لقيمة العمليات	–	%36	%18	%2

المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، من جانفي 2014 إلى ديسمبر 2017، على الموقع: www.cbe.org.eg

نلاحظ من خلال الجدول رقم 26 أن عدد عمليات نظام التسوية اللحظية السنوية تطور خلال الفترة 2014–2017 بحوالي 400 ألف عملية ليصل إلى أكثر من 1.5 مليون عملية سنة 2017 بنسبة تطور وصلت لـ 24% مقارنة بسنة 2016، فيما بلغت قيمته أكثر من 3527 مليار جنيه مصري بنسبة تطور قدرت بـ 2% مقارنة بسنة 2016 و64% مقارنة بسنة 2014.

2- نظام مقاصة الشيكات الإلكترونية: يقوم البنك المركزي حاليا بإدارة وتشغيل نظامين لمقاصة الشيكات، الأول هو نظام مقاصة الشيكات التجارية والثاني نظام مقاصة الشيكات الحكومية ويتم من خلال النظامين تسوية حوالي 70 ألف شيك يوميا.[1]

ويتطلب تحليل نشاط المقاصة عرض بعض الإحصائيات عن عدد وقيمة العمليات المتبادلة بين البنوك الأعضاء داخل غرفة المقاصة الإلكترونية كالآتي:

[1] الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري: www.cbe.org.eg تاريخ الإطلاع: 2018/12/14

الجدول رقم 27: بيان عدد العمليات المنفذة داخل المقاصة الالكترونية في مصر

	2014	2015	2016	2017
عدد العمليات	13.291.539	13.585.736	13.161.904	11.725.175
نسبة التغير	-	%2	%3-	%11-

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لسنة 2017

الجدول رقم 28: بيان إجمالي قيمة العمليات المنفذة داخل المقاصة الالكترونية في مصر

	2014	2015	2016	2017
قيمة العمليات (مليار جنيه مصري)	889,952	1.017,900	1.117,585	1.801,152
نسبة التغير	-	%14	%10	%61

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لسنة 2017

الملاحظ من الجدولين 27 و28 أن إجمالي العمليات المنفذة داخل المقاصة الالكترونية انخفضت من سنة لأخرى مسجلة بذلك انخفاضا وصل لـ 1.5 مليون عملية بين سنة 2014 و2017 وبنسبة 11% بين سنة 2016 و2017 فقط ليستقر عدد العمليات عند 11.7 مليون عملية سنة 2017، غير أن قيمة هذه العمليات سجلت ارتفاعا نوعيا حيث تضاعفت قيمتها بين سنة 2014 و2017 وبزيادة قدرها 61% بين سنة 2016 و2017 ليصل إجمالي قيمة العمليات المنفذة داخل المقاصة الالكترونية أكثر من 1801 مليار جنيه مصري سنة 2017.

3- نظام الدفع والتسوية الإقليمي (REPSS):

بدأ البنك المركزي بالإشتراك في النظام في نهاية مارس 2017، وهذا النظام من شأنه تسهيل تحويل الأموال بين الدول الأعضاء المشتركة فيه ومن بينها مصر والسودان، كينيا، زامبيا، أوغندا.

تشترك كل دولة في النظام عن طريق بنكها المركزي الذي يقوم بدور المشارك المباشر وطبقا لتلك الترتيبات سيقوم كل بنك مركزي بتنفيذ العمليات التي تخص البنوك التجارية في بلده والتي تتم مع بنوك تجارية أخرى في دولة أخرى من دول " الكوميسا " المشتركة بالنظام، وبذلك تكون البنوك التجارية المشتركة في النظام قادرة على دفع وإستقبال أي تحويلات من أي بنك تجاري آخر مشترك في النظام في أي دولة من دول الكوميسا، وطبقا لتلك الترتيبات يقوم البنك المركزي بدور المراسل في التحويلات المالية للبنوك التجارية.

يقوم المشروع على إنشاء غرفة مقاصة لدول الكوميسا يتم من خلالها كل عمليات الدفع بين البنوك التجارية بالمنطقة ويقوم كل بنك مركزي بدور البنك المراسل للبنوك التجارية التابعة له، وتتبع أهمية هذا النظام من بعده السياسي والإقتصادي حيث أن دول الكوميسا المشاركين فيه يعدوا شركاء تجاريين أقوياء لمصر نتيجة إتفاقيات الجمارك والتعاملات التفضيلية لتلك الدول في التجارة البينية كما يقوم على خفض قيمة الرسوم المصرفية.[1]

[1] الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، مرجع سابق.

المطلب الثالث: واقع التجارة الإلكترونية في مصر

تعد مصر من الدول التي تنمو فيها التجارة الإلكترونية بشكل كبير وواسع حيث تحتل الدولة حاليا المرتبة الثانية عشر على مستوى العالم وفقا لمعيار أفضل الجهات الجاذبة للإستثمار في مجال التجارة الإلكترونية.[1]

كما قامت الدولة بتأسيس أول شركة عربية للتجارة الإلكترونية من خلال الأنترنت مقرها مدينة القاهرة وهي الشركة العربية للإتصالات وتهدف إلى تقديم خدمات عربية عبر شبكة الأنترنت من خلال سوق العرب الإلكترونية للعمل على تنشيط التجارة الدولية للدول العربية.[2]

وحسب تقرير لشركة "سوق كوم مصر" أن حجم التجارة الإلكترونية بلغ 770 مليون دولار في 2015 ليصل إلى 1.3 مليار دولار سنة 2016، فباتت التجارة الإلكترونية في مصر جزءا رئيسيا من حركة الإقتصاد المصري، ففي تقرير لجنة التجارة الإلكترونية المصرية وصل حجم هذه التجارة إلى نحو 5 مليار دولار سنة 2017، وبحلول سنة 2018 قدرت حجم الإيرادات من التجارة الإلكترونية بنحو 6 مليارات دولار سنويا وبذلك تاتي مصر في الترتيب الثالث عربيا بعد دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية وهذا حسب تقرير وزارة التجارة المصرية.

فتنمية التجارة الإلكترونية في مصر قائم على التركيز على ثلاثة محاور تتمثل في:[3]

- وضع إستراتيجيات شاملة حكومية لدعم القطاع؛
- زيادة الوعي حول التجارة الإلكترونية؛
- التشريعات واللوائح الداعمة لهذه التجارة من النواحي التشريعية والقانونية والمالية.

---

[1] تقرير شبكات التواصل الإجتماعي العربية

[2] رضوان أبو شعيشع السيد، الإقتصاد الرقمي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2018، ص 91.

[3] هبة السيد، 6 مليار دولار سنويا عائدات التجارة الالكترونية في مصر سنوبا، جريدة اليوم السابع، 5 مارس 2018.

ولعل من أجل تفعيل التجارة الإلكترونية في مصر لابد:[1]

- وضع خطة قومية للحد من إتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين مصر وغيرها من الدول ذات الإقتصاديات المماثلة وتلبية المتطلبات الأساسية للتنمية التكنولوجية والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بهذه التنمية؛
- الإطار التشريعي ويتمثل في تعديل قانون التجارة بما يتماشى مع طبيعة التجارة الإلكترونية وأساليب تكوين العقود الإلكترونية؛
- تعديل القوانين المتصلة بالشهر والتوثيق لتتلاءم مع التعاملات الإلكترونية وإنشاء جهة متخصصة لحفظ الوثائق الإلكترونية؛
- تعديل التشريعات الضريبية الجمركية؛
- إستحداث التشريعات الخاصة بحماية المستهلك وتعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية؛
- تعديل التشريعات المنظمة للمناقصات والمزيدات والتوريدات الحكومية لملائمة طبيعة التجارة الإلكترونية؛
- تعديل التشريعات المنظمة للملكية وتلك المنظمة للنقود الرقمية والبنوك الإلكترونية؛
- توافر بنية أساسية للإتصالات وإستخدام مكثف للأنترنت بتكاليف منخفضة؛
- ميكنة النظم المصرفية من خلال التوسع في إستخدام بطاقات الإئتمان.

أولا: مقومات التجارة الإلكترونية المصرية:

تتمثل هذه المقومات في:

[1] رضوان أبو شعيشع السيد، مرجع سابق، ص 95.

1- توفر شبكة إتصالات حديثة متطورة وقابلة للتحديث تعتمد على وجود حاسبات آلية وخطوط تليفونية مرتبطة ببعضها البعض مع جاهزيتها للإرتباط بالعالم الخارجي، مع وجود جهاز صيانة يمتلك القدرة على معالجة الأعطال فور حدوثها أو في أقل وقت ممكن وهو ما يعني حاجة هذا النوع من التجارة إلى وجود تكامل رأسي بين أجهزة الإتصال بدءا من خط التليفون حتى أجهزة الحاسب مع توفير قطع الغيار فور الحاجة إليها؛

2- توفر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع الأجهزة ومتابعة ما يطرأ عليها من تحسينات فنية أول بأول؛

3- توفرها عن بيئة تشريعية تحارب أعمال السرقة والقرصنة وتعمل على تأمين التعاملات المالية من خلال هذا النمط من التجارة بما يشجع المتعاملين من خلالها على الإستمرار إضافة أنه يساهم في سرعة وإنتشار التجارة الإلكترونية؛

4- توفرها على إقتصاد متطور نسبيا ومتنوع ومرن قادر على تلبية الطلب الفاعل على المستوى المحلي والدولي سواء كان في صورة منتج سلعي أو تقديم خدمة؛

5- عدم المغالات في فرض الضرائب والرسوم على التعاملات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية حتى لا ينصرف المتعاملون عنها؛

6- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليقوم بدور رئيسي وفعال في نمو التجارة الإلكترونية وذلك طبقا لتفاعل عوامل السوق والإهتمام بتشجيع ودعم القطاع الخاص ومساهمته في رسم هذه السياسات.

ثانيا: تحديات التجارة الإلكترونية في مصر

تتمثل أهم التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في مصر:[1]

1- زيادة قدرة شركات البرمجيات على تطوير قدراتها وزيادة فاعلية المشاركة حيث يتم خلق البيئة المناسبة التي تحتاجها هذه الشركات للعمل والتطوير؛

2- ضرورة الإستثمار المكثف في مجال السيطرة على آليات هذه الأداة حتى تحقق الإستفادة الكاملة منها؛

3- الإسراع في الخطوات التنفيذية للحاق بركب التطورات العالمية السريعة؛

4- عدم الإعتماد على شريك ثالث خارج مصر لمنع خروج رؤوس الأموال؛

5- زيادة الوعي لدى مجتمع الأعمال المصري ويعد هذا التحدي من أصعب التحديات التي تواجه عملية إنتشار التجارة الإلكترونية.

ثالثا: المعوقات التي تحد من التجارة الإلكترونية في مصر:

أغلب المعوقات التي تحد من هذه التجارة في مصر ترجع إلى الظروف المحيطة بالمجتمع المصري إضافة إلى هذا النوع من التجارة في حد ذاتها وتتمثل أهمها:

1- الأمية المعلوماتية وتتمثل في عدم معرفة استعمال والتعامل بالأجهزة التكنولوجية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات؛

2- مشكلة اللغة في أغلب المواقع والتعاملات التجارية الإلكترونية؛

3- الفقر في مصر؛

4- عدم إستخدام أدوات التعامل المالي الحديثة ؛

---

[1] أحمد السيد كردي، التجارة الإلكترونية في جمهورية مصر العربية، كلية التجارة بجامعة الأزهر، مصر، مقال منشور بتاريخ 2011/06/02 على الموقع: https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/270797 تاريخ الإطلاع: 2019/03/14.

5- عنصر المخاطرة في التجارة الإلكترونية وإختراق المواقع التجارية وعدم كفاية الأمان بالنسبة لوسائل السداد؛

6- القصور في تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية؛

7- الجهل بالتشريعات التي تنظم التجارة الإلكترونية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل حاولنا الوقوف على واقع التجارة الإلكترونية وبنيتها في الدول الثلاث، كما خلصنا أن التعاملات الإلكترونية إستطاعت أن توفر فرص تنافسية لمواكبة التطورات الحاصلة والإلتحاق بعصر التكنولوجيا الرقمية.

كما تبين أن كل من دولة تونس، الإمارات، مصر تمتلك الإمكانيات البشرية والوسائل التكنولوجية والمناخ الإقتصادي والإستثماري والتشريعي كل هذا سمح بتبني وتطوير التجارة الإلكترونية، وبالتالي خلق الفرص لتنشيط وتوسيع سوق المبادلات الإلكترونية والخوض لبناء فضاء جديد قائم على الإلكترونيات الرقمية.

حيث تم الإستنتاج من هذا الفصل أنه إستطاعت الدول التي تم إستعراض تجربتها أن تخطو خطوات كبيرة في مجال التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية من خلال جهودها في عصرنة بنية معاملاتها الإلكترونية وتحديث خدماتها المصرفية التي تقدمها ويأتي الفصل الرابع والأخير ليشخص لنا وضعية الجزائر في هذا المجال.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: إشكالية تحديث وسائل الدفع وتفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد:

عرف النظام المصرفي الجزائري عدة تحولات وإصلاحات شملت مختلف جوانب المنظومة المصرفية وتهيئتها من أجل الدخول لعالم الرقمنة والتعاملات الإلكترونية.

حيث أصبح إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال عنصرا ملازما للعمل المصرفي وهذا بالنظر لما يوفره من مزايا، ولعل أهم ماأفرزه التقدم التكنولوجي ظهور وسائل الدفع الحديثة بمختلف أنواعها والتي مهدت الطريق للإنفتاح على التجارة الإلكترونية في الجزائر.

إن أهمية هذه الوسائل في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر أدى بنا لمحاولة التعرف لمختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وواقعها محليا وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري؛

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر؛

المبحث الثالث: أهمية تحليل وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات التي شهدها النظام الإقتصادي الوطني

فمرحلة إصلاحات سنة 1990 سمحت للجهاز المصرفي الجزائري بالإنفتاح على العالم الخارجي، وأصبحت السوق المصرفية الجزائرية مركز نشاط عدة بنوك أجنبية ومؤسسات مالية غير مصرفية، فهذا الجهاز هو عصب الإقتصاد الوطني بإعتباره الممول الأساسي لمختلف الأنشطة الإقتصادية.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل منذ الإستقلال، كانت بدايتها مرحلة إرساء قواعد الجهاز المصرفي، وقد تخللت تلك المراحل مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي تهدف إلى تنظيم سير المنظومة المصرفية، وكذلك زيادة القدرة التمويلية للجهاز المصرفي الجزائري من أجل تفعيل وتيرة التنمية الإقتصادية، وبصفة عامة يمكن حصر مراحل تطور هذا الجهاز فيمايلي:

أولا: مرحلة 1962- 1970

ورثت الجزائر عقب إستقلالها جهازا مصرفيا قائما على التبعية للإقتصاد الفرنسي ذو التوجه الليبرالي عكس التوجه الإشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب إستقلالها.

حيث إفتقرت الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية، فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين فضلا عن عرقلة النشاطات الإقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد الإستقلال مباشرة إلى بذل جهد كبير بهدف التخلص من التبعية للإقتصاد الفرنسي، وكذلك إسترجاع حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية، ومن

بين أهم الإجراءات التي إتخذتها السلطات بهدف ترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية نذكر منها مايلي:

1- إنشاء البنك المركزي الجزائري BCA: يعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في أول جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62- 441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي؛[1]

2- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية CAD: تأسس في 7 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63- 165، وبعد التغيير الذي طرأ على التظام الأساسي لهذا الصندوق تغير إسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية BAD، والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية وهو مكلف بتمويل الإستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالإستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الإقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم والسياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين وقطاع الصيد ومؤسسات الإنجاز؛[2]

3- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP: تأسس في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64- 227، أسندت إليه مهمة جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعم لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي تمويل البناء والجمعيات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، وفي إطار العمليات الأخيرة فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية، وإبتداءا من سنة

---

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص125.

[2] عادل زقرير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة "دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري"، مذكرة ماجستير تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009، ص 126.

1971 وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط كبنك وطني للسكن مما أعطاه دفعا قويا نتيجة زيادة موارده المالية الناجمة عن زيادة مدخرات العائلات الراغبة في الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق، وقد شملت السياسة الإقراضية لهذا الصندوق منح القروض إما لبناء سكن أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.[1]

ثانيا: مرحلة 1971- 1985

تميزت إصلاحات 1971 الهادفة إلى إعطاء دور بارز للوساطة المالية، فهذا الإصلاح كان متضمن رؤية جديدة لعلاقات التمويل، كما حدد طرق تمويل الإستثمارات العمومية وفق العديد من الأسس والمبادئ ومن بين تلك الطرق نذكر:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية والمؤسسات.

أما بالنسبة للمبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة فتتمثل في:[2]

1- مبدأ مركزية الموارد المالية: حيث على أساسه يتم حصر الموارد المالية في الخزينة العمومية والبنوك التجارية بغرض إستغلالها بشكل أمثل؛

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2003، ص 188.

[2] صالح مفتاح، الإصلاحات المصرفية في الجزائر(1970- 2003)، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع البنكي والإصلاح الإقتصادي، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 2-4 ماي 2005.

2- التوزيع المخطط للإئتمان: حيث أسندت عملية الوساطة المالية إلى البنوك وقسمت الإستثمارات إلى:

أ- إستثمارات المشاريع العامة وتمول مباشرة من طرف الخزينة العمومية؛

ب- إستثمارات منتجة طويلة الأجل يتم تمويلها على حساب موارد الخزينة العمومية؛

ت- إستثمارات منتجة متوسطة وقصيرة الأجل تمول بواسطة البنوك.

3- مبدأ مراقبة إستعمال الموارد المالية: حيث تقوم البنوك بوظيفة المراقبة كونها الوسيط الذي تمر عبره الأموال الممنوحة للمؤسسات مع إلتزامها بتقديم محاضر ووثائق للبنك المركزي ووزارة المالية تتضمن كيفية إستعمال المؤسسات للأموال؛

4- التوطين المصرفي الموحد: حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد، وبالتالي تركز حساباتها وعملياتها في بنك واحد وهذا بغرض تدعيم مبدأ مراقبة إستعمال الموارد المالية؛

5- منع التمويل الذاتي: حيث لا يمكن للمؤسسات تمويل إستثماراتها من مواردها الذاتية فهي مجبرة على طلب التمويل من البنوك؛

6- تخصص البنوك: حيث يتخصص كل بنك في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع وتجدر الإشارة إلى أنه قد شهدت الفترة 1982- 1985 إصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وكان من نتائجها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري اللذين نتج عنها بنكين جديدين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.

ويمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بعدة نقائص من أهمها:[1]

- إنحصار قرار السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية؛

[1] عادل زقرير، مرجع سابق، ص 129.

- إحتكار الخزينة العمومية لعملية تمويل الإقتصاد الوطني وهيمنتها على أوجه النشاط المالي والمصرفي؛

- وجود نظام مصرفي ذو مستوى واحد يتداخل فيه دور البنوك التجارية والبنك المركزي في تمويل النشاط الإقتصادي؛

- قصور كبير يميز دور الجهاز المصرفي لكونه كان مجرد وسيط إداري لنقل التدفقات المالية من الخزينة العمومية إلى المؤسسات الإقتصادية العمومية، وهذا ما إستدعى السلطات النقدية لإجراء إصلاحات مصرفية عميقة تجسدت في إصلاحات سنة 1986.

ثالثا: مرحلة 1986- 1989

شهدت هذه المرحلة إصلاحات جذرية للمنظومة المصرفية، وذلك بعد الصعوبات العديدة على المستوى الإقتصادي عامة، ولعل أهم ما جاء فيها:

1- الإصلاح المصرفي 1986: حيث تم إصدار القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والذي تضمن الإجراءات التالية:[1]

أ- تعريف وتنظيم صلاحيات النظام المصرفي؛

ب- إمتياز إصدار النقود التابعة للدولة والمخولة بصفة إستثنائية إلى البنك المركزي؛

ت- المخطط الوطني للقرض ونظام القرض؛

ث- إجراءات خاصة تتعلق بالضمانات والإمتيازات التي تتمتع بها هيئات القرض فيما يخص جلب رؤوس الأموال وعمولات أيام الدين لدى العملاء.

---

[1] محمد نور الدين محدادي، الجهاز المصرفي وإصلاحات نظام التمويل، مذكرة ماجستير فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 49.

والغرض من هذا القانون هو تجديد تنظيم النشاط النقدي والمالي وإحداث تغيرات على مستوى هياكل النظام البنكي إذ فرق بين البنك المركزي وبين هيئات القرض ذات الطابع العام وهيئات القرض المتخصصة.[1]

2- الإصلاح المصرفي 1988: جاء قانون 1988 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر، ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الإستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات.[2]

ويمكن إستنتاج العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون والتي تتمثل فيمايلي:[3]

أ- إعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المالي؛

ب- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كما يمكن لمؤسسات القرض الإقتراض من الجمهور على المدى الطويل أو الإقتراض الخارجي، وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

وعموما تميزت هذه المرحلة بمايلي:[4]

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها؛
- تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الإقتصاد الوطني؛

---

[1] القانون 86- 12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986، المادة رقم 02.

[2] كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 10، نوفمبر 2006، ص 341.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 195.

[4] قاسيمي آسيا، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 80.

- السماح للبنوك العامة بتقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل في إطار مخطط القرض؛
- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوظيف المصرفي؛
- إلغاء النظام المصرفي الخاص بترخيص الإستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة.

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض 1990

يعد الجهاز المصرفي الجزائري منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا أحد أهم الركائز التي تساهم في تحقيق التقدم والنمو الإقتصاديين، ونظرا للإختلالات والعجز الكبيرين اللذين عرفهما القطاع المصرفي في مرحلة التسيير المخطط مركزيا كان لابد من القيام بعملية إصلاح مصرفي ومالي لتفادي مثل هذه الإختلالات وكذلك لدعم الإتجاهات الجديدة والمتمثلة في التوجه نحو إقتصاد السوق.

أولا: قانون النقد والقرض

عرف الجهاز المصرفي تطورا ملحوظا منذ سنة 1990، والذي كان نتيجة المصادقة على قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، هذا الأخير يعد من أهم قانون تم المصادقة عليه منذ الإستقلال وأهم ما تضمنه قانون النقد والقرض تعزيز أكبر لإستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى بنك الجزائر، تعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الإقتصادي بعد

منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الإستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي.[1]

ويمكن توضيح المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض في النقاط التالية:

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: خلافا لما كان معمولا به قبل قانون النقد والقرض تبنى هذا الأخير مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية في إطار التخطيط المركزي للإقتصاد، حيث كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي على أساس كمي حقيقي فلم يكن هناك أهداف نقدية بحتة، لكن وفي إطار قانون 10/90 فقد أصبحت القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية.

وفي إطار هذا المبدأ يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيمايلي:[2]

أ- إستعادت البنك المركزي لدوره على رأس النظام النقدي المسوؤل الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

ب- تحريك السوق النقدي وتنشيطها وإحلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الإقتصادية؛

ت- إستعادت الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد إستعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة؛

ث- خلق وضع القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة؛

---

[1] سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة: أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد2، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص 14.

[2] نور الدين جليد، مرجع سابق، ص 26.

ج- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف المصارف وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: عرف نظام الإقتصاد الموجه الذي تبنته الجزائر منذ إستقلالها السياسي حالة تشابك وتداخل للصلاحيات بين الخزينة العمومية والسياسة النقدية وتداخل بين أهدافهما، حيث كانت الخزينة تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم خصوصا باللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد وهو ماجعل لها سيولة نسبية في الحصول على الموارد لتمويل عجزها.

فقد منح قانون النقد والقرض إستقلالية للبنك المركزي لتمويل عجز الخزينة ووضع لذلك قواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:[1]

أ- منح إستقلالية تامة للبنك المركزي؛

ب- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛

ت- تناقص إلتزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: حيث لم تصبح الخزينة المسوؤلة عن منح القروض لتمويل الإستثمارات العمومية بإستثناء تلك الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وأصبح الجهاز المصرفي هو المسوؤل عن منح القروض وهذا لتحقيق:[2]

أ- إستعادت البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية والتي على رأسها منح القروض؛

ب- تقليص إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛

---

[1] نور الدين جليد، مرجع سابق، ص 28.

[2] عادل زقرير، مرجع سابق، ص 132.

ت- أصبح توزيع القروض لايخضع إلى قواعد إدارية بل يركز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: عرفت السلطة النقدية سابقا تشتت بين وزارة المالية من جهة، وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية من جهة ثانية، هذا ما جعل قانون النقد والقرض يضع حدا لمثل هذا التشتت الذي عرفته السلطة النقدية لضمان تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف النقدية، وتتمثل هذه السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض.[1]

5- وضع جهاز مصرفي على مستويين: حرص قانون النقد والقرض على تكريس مبدأ وضع جهاز مصرفي على مستويين، حيث أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك وفق ما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي، وتواجده فوق كل المصارف فبإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط المصرفي، ومعايير تقييم هذا النشاط في إتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

ثانيا: تعديلات قانون 10/90

بعد مرور على أكثر من عشرية من الزمن على صدور قانون 10/90، ومن أجل ضمان فعالية البنك المركزي في تحقيق أهدافه المسطرة، فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات كمايلي:

1- الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض: يعتبر الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 أول تعديل لقانون النقد والقرض، حيث مس هذا التعديل وبصفة مباشرة

[1] نور الدين جليد، مرجع سابق، ص 191.

الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي فقط دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث قام هذا التعديل بالفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض

ويتم تسيير مجلس النقد والقرض كالآتي:[1]

أ- يستدعي المحافظ المجلس ويترأسه ويعد جدول أعماله؛

ب- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا؛

ت- لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في إجتماعات المجلس؛

ث- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناءا على إستدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعي للإجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه أو أربعة أعضاء منه.

2- الأمر 11/03: جاء الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض كآلية لإصلاح ما خلفه إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، وإعتبر بمثابة القانون الجديد الذي ألغى قانون النقد والقرض 10/90 في مادته 142، وكان ذلك ضمن إلتزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي وإستجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري وإعداد المنظومة البنكية للتكيف مع المقاييس العالمية.[2]

ويهدف هذا التعديل إلى:

---

[1] الأمر 01/01، المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، المادة 10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة في 28 فيفري 2001.

[2] شفيقة ضويفي، مرجع سابق، ص 137.

أ- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المصرفي وذلك من خلال:[1]

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية؛

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛

- تأمين مالي أحسن للبلد؛

- إعتماد إجراءات كفيلة لتحقيق سهولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

ب- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته: ويتجلى ذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، وكذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، ومن مهامه تسيير غرف المقاصة وكذا السهر على سير وسائل الدفع وسلامتها.[2]

وكذا تدعيم إستقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك، بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها.

ت- توفير أحسن حماية للبنوك والإدخار للجمهور: وهذا من خلال تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص إعتماد البنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل البنكي، وإنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع، بالإضافة إلى توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

---

[1] عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة "تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012، ص 124.

[2] الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 62، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

ث- تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر: إن الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر هي محل نزاع بينه وبين وزارة المالية، وبالتالي هدف الأمر 11/03 إلى تقليص هذه الصلاحيات وبالتالي تقليص إستقلالية بنك الجزائر التي تمتع بها وفقا لقانون النقد والقرض 10/90، كما يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثتها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.[1]

3- الأمر 04/10: جاء الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيمايلي:[2]

أ- تعزيز بشكل كبير الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوية الإرساء القانوني للإستقرار المالي لمهمة صريحة لبنك الجزائر؛

ب- إعطاء لبنك الجزائر صلاحيات واسعة جدا في مجال ضمان عمل ومراقبة وسلامة أنظمة الدفع المعتمدة؛

ت- إشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لايقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري؛

ث- دعم الإطار التنظيمي والقانوني لممارسة الرقابة المصرفية بشقيها الداخلي والخارجي والحرص على إحترام المؤسسات المصرفية للمبادئ والمعايير الدولية في مجال التسيير المصرفي.

---

[1] إدريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 32.

[2] العباس بهناس، أخضر بن أحمد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 4، العدد 7، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2013، ص 42.

4- القانون 17-10: جاء هذا القانون المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 في مادته الأولى ليتمم أحكام الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بالمادة 45 مكرر التي تنص على مايلي: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر إبتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة 5 سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة سندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية إحتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

المطلب الثالث: خصائص الجهاز المصرفي الجزائري وسبل تطويره

يتسم الجهاز المصرفي الجزائري بـ:[1]

- تعامل البنوك العمومية يرتكز على منح القروض للمؤسسات الإقتصادية؛
- تقديم خدمات بنكية بحيث الخدمات التي تقدمها لزبائنها ضعيفة، ففي الوقت الذي تقدم فيه البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لزبائنها فإن البنوك الجزائرية لاتصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة ب 40 خدمة؛
- المنافسة على كسب أكبر حصة من السوق للإستحواذ على أكبر قدر من الموارد ومنح أكبر حجم من القروض؛
- ضعف الإدخار بسبب إنخفاض معدلات الفائدة وتوفير الإستثمارات المربحة في السوق السوداء، بالإضافة إلى التهرب الضريبي، ما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية؛
- ضعف كفاءات العنصر البشري وعدم قدرته على إستعمال والأدوات المتطورة؛

[1] حنان سلاوتي، مرجع سابق، ص 231.

- نقص الوسائل المادية مقارنة بالإحتياجات الفعلية، مما يؤدي إلى الممارسة غير السليمة للعمليات البنكية ومحدودية نظام الإعلام الآلي الذي يمتاز بقلة الفعالية مع الأوضاع الإقتصادية الراهنة؛

لذلك يجب على المنظومة المالية وبصفة خاصة على الجهاز المصرفي التفكير في السبل والآليات الكفيلة لتعزيز مكانة البنوك وتقوية مراكزها المالية ودعم قدراتها التنافسية، من خلال:[1]

- ضرورة الإهتمام بتقوية قاعدة رأس المال للبنوك أو زيادة حجم أصولها وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عمليات الإندماج المصرفي؛
- التحول إلى البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة هامة في مواجهة المنافسة العالمية؛
- تعزيز وتقوية مكانة بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية التنظيمية وذلك في ظل المبادئ الرقابية الصادرة عن لجنة بازل الدولية؛
- تهيئة المناخ التشريعي الملائم مع المستجدات المصرفية الدولية؛
- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك وتوحيدها وفقا للمعايير الدولية؛
- تشجيع التوسع في عمليات الإندماج المصرفي خاصة مع الدول العربية والإفريقية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية؛
- توسيع دائرة المنافسة في مجال الخدمات المصرفية بالسماح للمؤسسات المالية غير المصرفية؛

---

[1] بلعزوز بن علي، هودة عبو، آفاق تطور النظام المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية مع الإشارة إلى النظام المصرفي الجزائري، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 5، العدد الأول، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 82.

- الدخول إلى السوق المصرفية مما سينعكس إيجابا على تطور الجهاز المصرفي وخلق نوع من الديناميكية؛
- العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب مما يتناسب مع عملية التحديث وتقنيات العمل المصرفي الحديث؛
- زيادة الوعي المصرفي والمالي وإزالة إحتكار الدولة لهذا القطاع.

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر

إن التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال أصبح في غاية الأهمية لبناء إقتصاد كفؤ قائم على المعرفة والمعلومات، كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين أداء الأنظمة المصرفية والعمليات المصرفية.

فالدولة الجزائرية واحدة من الدول التي سجلت جهود كثيرة وإتفاقات كبيرة من أجل تطوير قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجعله في قلب إستراتيجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فقد قامت بإنشاء وتنفيذ برامج طموحة في هذا المجال وخصصت أغلفة مالية ضخمة وطاقات بشرية معتبرة من أجل تدعيمه وترقيته.

المطلب الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والإتصال من المفاهيم التي رافقت الإقتصاد الرقمي، بإعتبارها عاملا حاسما في التحولات التكنولوجية وتأثيرها على مختلف القطاعات.

أولا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والإتصال

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والإتصال التكنولوجيا التي تدمج الحاسوب بالإتصالات السريعة العالية التي تربط البيانات التي تم تحميلها والصوت والفيديو بين المستخدمين للإستفادة منها في إتخاذ القرارات.[1]

كما تمثل مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم إسترجاعها وتوصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الإتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم أو إستقبالها من أي مكان في العالم.[2]

وبتعبير آخر تعتبر التكنولوجيا الناتجة عن التعاضد التكنولوجي بين تكنولوجيا معالجة المعلومات الممثلة في الحواسيب وغيرها وتكنولوجيا الإتصال الممثلة في وسائل نقل المعلومات.[3]

إذن يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والإتصال تشمل مجموع التكنولوجيات المستعملة من حواسيب، شبكات إتصال وأجهزة تداول المعلومات السلكية واللاسلكية ممثلة في أجهزة إتصال من هاتف، فاكس وأنترنيت التي تستخدم بغرض تحقيق مختلف المهام.

---

[1] الصديق بن بوزة، إيمان بن زيان، واقع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 34، جامعة باتنة 1، الجزائر، جوان 2016، ص 84.

[2] نسرين بن كيح، تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 08، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2017، ص 86.

[3] محمد زرقون، زينب شطيبة، تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتأثيرها على رضا زبائن المؤسسة المصرفية الجزائرية "دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ورقلة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 76.

ثانيا: دور وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال

لتكنولوجيا المعلومات والإتصال أهمية إستراتيجية ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية:[1]

1- تساعد على تحسين كفاءة العمل وخفض تكاليف التشغيل؛

2- تولد فرص عمل جديدة وترتبط بمعالجة المعلومات على نطاق واسع؛

3- تجذب المستثمرين والشركاء الإستراتيجيين؛

4- تحفيز إنشاء شركات إنتاج الأجهزة والبرمجيات؛

5- تنمية القطاعات الأخرى وتطويرها؛

6- قناة المعرفة وجميع أنواع المعلومات؛

7- توفير الإتصال الفوري مع سهولة التواصل وإجراء التعاملات؛

8- تخفيض تكاليف التعاملات وتحسين الإنتاجية.

إن التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال أصبح واضحا فنحن الآن نعيش عصر الإلكترونيات بالتالي يمكن تلخيص هذه التطبيقات فيمايلي:[2]

1- **البريد الإلكتروني (e-mail):** يعتبر أكثر تطبيقات الأنترنت شيوعا حيث أنه يحقق وسيلة للإتصال بأقل تكلفة، بالإضافة إلى إمكانية إرسال الرسائل على مدار 24سا؛

---

[1] عباس لحمر، عمار طهرات، واقع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الجزائر وسبل إندماجها في الإقتصاد الجديد، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مارس 2018، ص 39.

[2] حسين العلمي، خديجة عبيد، تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كأحد ركائز إقتصاد المعرفة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول إقتصاديات المعرفة والإبداع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2013.

2- **التجارة الإلكترونية:** هي تنفيذ النشاط الإقتصادي من بيع وشراء وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات عبر المجال الإلكتروني من خلال إيجاد روابط فعالة بين أطراف النشاط الإقتصادي؛

3- **الحكومة الإلكترونية:** تهدف إلى إتاحة وتوفير الخدمات الحكومية للمواطنين بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال تحقيقا للتميز والإرتقاء بكفاءة العمل الإداري وإرتفاع مستوى جودة الأداء الحكومي عن طريق إنجاز التعاملات إلكترونيا وتوفير الجهد والوقت والمال على المستوى الوطني؛

4- **التعليم الإلكتروني:** يتمثل في توفير الخدمات التعليمية على نطاق واسع عن طريق الوسائل المتعددة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، حيث تستخدم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين جودة التعليم وتطويره من خلال تحسين المعرفة، فيتم تحضير الدرس بإستخدام أنظمة هذه التكنولوجيا وأيضا بإستخدام بيداغوجيا سهلة توصل المعلومة بوضوح وبساطة؛

5- **الصحة الإلكترونية:** يمكن تقديم الخدمات الصحية عن طريق الإتصالات المتنقلة وتطبيقات وسائط التواصل الإجتماعي، فالأطباء يتمكنون من تقييم وعلاج الحالات المرضية من مواقع بعيدة عن طريق التفاعل مع المريض بالوسائط المتعددة في الوقت الحقيقي؛

6- **التوظيف الإلكتروني:** هي خدمة شبكية تستخدم تكنولويجا المعلومات والإتصال المتاحة من طرف المؤسسة لطرح الوظائف الشاغرة المتوفرة لديهم بهدف إستقطاب مواهب وكفاءات خارجية لإختيار مرشحين ملائمين؛

7- **البيئة الإلكترونية:** هي تلك الخدمات التي توقعها تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بغرض حماية البيئة من الأخطار المحدقة بها وحماية الأفراد والمجتمعات منها؛

8- الزراعة الإلكترونية: هي مجال حديث الظهور ضمن العلوم الزراعية ويشير المصطلح إلى تطوير الخدمات الزراعية من خلال دعم وتبادل المعلومات عبر شبكة الأنترنت.

ثالثا: مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر

يحتاج بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال للرصد المستمر لمجموعة من المؤشرات والتعاملات التي تسمح بقياس وتقدير تطور أي مجتمع في دفع عجلة تنميته الإقتصادية، فضرورة إختيارها يساعد متخذي القرار على متابعة وتحليل التقدم المحرز في بناء هذا القطاع، فهذه المؤشرات هي الأداة التي تسعى الدول لزيادة كفاءتها، ولعل من أهم هذه المؤشرات في الجزائر نجد:

1- مؤشر شبكة الهاتف الثابت

أولت الجزائر أهمية كبيرة لتحديث الشبكة العامة للإتصالات، وبصفة عامة فإن شبكة الهاتف الثابت بالجزائر تغطي كامل التراب الوطني وتعتمد في ذلك على شبكة واسعة من التقنيات الحديثة.

حيث أكدت سلطة ضبط البريد والإتصالات في التقرير السنوي لها أن العدد الإجمالي للمشتركين في الهاتف الثابت شهد تطور من 2014 إلى 2017، وفيمايلي جدول يبين عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت.

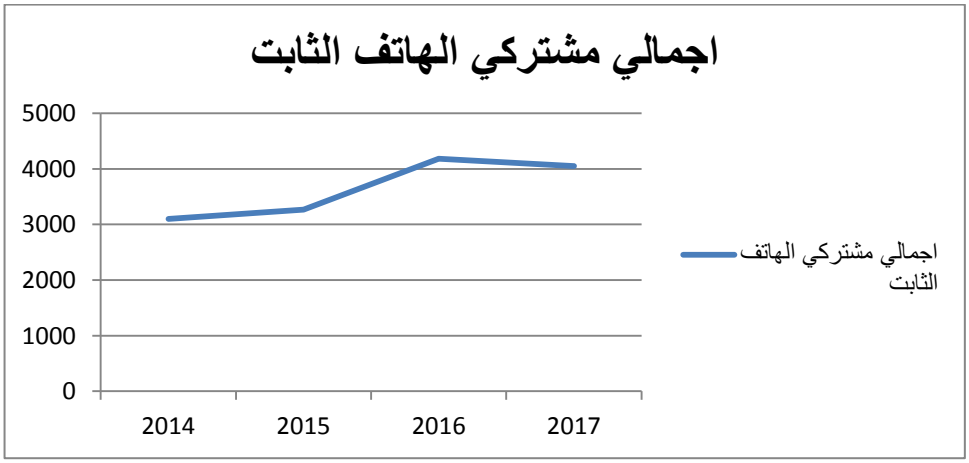
الجدول رقم 29: تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر

الوحدة: ألف مشترك

	2014	2015	2016	2017
اجمالي مشتركي الهاتف الثابت	3099	3268	4182	4051
نسبة التطور	/	%5.45	%27.97	%3.13-

المصدر: سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt*، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017

الشكل رقم 15: تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 29

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر في تزايد مستمر من سنة لأخرى نظرا لربط أجهزة الإعلام الآلي بالانترنيت التي تتطلب الاشتراك في خطوط الهاتف الثابت، في حين أن سنة 2017 شهدت انخفاضا في عدد المشتركين ليستقر فوق عتبة الأربعة ملايين مشترك ويمكن تفسير هذا الانخفاض بتوجه أفراد المجتمع لاستعمال الانترنيت عن طريق الهاتف النقال خاصة بعد دخول تقنية 4G.

* ARPT: هيئة مستقلة للبريد والإتصالات الإلكترونية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتم إنشاؤها في إطار القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 جمادى الأول عام 1421 الموافق لـ 5 أوت 2000، تحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

2- مؤشر شبكة الهاتف النقال

لقد تطور سوق الهاتف النقال في الجزائر بشكل مذهل في فترة وجيزة غير أنه يتميز بالاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة الأخيرة وعليه أصبحت سوق الإتصالات الجزائرية سوق متعددة المتعاملين، ويمكن توضيح تطور شبكة الهاتف النقال في الجدول التالي:

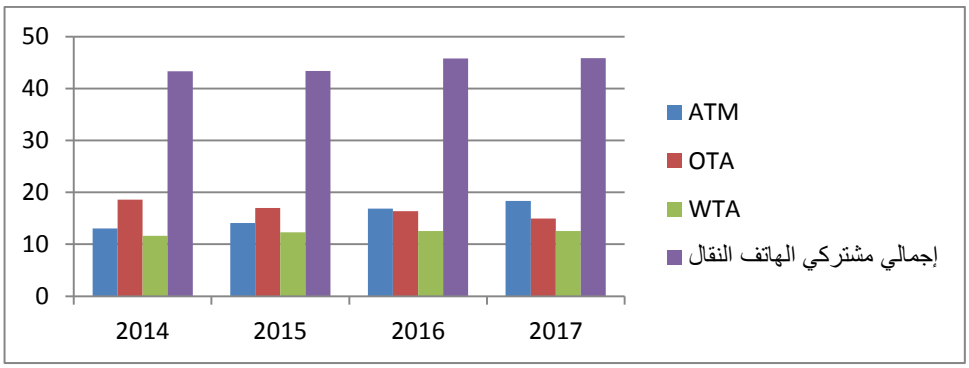
الجدول رقم 30: تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب نوع مؤسسة الاتصال وطريقة الدفع

	2014	2015	2016	2017
عدد مشتركي ATM	13.022.295	14.087.440	16.885.490	18.365.148
عدد مشتركي OTA	18.612.148	17.005.165	16.360.904	14.947.870
عدد مشتركي WTA	11.663.731	12.298.360	12.571.452	12.532.647
عدد مشتركي الدفع المسبق	38.502.333	39.296.986	41.197.999	41.943.543
عدد مشتركي الدفع البعدي	4.795.841	4.093.979	4.619.847	3.902.122
إجمالي مشتركي الهاتف النقال	43.298.174	43.390.965	45.817.846	45.845.665

المصدر: سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt*، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017

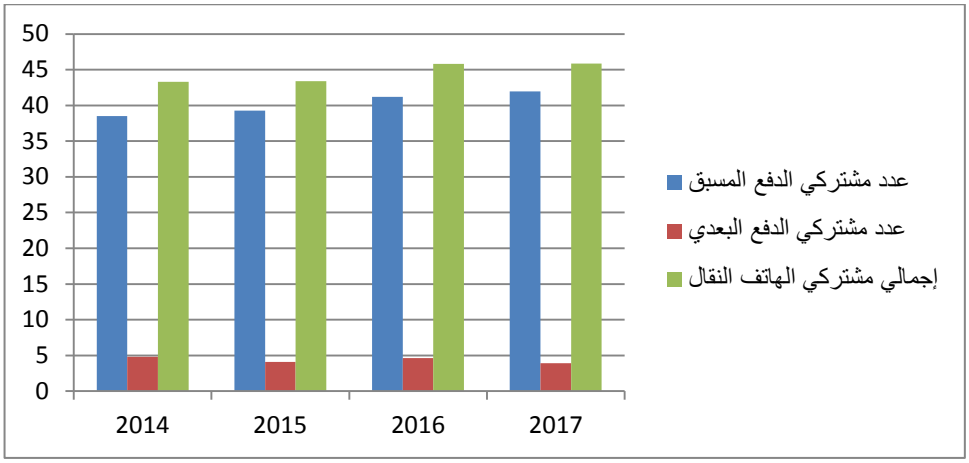
وبناء على الجدول أعلاه يمكن تفصيل تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال في الجزائر في الفترة 2014-2017 من خلال الشكلين المواليين:

الشكل رقم 16: تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب نوع مؤسسة الاتصال



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 30

الشكل رقم 17: تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب طريقة الدفع



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 30

شهد عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر استقرارا نسبيا في العدد الاجمالي للمشتركين حيث سجل ارتفاعا طفيفا من سنة لأخرى ونفس الملاحظة بالنسبة لمشتركي مؤسسة الوطنية للإتصالات غير أن مؤسسة أوراسكوم تيليكوم سجلت تراجعا قدر بحوالي مليون مشترك من سنة لأخرى والعكس بالنسبة لمؤسسة إتصالات الجزائر موبيليس التي سجلت تزايدا في عدد مشتركيها فاق المليون مشترك في كل سنة، أما فيما يخص طريقة الدفع فهناك تزايدا طفيفا في مشتركي الدفع المسبق من سنة لأخرى وتذبذب في مشتركي الدفع البعدي.

3- مؤشر شبكة الأنترنت

دخلت الأنترنت أول مرة في الجزائر عام 1993 عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST وهو مركز للأبحاث تابع للدولة الجزائرية.

وفي عام 1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 الذي بموجبه أنهى إحتكار خدمة الأنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، وفي نفس العام ظهرت أولى شركات

التزويد الخاصة وإرتفعت أعداد الشركات التي تزود العملاء إلى 18 شركة بحلول شهر مارس سنة 2000.[1]

والجدول التالي يبين مشتركي أنترنت الهاتف الثابت حسب طبيعة نوع التكنولوجيا:

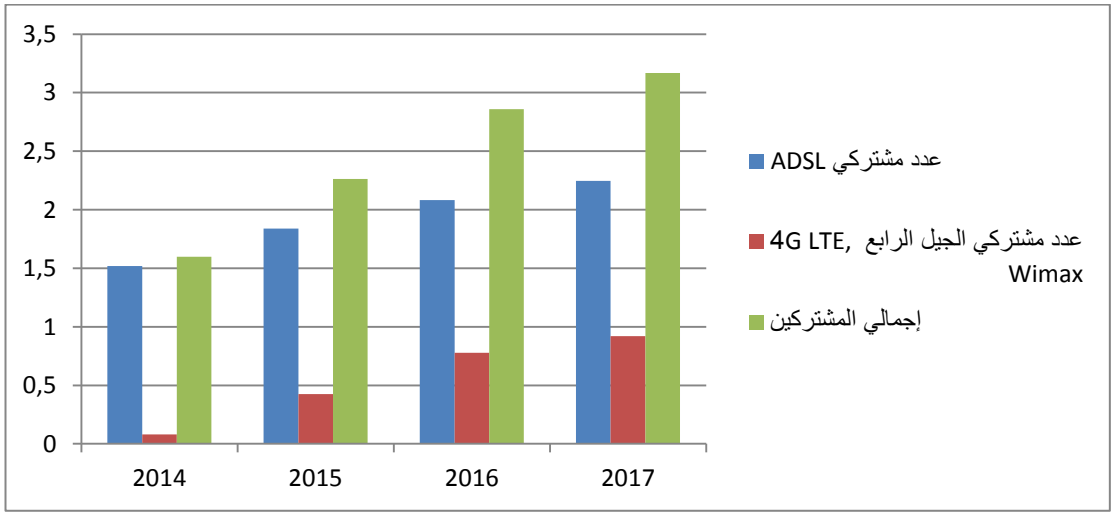
الجدول رقم 31: مشتركي أنترنت الهاتف الثابت حسب طبيعة نوع التكنولوجيا في الجزائر

الوحدة: مليون مشترك

	2014	2015	2016	2017
عدد مشتركي ADSL	1,519	1,838	2,083	2,247
عدد مشتركي الجيل الرابع 4G LTE, Wimax	0,081	0,425	0,777	0,921
إجمالي المشتركين	1,599	2,264	2,860	3,168
نسبة التطور	/	%41,55	%26,36	%10,75

المصدر: سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt*، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017

الشكل رقم 18: مشتركي أنترنت الهاتف الثابت حسب طبيعة نوع التكنولوجيا في الجزائر



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 31

[1] إبراهيم بختي، الأنترنت في الجزائر، مجلة الباحث، العدد01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 31.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن مشتركي أنترنيت الهاتف الثابت في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث تضاعف عدد المشتركين بين سنتي 2014 و2017 ليصل إلى حوالي 3,2 مليون مشترك من بينهم 2,25 مليون مشترك في خدمة ADSL والباقي مشتركوا خدمة 4G LTE و Wimax.

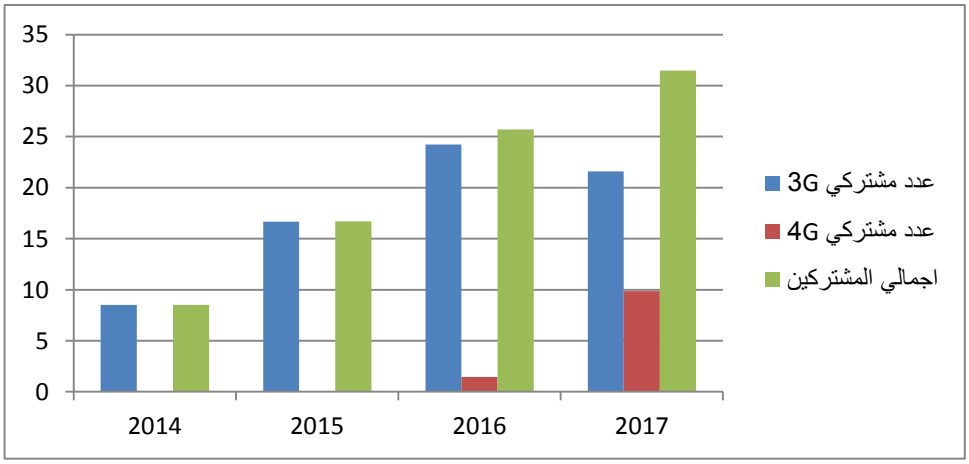
أما فيما يخص مشتركي أنترنيت الهاتف النقال فهي مفصلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 32: مشتركي أنترنيت الهاتف النقال حسب طبيعة التكنولوجيا في الجزائر

	2014	2015	2016	2017
عدد مشتركي 3G	8.509.053	16.684.697	24.227.985	21.592.863
عدد مشتركي 4G	–	–	1.464.634	9.867.671
اجمالي المشتركين	8.509.053	16.684.697	25.692.619	31.460.534

المصدر: سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt*، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017

الشكل رقم 19: مشتركي أنترنت الهاتف النقال حسب طبيعة نوع التكنولوجيا في الجزائر



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 32

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن مشتركي أنترنيت الهاتف النقال في تزايد مستمر وبوتيرة متسارعة حيث تضاعف عدد المشتركين بين سنة 2014 و2015 من حوالي 8 مليون

مشترك إلى 16 مليون مشترك ليتضاعف هذا العدد مرة ثانية ليصل لحوالي 32 مليون مشترك سنة 2017، غير أنه لوحظ تراجع عند مشتركي 3G سنة 217 مقارنة مع سنة 2016 بعدما كان في تزايد في السنوات السابقة وهذا أمر منطقي يفسر بدخول تقنية 4G سنة 2016 وتوجه مشتركي 3G إليها على اعتبار هذه التقنية توفر سرعة تدفق أكبر وخدمات أكثر تطورا وحجم أنترنيت أكبر.

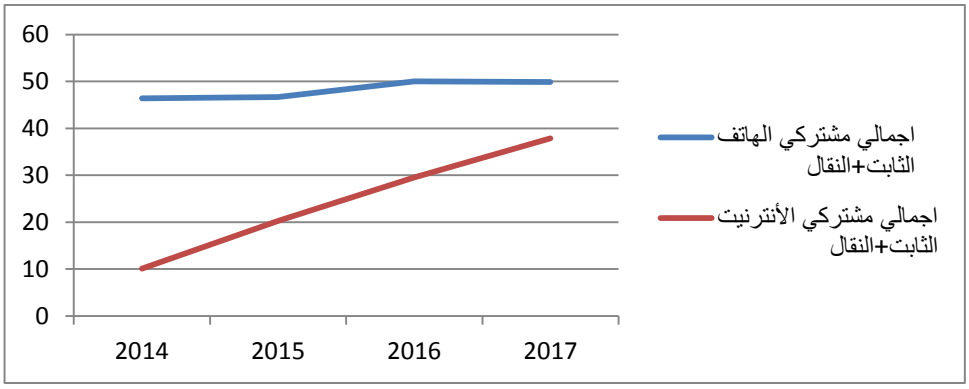
وفيما يلي جدول يلخص واقع قطاع الإتصال في الجزائر.

الجدول رقم 33: ملخص لواقع قطاع الإتصال في الجزائر

	2014	2015	2016	2017
اجمالي مشتركي الهاتف الثابت+النقال	46.397.174	46.658.965	49.999.846	49.896.665
اجمالي مشتركي الأنترنيت الثابت+النقال	10.108.591	20.283.886	29.539.110	37.83.425
طول الألياف البصرية	61556	70700	76514,56	81872
عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	1229	1321	1477	1541

المصدر: سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt*، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017

الشكل رقم 20: اجمالي مشتركي الهاتف والانترنيت في الجزائر



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم 33

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن عدد مشتركي الأنترنيت الثابت والنقال في تزايد مستمر رغم أن اجمالي مشتركي الهاتف تراجع في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وذلك راجع لتراجع في عدد مشتركي الهاتف الثابت، أما فيما يخص عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية فقد تواصلت لتشمل آخر 64 بلدية سنة 2017 وبهذا تم ربط كل بلديات الوطن المقدرة بـ 1541 بلدية.

المطلب الثاني: أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر

إن ما يميز العمل المصرفي هو الإعتماد على التكنولوجيا بغرض تحديث وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية والرفع من كفاءة أدائها، والجزائر تسعى لتكثيف إستخدام تقنيات المعلومات والإتصال في البنوك من خلال إستحداث بعض الأنظمة الجديدة التي تكون لها صفات معينة وهذا من أجل تلبية المعايير الدولية.

أولا: نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS

عرفت عملية عصرنة أنظمة الدفع إنشاء أنظمة تختص بالمعالجة الآلية والفورية لوسائل الدفع.

1- تعريف نظام ARTS:

يعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل الذي وضعه بنك الجزائر بنظام التسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل الذي يقوم به المشاركين في هذا النظام،[1] وهو نظام يخص ما يلي:[2]

---

[1] النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 المتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2006.

[2] وهيبة عبد الرحيم، وسائل الدفع التجارية في الجزائر "الوضعية والآفاق"، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2011، ص 44.

– الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي بما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والإحتياطي الإجباري بتقليل المخاطر التنظيمية؛

– المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد؛

– تنظيم الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال كالبورصة والسوق النقدي بما يحسن ويزيد من تطويرها.

2– أهمية نظام ARTS:

يكتسي هذا النظام أهمية بالغة في النظم المصرفية الحديثة، ويمكن حصر أهميته فيمايلي:[1]

– تسوية عمليات الدفع في وقت حقيقي؛

– يحد من المخاطر المنتظمة ومخاطر السيولة والإئتمان؛

– تلبية مختلف إحتياجات المستعملين بإستخدام نظام الدفع الإلكتروني؛

– تقليص آجال التسوية وتشجيع إستعمال النقود المصرفية؛

– تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات؛

– جعل نظم الدفع في الدول النامية تتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛

– تقوية العلاقات بين المصارف وتشجيع ولوج المصارف الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية.

---

[1] كريمو دراجي، زهير بن دعاس، تحليل تطور إستخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2، المدرسة العليا الوطنية للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 56.

3- المشاركون في نظام ARTS:

يوجد في هذا النظام نوعين من المشاركين:[1]

أ- المشارك المباشر: هو الذي يملك حساب تسوية في هذا النظام وتنطبق عليه قاعدة plate forme "مشارك" والمرتبط بالنظام؛

ب- المشارك غير المباشر: هو الذي يملك حساب تسوية في نظام ARTS، ولكن لا يتعامل مع هذا النظام إلا بوساطة المشارك المباشر الذي يلتزم ببنود هذه القاعدة.

4- أهداف نظام ARTS:

يهدف إلى تحقيق عدة أهداف منها:[2]

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفي؛
- تخفيض مخاطر الدفع وتقليص المدة بين البنوك؛
- ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية؛
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

---

[1] عبد القادر شلالي، مولود قنوش، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر "مكوناته وأهدافه وإدارة مخاطره"، الملتقى الوطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي في الجزائر، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

[2] أحمد زغدار، كلثوم حميدي، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 2، العدد 9، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 12.

5- مبادئ تشغيل نظام ARTS:

يقوم هذا النظام على المبادئ التالية:[1]

أ- المشاركين: المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر، فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية المؤسسات المصرفية والمالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية؛

ب- العمليات التي يعالجها النظام: يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية والمشاركين عامة، وذلك على النحو التالي: عمليات ما بين المصارف يتم من خلالها مختلف التحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة، كذلك يعالج هذا النظام عمليات بنك الجزائر الذي يعتبر المشارك الوحيد القادر في حدود إختصاصه توجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين؛

ت- تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية: إن المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشاركين، تعمل أساس مبدأ "الكل أو لا شيئ"، وفي حالة إستحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية وعلى الراغب أن يعيد العملية وفي وقت لاحق؛

ث- حسابات التسوية: إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته بإسم كل مشارك حسابات تسوية تقسم إلى حسابات فرعية،وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر، والتسويات التي تتم عن طريق النظام.

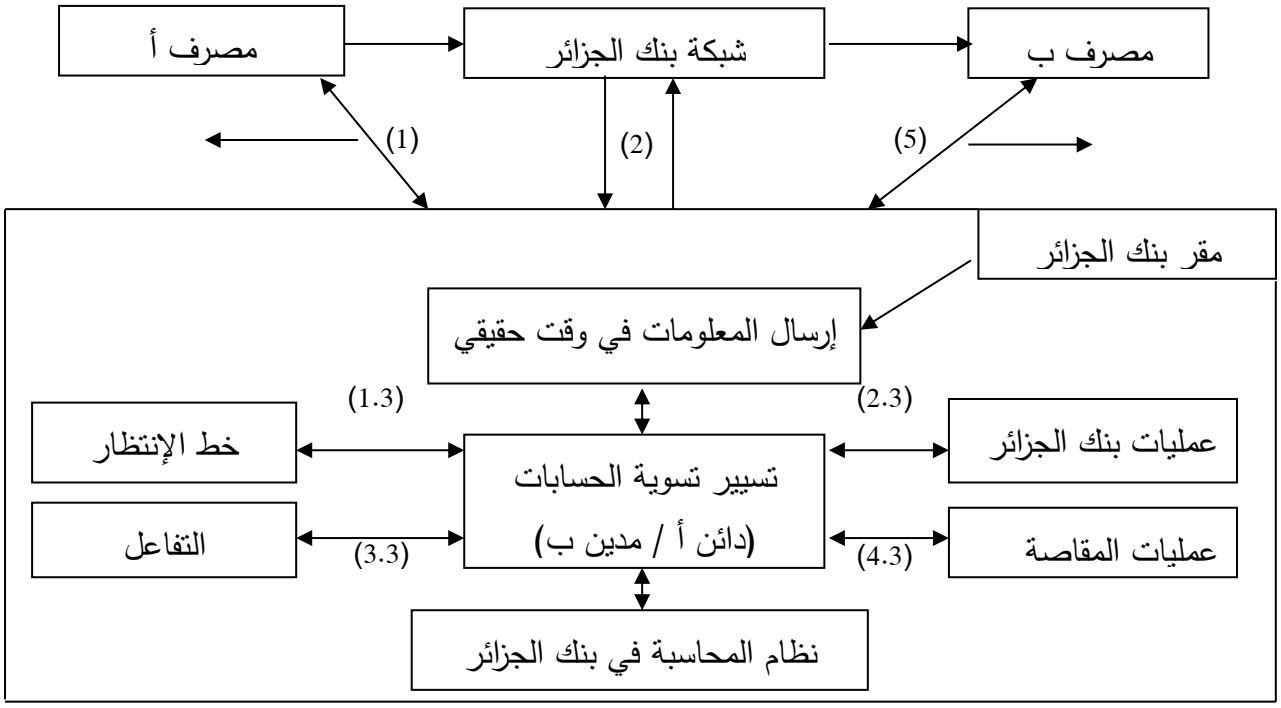
---

[1] كمال آيت زيان، حورية آيت زيان، الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي الخامس حول: نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاديلفيا، عمان، الأردن، يومي 4-5 جويلية 2007، ص 8.

حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني، يطبق في هذا المبدأ "أول من يدخل أول من يخرج" مع الأخذ بعض الأولويات كعمليات بنك الجزائر المبالغ المخصصة للمقاصة أوامر مستعجلة بطبيعتها.

ويمكن توضيح نظام ARTS في الشكل التالي:

الشكل رقم 21: تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي



Source: Abdelhamid Hadj Araba, les risques liés aux systèmes de paiement, media banque, le journal interne de la banque d'Algérie, n° 81, décembre 2005/ janvier 2006, p 13.

ثانيا: نظام المقاصة الإلكترونية ATCI

إن الدافع لإنشاء نظام متطور لإتمام عمليات المقاصة بين البنوك عن بعد هو تغيير وضعية النظام القائم على الإستخدام الواسع للشبكات الذي طغى على بقية وسائل الدفع الأخرى وتبادلها المادي بين المتعاملين في غرفة المقاصة المحلية مما يجعلهما عرضة للسرقة، الضياع، أو التلف.

1- تعريف نظام ATCI:

هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام (صكوك، تحويل، إقتطاع، عمايات السحب والدفع بالبطاقات البنكية)، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية والبرمجيات المختلفة.[1]

يمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة وفق المعايير الدولية، ويهدف للتحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن.[2]

2- أهداف نظام ATCI:

يهدف هذا النظام إلى:[3]

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية؛
- تقليص آجال المعالجة، قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه خمسة أيام على أن يتم اختزال هذه المدة لثلاث أيام ثم يومين؛
- تأمين أنظمة الدفع العام؛
- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك؛
- مواجهة عملية تبييض الأموال.

---

[1] ميادة بلعايش، حياة بن إسماعين، مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 16.

[2] ليندة بوزرورة، رابح زبيري، آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 16، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2016، ص 22.

[3] عبد الصمد حوالف، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، أطروحة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص 78.

3- خصائص نظام ATCI:

يتميز نظام المقاصة الإلكترونية بـ:[1]

- أنه نظام للإعلام الآلي مركب في محلات بنك الجزائر؛
- يعتبر محمي ذاتيا عن طريق تعريف الحدود القصوى المرخص بها للأرصدة المتعددة الجوانب المدينة التي يراقبها باستمرار ويرسل رسائل إنذار للقائم بإدارة النظام وللمشتركين المعنيين، وإحالة فيما إذا كان الرصيد المدين لمصرف ما إقترب من الحد المرخص به؛
- يعتبر مؤمن ضد المخاطر المعلوماتية بإعتباره مجهز بنظام للنجدة عن بعد ضد الحرارة والبرودة؛
- يعتبر محمي ضد مخاطر الإحتيال بالنظر إلى أن المبادلات يتم إجراؤها عن طريق تحويل مجموعة من بطاقات المعلومات المؤشرة والمشفرة والموقعة وفقا لبروتوكول مؤمن موجه من مرشد مدمج ومع أرضية التوصل أو الربط.

4- العمليات التي يقوم بها نظام ATCI:

تقوم المقاصة الإلكترونية بالعمليات التالية:[2]

- تسيير التحصيلات المحولة من طرف المشتركين؛
- تسيير عميات التحصيلات المرجعة في نهاية كل حصة أو جلسة للمقاصة؛
- نشر التحصيلات المرجعة من طرف المشترك المرسل إليه؛
- تسيير المخاطر المالية لكل عمليات الدفع فيما بين المصارف؛

---

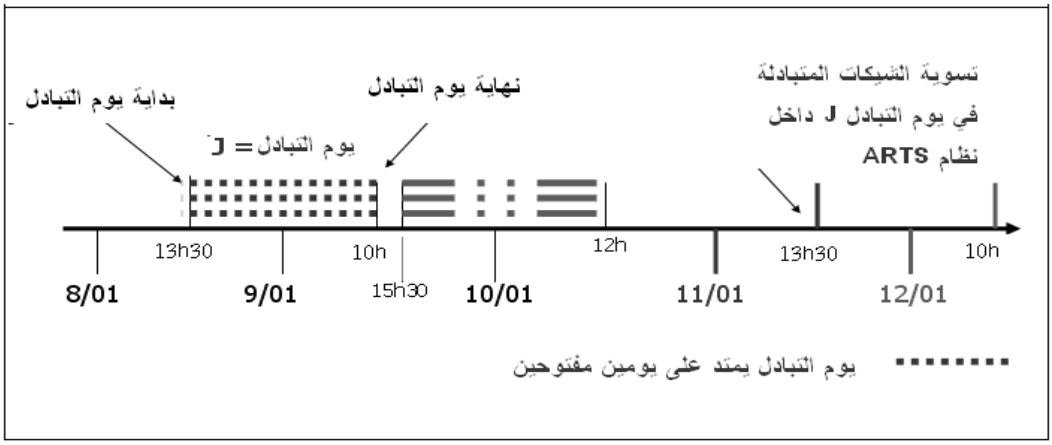
[1] محمد يدو، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2007، ص 110.

[2] محمد يدو، مرجع سابق، ص 110.

- حساب أرصدة التسوية؛
- تزويد المشتركين بالمعلومات التقنية والمالية.

وفيما يلي شكل يبين سير معالجة العمليات في نظام المقاصة الإلكترونية.

الشكل رقم 22: سير معالجة العمليات في نظام ATCI



المصدر: العاني ايمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007، ص 239.

ثالثا: نظام التحويلات المالية الإلكترونية EFT

يعرف نظام التحويلات المالية الإلكترونية EFT بعملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة والمدينة) إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر، وأجهزة المودم عوضا عن إستخدام الأوراق.[1]

يعتبر هذا النظام جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الأنترنت، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات، ويمتاز هذا النظام بدرجة عالية من الأمن وسهولة الإستخدام والموثوقية، كما يتيح هذا النظام

[1] www.Itep.com consulté le 13/3/2018.

تسوية المدفوعات التي تتم عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الإلكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات.[1]

1- إجراءات عملية التحويل المالي الإلكتروني:

تنفذ عملية التحويل الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة (التاجر)، ويمكن هذا النموذج من إقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا).

ويختلف نموذج التحويل الإلكتروني عن الشيك في صلاحيته التي تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم لتوفير البرمجيات اللازمة للتحويلات.

ولإتمام عملية التحويل المالي الإلكتروني نميز حالتين:

أ- وجود وسيط:

يقوم العميل ببناء وإرسال تحويل مالي عن طريق المودم إلى الوسيط وبدون هذا الأخير يجمع التحويلات المالية ويرسلها إلى دار المقاصة المالية الآلية التي ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل، ويقارن بنك العميل التحويل المالي برصيد العميل، وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل.

أما إذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي، فعندها يتم إقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

---

[1] محمد زيدان، دور التسويق في القطاع المصرفي "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 89.

ب- عدم وجود وسيط:

في حالة تنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية دون المرور بوسيط يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر وعندها يقوم العميل بإعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصادق لصالح التاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الإعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي بدورها ترسل الإعتماد إلى البنك لإقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد، وتحويله إلى حساب التاجر وعندها لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصادق يضمن ذلك.

2- منافع نظام التحويلات المالية الإلكترونية:

إن لنظام التحويلات المالية الإلكترونية منافع لكل من البنوك والعملاء وتجار التجزئة، نوجزها فيمايلي:

أ- تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية: قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف الخدمات المصرفية من خلال:[1]

- تقليل أو إلغاء الخدمات التي تقدمها الصناديق المتعلقة لتجميع الشبكات؛
- تخفيض خسائر منح الإئتمان؛
- تقليل مصاريف معالجة الشيكات إلى الحد الأدنى نتيجة عدم إستخدام الشيكات الورقية وإنخفاض مصاريف المعالجة بالنسبة للشركات؛
- تقليل الخدمات التي تقدمها البنوك لتسوية الحسابات الجارية مع الشركات والأفراد، لأن إدخال النظام الإلكتروني يحل محل إستخدام الشيكات الورقية من عمليات الدفع التي تتم

[1] عصام فهد العربيد، دراسات في محاسبة البنوك التجارية والبورصات، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001، ص 164.

من شركة لشركة أخرى أو من الشركة إلى العملاء، وتقل طبقا لذلك الحاجة لإعداد كشوف تسوية الحسابات بمقدار إستخدام النظم الآلية.

ب- تنظيم الدفعات: بحيث يكفل الإتفاق على وقت إقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم الدفعات بشكل رسمي في الوقت المحدد.

ت- تيسير العمل: حيث ألغت المقاصة الآلية حاجة العميل والمستفيد لزيارة المصرف لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.[1]

ث- السلامة والأمن: إن التعامل عن طريق المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية يقلل من الخوف و سرقة الصكوك الورقية، والحاجة إلى تنقل الأموال السائلة.

ج- زيادة رضا العملاء: نتيجة سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وإنخفاض تكلفتها فهي بذلك تحقق رضا العملاء والتزويد من تواجد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.[2]

ح- تقليل الأعمال الورقية: وذلك من خلال تقليل الإعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من التعاملات الورقية وإعداد كشوف الحسابات.

خ- توفير المصاريف: قللت شبكة المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة.

المطلب الثالث: الوسائل والخدمات الإلكترونية في الجزائر

في ضوء إكتساح إستخدام التكنولوجيا وإنتشار التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية إبتكار وسائل وخدمات دفع إلكترونية حديثة تجمع بين السرعة والفعالية التي تتطلبها البيئة التجارية لهذه البنوك.

---

[1] هارون بوالفول، علي العمري، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلتكرونية، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017.

[2] نوال بن عمارة، مرجع سابق.

أولا: وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

إتخذت وسائل الدفع الإلكترونية أشكالا عدة في الجزائر تتلاءم مع طبيعة التعاملات عبر الأنترنت ومنها:

- البطاقات المصرفية؛
- التحويلات المالية الإلكترونية؛
- الشيكات المصرفية الإلكترونية.

1- البطاقات المصرفية: توجد عدة أنواع من البطاقات المصرفية في الجزائر أهمها:

- بطاقة فيزا العالمية بنوعيها الفضية والذهبية؛
- البطاقة البيبنكية.

شرعت البنوك الجزائرية بالتعاون مع شركة SATIM* في تجسيد تطبيق مشروع الدفع بواسطة البطاقات، ونتيجة لهذا ظهرت البطاقة البيبنكية المشتركة ما بين البنوك CIB والتي تسمح لحاملها القيام بعدة عمليات سحب لدى الموزع الآلي للأوراق النقدية وتسوية عمليات الشراء والخدمات من خلال آلات الدفع الإلكترونية التابعة لهذه البنوك، وهي حاليا بطاقة مشتركة بين كل البنوك المساهمة في هذه الشركة وصالحة فقط على مستوى القطر الوطني وهناك نوعان من هذه البطاقة وهما:[1]

أ- بطاقة CIB CLASSIC: هي بطاقة نقدية وبلوحة مغناطيسية تمنح للزبائن ذوي الدخل المتوسط، أي الذين يتقاضون دخل شهري والحد الأقصى الذي يمكن أن يتصرف فيه الزبون

---

* شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية أنشأت في 25 مارس 1995، برأسمال 267 مليون دينار جزائري، فهي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية، ويساهم في رأسمالها كل من بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية.

[1] الموقع الرسمي لشركة تألية الصفقات النقدية البنكية: www.satim.dz consulté le: 13/11/2018

في هذه الحالة يحدد بـ 80% من دخله حسب الرصيد، وتبقى 20% كأمان حيث لا يستطيع الزبون التصرف فيها.

ب- بطاقة CIB GOLD: هي بطاقة نقدية بلوحة مغناطيسية لونها ذهبي توجه للزبائن ذوي الدخل المرتفع، أي أن يكون أكثر من 40000 دج والحد الأقصى الذي يمكن أن يتصرف فيه الزبون في هذه الحالة محدد ب 70% من دخله وحسب الرصيد، وتبقى 30% كأمان.

والجدول الموالي يبين عدد البطاقات المصرفية المتداولة في الجزائر:

الجدول رقم 34: إحصائيات حول عدد البطاقات المصرفية المتداولة في الجزائر

	2014	2015	2016	2017
عدد البطاقات المصدرة	655.581	556.152	804.674	619.935
عدد البطاقات المتداولة				
- بطاقة CIB CLASSIC	-	-	1.262.265	1.393.692
- بطاقة CIB GOLD	-	-	187.345	204.615
المجموع	-	-	1.449.610	1.598.307

المصدر: المديرية العامة لشركة تألية الصفقات البنكية والنقدية SATIM

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب من سنة لأخرى في عدد البطاقات المصدرة حسب الطلب، ففي سنة 2014 بلغ عدد البطاقات المصدرة إلى 655581 بطاقة لينخفض إصدار البطاقات سنة 2015 لـ 556152 بطاقة، ثم سنة 2016 يرتفع عدد هذه البطاقات لـ 804674 بطاقة لينخفض مرة أخرى سنة 2017 لـ 619935 بطاقة، غير أن العدد الإجمالي للبطاقات المتداولة في الجزائر إرتفع سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 من 1449610 إلى 1598307 بطاقة بينما في السنوات السابقة لم يتم تحديد دقيق لعدد البطاقات المتداولة في الجزائر.

2- التحويلات المالية الإلكترونية: هي عملية منح ترخيص لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضا عن إستخدام الأوراق.

3- الشيكات المصرفية الإلكترونية: هو عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك، إسم المستفيد وإسم من أصدره وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة وتعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثلة في جهة التخليص (البنك)، الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك[1].

والجدول الموالي يبين عدد الشيكات في الجزائر.

الجدول رقم 35: عدد الشيكات في الجزائر

	2014	2015	2016	2017
عدد الشيكات	1.243.568	1.269.496	1.369.388	1.352.052

المصدر: المديرية العامة لشركة تألية الصفقات البنكية والنقدية SATIM

[1] عاشور مزريق، صورية محمودي، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2008.

ثانيا: الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر

نظرا لخوض البنوك عالم الصيرفة الإلكترونية كضرورة حتمية أوجبتها ظروف السوق بات لزاما على هذه الأخيرة تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومن أهم هذه الخدمات نذكر منها:[1]

- طلب دفتر الشيكات؛
- طلب كشف للعمليات المصرفية؛
- سعر الصرف للعملات؛
- الإطلاع على سير العمليات؛
- تقديم خدمات الإستشارة وخدمات الحيطة من مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

1- خدمة E-BANKING: يمكن لأي شخص الحصول على هذه الخدمة البنكية الإلكترونية بعد إثبات شرعية بتشكيل رقم التعريف المسلم له من البنك، وكلمة السر الشخصية، ويلتزم مستعمل البنك الإلكتروني فورا عند حصوله على كلمة السر الأولية بتغييرها بصفة منتظمة ويعتبر الشخص الذي تم التعرف عليه من البنك من خلال تشكيلة شرعيته، أي أنه مرخص له اللجوء إلى الخدمات البنكية الإلكترونية وبالتالي يمكن للبنك أن يسمح له بذلك في إطار العمليات المبينة في العقد دون اللجوء إلى أي تحقيق.

2- خدمة البريد الإلكتروني: إذا كان للعميل أي إستفسارات أو مشاكل عليه إستخدام البريد الإلكتروني الخاص للبنك.

---

[1] مواقع المصارف التالية:
www.bdl.dz, www.cpa-bank.net, www.bea.dz, www.badr-bank.net, www.arabbank.com تاريخ الإطلاع: 2019/3/8.

3- **خدمة E-SWITCH:** تسمح هذه الخدمة على الربط بين شبكة المصرف الواحد، حيث يمكن للعميل من السحب والإيداع والتحويل في أي فرع من فروع المصرف وتتميز هذه الخدمة بدرجة عالية من الحماية والأمان.

4- **خدمة الهاتف المحمول المصرفي:** وهي الخدمة التي تتم من خلال التليفون المحمول وتعتمد على إقامة قناة إتصال مباشرة بين المصارف والعميل عن طريق تقنية WAP، وذلك بإستخدام الأنترنت من خلال التليفون المحمول، ويتم تركيب كارت ذكي داخله يحمل إسما ويسمح لصاحبه بالإتصال بحسابه المصرفي وإجراء التعاملات المصرفية المختلفة[1].

ولعل من القنوات الإلكترونية التي تقدم من خلالها هذه الخدمات المصرفية الإلكترونية:

أ- **عن طريق الأنترنت:** حيث يمكن معرفة الحسابات الخاصة، وهو متوفر 7/7 أيام و24/24 سا.

ب- **عن طريق آلات الصراف الآلي ATM:** هي عبارة عن محطات طرفية إلكترونية متصلة بالحاسب الآلي للمصرف، من خلالها تقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية دون مساعدة من موظف المصرف وهي من الأكثر الوحدات الإلكترونية شيوعا وإستخداما.

ت- **عن طريق نهائيات الدفع TPE والموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB:** وهي عبارة عن حاسبات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى والتي تكون على إتصال مباشر بالحاسب الآلي المصرف.

والجداول الموالية تبين تطور كل من أجهزة DAB و TPE على مستوى البنوك الجزائرية.

---

[1] العطرة دغنوش، إستخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي "حالة البنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 139.

الجدول رقم 36: تطور أجهزة TPE في الجزائر

	2014	2015	2016	2017
إجمالي عدد أجهزة TPE	2.737	3.049	5.049	11.985
عدد عمليات الدفع	15.937	35.434	65.501	122.694

المصدر: المديرية العامة لشركة تألية الصفقات البنكية والنقدية SATIM

لقد عمدت البنوك الجزائرية على تطوير خدماتها الإلكترونية من خلال توفير أكبر عدد من TPE لتسهيل التعاملات وهو ما نلاحظه من الجدول رقم ، حيث بلغ عدد TPE 2737 جهازا سنة 2014 ليرتفع إلى 3049 جهاز سنة 2015 و 5049 جهاز سنة 2016، وشهدت سنة 2017 تضاعفا لعدد الأجهزة ليصل في حدود 11985 جهاز، وهو ما يعكس عدد عمليات الدفع التي شهدت بدورها إرتفاعا محسوسا بحيث بدأت ثقافة الدفع عن طريق إستعمال البطاقات البنكية من خلال جهاز TPE في الإنتشار خاصة في المراكز التجارية الكبرى.

الجدول رقم 37: تطور أجهزة DAB في الجزائر

	2014	2015	2016	2017
إجمالي عدد أجهزة DAB	539	573	595	640
عدد عمليات السحب	5.189.791	3.846.304	3.218.856	4.070.684

المصدر: المديرية العامة لشركة تألية الصفقات البنكية والنقدية SATIM

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد DAB في إرتفاع من سنة لأخرى وهذا من أجل توفير أفضل خدمة للزبون من طرف البنوك، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تنصيب DAB على مستوى كل فرع من فروع البنوك قصد تقريب الزبون من البنك، فقد بلغ عددها سنة 2017 إلى 640 جهاز غير أن عمليات السحب شهدت تراجعا بين سنة 2014 و2016 نظرا لإعتماد الزبائن

على سحب أموالهم بالطريقة التقليدية بواسطة الشيك، ثم إرتفعت ثانية سنة 2017 وهو ما يقابلها إنخفاض في عدد الشيكات لتصل إلى 4070684 عملية سحب.

المبحث الثالث: أهمية تحليل وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية تدعيما للوسائل التقليدية حتى تساهم في تطوير أداء النشاط البنكي وتسهيل التعاملات والمبادلات التجارية وقد تطورت مع إنتشار عمليات التجارة الإلكترونية فهي تؤثر بشكل مباشر على أداء ونمو هذه التجارة.

المطلب الأول: البيئة التشريعية لتنظيم التعاملات الإلكترونية في الجزائر

إن الطبيعة التقنية للتعاملات الإلكترونية خلقت تحديات قانونية واسعة تتمحور في مجموعها حول موثوقية وأمان هذه الأخيرة، لذلك يعد عنصر الأمن من أبرز العناصر اللازمة لتوفير بيئة مناسبة لبناء مجتمع معلوماتي في ظل توسع نطاق الشبكة العنكبوتية.

فتطوير التعاملات الإلكترونية قائم على عنصر الثقة والأمان، بالإضافة إلى التشريعات التي تنظم سير هذه التعاملات لذلك جاء المشرع الجزائري ببعض النصوص القانونية المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية، ولعل من أهم مظاهر التعاملات الإلكترونية التي تم تشريعها في القانون الجزائري، الإثبات الإلكتروني ثم التوقيع والتوثيق الإلكتروني.

أولا: الإثبات الإلكتروني

بصدور القانون 05-10 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري إنتقل المشرع من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكانا ضمن

قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر مدني جزائري[1]: " الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مهما كان مفهوم الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها."

ويقصد بالوسيلة الإلكترونية المستعملة مثل القرص الصلب أو القرص المرن أو في شكل رسائل إلكترونية، وهكذا يتضح مما سبق بأن المشرع الجزائري إعتمد المفهوم الواسع للكتابة المقصود منه سواء الكتابة على الورق أو الكتابة الإلكترونية المثبتة على دعائم غير مادية غير ورقية ومن أجل إزالة كل غموض أو نزاع يمكن أن يحدث من الناحية القانونية بشأن تطبيق نص المادة 323 مكرر من القانون المدني الجزائري، فيما أثار الإشكال "هل للوثيقة الإلكترونية نفس القيمة القانونية في الإثبات مقارنة مع الوثيقة العادية؟"

حيث جاء المشرع بحل قانوني ووفقا للقاعدة الفقهية التي تقول لا لإجتهاد في وجود النص القانوني، فإن المشرع يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالكتابة على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها، وبهذا يكون المشرع الجزائري قد سوى بين الكتابة الإلكترونية والكتابة العادية من حيث حجية الإثبات، غير أن مايلاحظ على القانون المدني الجزائري أنه لم يتعرض للنظام القانوني الذي يحكم العقد الإلكتروني ولم يتنازل تعريفه.[2]

ثانيا: التوقيع والتوثيق الإلكتروني

لا يكفي إعتراف المشرع الجزائري بالمحرر الإلكتروني كدليل للإثبات، كما لا يكفي الإعتراف للمحرر الإلكتروني بنفس الحجية التي يتمتع بها المحرر الورقي، لكن يجب أن تتوفر شروط في المحرر الإلكتروني حتى يعتمد عليه في إثبات التصرفات القانونية.

---

[1] القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، المادة 323 مكرر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

[2] نفس المرجع السابق.

1- التوقيع الإلكتروني: إعتمد المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني لأول مرة في نص المادة 2/327 من القانون المدني الجزائري المعدلة بالقانون 05-10[1] والتي تنص على "يعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر أعلاه" وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية

أما عن تعريف التوقيع الإلكتروني فإن القانون الجزائري يميز بين التوقيع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني المؤمن وذلك بموجب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 07-162[2] "التوقيع الإلكتروني هو أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و323 مكرر 1.[3]

أما التوقيع الإلكتروني المؤمن هو توقيع إلكتروني يفي بالمتطلبات الآتية:[4]

- يكون خاصا بالموقع؛
- يتم بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحضرية؛
- يضمن مع الفعل المرتبط به صلة ببحث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه.

---

[1] القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، المادة 2/327، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

[2] المرسوم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الإستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسكية، المادة 3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 07 جوان 2007.

[3] القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، المادة 323 مكرر والمادة 323 مكرر 1، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

[4] فاطمة الزهراء ناجي، التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الإلكترونية المدنية والتجارية، المؤتمر العلمي المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، طرابلس، ليبيا، يومي 28-29 أكتوبر 2009.

2- التوثيق الإلكتروني (التصديق الإلكتروني): الموثق الإلكتروني هو طرف ثالث محايد يتمثل في أفراد أو شركات أو جهات مستقلة محايدة تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية، والوظيفة الأساسية للموثق الإلكتروني أو لجهة التوثيق الإلكترونية هي تحديد هوية المتعاملين في التعاملات الإلكترونية وتحديد أهليتهم القانونية في التعامل والتحقق من مضمون هذا التعامل وسلامته وكذلك جديته وبعده عن الغش والإحتيال، ويأخذ التوجيه الأوربي رقم 93 سنة 1999 بفكرة الموثق الإلكتروني وأطلق عليه تسمية مقدم خدمات التصديق وهي نفس التسمية التي جاء بها المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 07-162، الطبيعة القانونية لنشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني بموجب المرسوم التنفيذي 07-162 ممارسة نشاط التصديق الإلكتروني يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل.

أما عن الأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط لممارسة نشاط تقديم الأنترنت في الجزائر.[1]

إن نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني نشاطا إقتصاديا يخضع للقيد التجاري طبقا للقانون التجاري وبذلك تكون جهة التوثيق الإلكتروني مسوؤلة عن توثيق العقد الإلكتروني، الأمر الذي يجعل الوضع تطبيقا لمهمة الموثق العادي.

---

[1] المرسوم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الإستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسكية، المادة 3، مرجع سابق.

يعتبر القانون 03-15[1] المتضمن الموافقة على الأمر 03-11[2] المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال المادة 69 التي تضمنها "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل"، وتبين من هذا النص نية المشرع الجزائري الإنتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع إلكترونية.

وبصدور الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب[3] وفي المادة الثالثة إستعمل صراحة مصطلح "وسائل الدفع الإلكترونية"، حيث إعتبرها المشرع من بين التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب، وبذلك إنتقل المشرع من مصطلح مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل الوارد في نص المادة 69[4] إلى مصطلح أكثر دقة المتمثل في وسائل الدفع الإلكترونية الوارد في النص 3 من الأمر المذكور.[5]

وبموجب القانون رقم 05-02 المؤرخ في 6 فيفري 2005،[6] أضاف فقرة ثالثة للمادة 414 في وفاء السفتجة ونص على "يمكن أن يتم التقدم أيضا بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في

---

[1] القانون 03-15 المؤرخ في 25 أكتوبر 2003 المتضمن الموافقة على الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 2003.

[2] الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 69، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

[3] الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، المادة 3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للديمقراطية الشعبية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2005.

[4] القانون 03-15 المؤرخ في 25 أكتوبر 2003 المتضمن الموافقة على الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق.

[5] الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، مرجع سابق.

[6] القانون 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المادة 414، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005.

التشريع والتنظيم المعمول بهما"، ولقد تم إضافة نفس هذه الفقرة إلى المادة 502 بمناسبة تقديم الشيك للوفاء، كما أضاف المشرع بموجب القانون 05-02 المؤرخ في 6 فيفري 2005 باب رابع إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري والمعنون بالسندات التجارية، الفصل 3 منه يتضمن بطاقات السحب والدفع وذلك في المادة 543 مكرر 23.

أما عن الطبيعة القانونية لهذه البطاقات فقد إعتبرها المشرع الجزائري أوراق تجارية جديدة إضافة إلى الأوراق التجارية الكلاسيكية وهي السفتجة والشيك والسند لأمر.

ويتضح مما تقدم بأن المشرع الجزائري إستحدث نظام الوفاء الإلكتروني في التعاملات التجارية لمفهومه الواسع ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69 من قانون النقد والقرض وذلك من خلال عبارة "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"، وبذلك لا يوجد في القانون الجزائري قانونا للمعاملات الإلكترونية يكون مستقلا بذاته عن بقية فروع القوانين الأخرى.

المطلب الثاني: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

إن إزدياد التسابق التكنولوجي وتطور مجال تكنولوجيا المعلومات الذي مهد لظهور التجارة الإلكترونية، جعل الجزائر تبدي إهتماما كبيرا في تطوير نشاطها التجاري الكلاسيكي وتبني التجارة الإلكترونية

أولا: بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر

الجزائر كجزء من العالم العربي تتوفر على العديد من المؤهلات التي تمكنها من الإنسياق في هذه الديناميكية الحديثة، فقد تبنت عددا من المبادرات الداعمة للتجارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية المماثلة ومن أبرزها في مطلع 2009 تم إعلان إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 وهي إحدى المرتكزات الهامة لتحقيق الجاهزية الإلكترونية في الإقتصاد الجزائري، وتهدف إلى توسيع نطاق إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مختلف القطاعات الإقتصادية تمهيدا

لإدماج الجزائر في مجتمع المعلومات والإقتصاد الرقمي، وأحد المحاور الرئيسية المستهدفة في الإستراتيجية هو تطوير قطاع الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوسيع إنتشار إستخدام تكنولوجيا المعلومات في أوساط المجتمع من خلال مشروع أسرتك[1].

ولعل من أهم عناصر البنية التحتية لإعتماد التجارة الإلكترونية هي شبكة الأنترنت والإتصالات واللذان يعتبران ركيزة لهذه التجارة التي لا يمكن قيامها بدونهما.

فنسبة إنتشار الأنترنت في الجزائر تكاد تغزو كافة أنحاء البلاد لكن التعاملات التجارية عبر هذه ال شبكة تشهد تنامي مضطرد خاصة في عدد المواقع المتخصصة في هذا المجال، فمثلا موقع " واد كنيس" أثار شهية الكثيرين لإقتحام عالم التجارة والإشهار عبر الأنترنت.

فالجزائر تحتل المرتبة 48 عالميا من حيث عدد مستخدمي الأنترنت لسنة 2016 وهذا حسب الإحصائيات التي رصدها الموقع INTERNET LIVE STATS وهي رتبة جيدة نوعا ما.

فمن خلال ما تم التطرق إليه سابقا من خلال دراسة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر وأنظمة الدفع الإلكتروني، وحسب تصريح موقع JUMIA المختص في التجارة الإلكترونية، ووزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، فمن خلال إطلاق مشروع قانون لهذه التجارة هذا ما يؤكد تشجيع إستخدام هذا النوع من الخدمة في سياق مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في هذا المجال، غير أن هذه التجارة في الجزائر مازالت تحتاج إلى أن تكون في بيئة منظمة وتتمتع إلى حد كبير بالشفافية والموضوعية هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد من توفير مجموعة من العناصر والشروط لهذه التجارة، كأنظمة الدفع والسحب، كما يشترط وجود إقرار نصوص قانونية منظمة ومؤطرة خاصة بمجال التعاملات والتجارة الإلكترونية تقيد المتعاملين وتفرض عليهم تطبيقها، كل هذا من أجل ضمان أمن التعاملات والتجارة الإلكترونية ولتشجيع

[1] وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، "الجزائر الإلكترونية 2013"، ديسمبر 2008.

إستخدامها وإنجاحها على أرض الواقع والرفع من الإقتصاد الوطني واللحاق بالعالم الخارجي الإلكتروني الرقمي.

وحسب مؤشر التجارة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أونكتاد"، فإن الجزائر قد إحتلت المرتبة 111 عالميا لسنة 2018 في مجال إستخدام هذه التجارة، والجدول الموالي يبين عدد العمليات التي تمت بواسطة التجارة الإلكترونية في الجزائر.

الجدول رقم 38: عدد عمليات التجارة الالكترونية في الجزائر

	2014	2015	2016	2017
عدد عمليات التجارة الالكترونية	-	-	7.683	107.863

المصدر: المديرية العامة لشركة تألية الصفقات البنكية والنقدية SATIM

إن النمو العالمي المتسارع للمواقع التي تكرس مفهوم التجارة الإلكترونية زاد من ضرورة إستخدام شبكة الأنترنت لعقد الصفقات الإلكترونية، وهو ما إنعكس على نمو عدد ومحتوى مواقع التجارة الإلكترونية الجزائرية، ولعل من بين المواقع الناشطة في الجزائر نجد:

1- موقع OUEDKNISS: تأسس سنة 2006، وهو أول موقع للتسوق عبر الأنترنت في الجزائر فهو بمثابة وسيط تجاري بين أصحاب الإعلانات الصغيرة الراغبين في بيع أو شراء ومبادلة مختلف المنتجات،[1] ويعتبر من المواقع الناجحة التي تلقى تجاوب مع الشعب الجزائري حيث يسجل ما بين 500 و700 إعلان جديد كل يوم ومن بينها الإعلانات الخاصة بالعقارات

[1] خالد بن ساسي، محمد حمزة بن قرينة، واقع التجارة الإلكترونية والإمداد في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص216.

والتي تحتل 31%، ثم الإعلانات الخاصة بوسائل النقل 21%، الإعلام الآلي 12%، الملابس 3%، إعلانات التوظيف 2%؛[1]

2- موقع الخطوط الجوية الجزائرية: حيث عملت هذه الأخيرة على تطوير نظامها الإعلامي والتنظيمي وذلك من خلال إنشاء موقعها على شبكة الأنترنت والذي يسمح الحجز مباشرة على الشبكة، كما يمكن شراء التذاكر عن طريق بطاقات الدفع الإلكترونية لبعض البنوك؛[2]

3- موقع بيت الجزائر DZ MAISON: يقدم هذا الموقع خدمات كاملة تشمل كل جوانب تجهيز وتشغيل مواقع الأنترنت للشركات والأفراد على حد سواء؛[3]

4- موقع JUMIA: هو موقع للتسوق عبر الأنترنت أو متجر إلكتروني، يقدم خدمات التوصيل والبيع والشراء الإلكتروني مع الدفع نقدا عند إستلام المنتج أو الخدمة؛[4]

5- موقع أشريلي ECHERILY: متخصص في بيع المنتجات الغذائية، ومواد التنظيف ومستلزمات التجميل بمختلف الماركات، يشترط أن يكون الدفع عند التسليم إما نقدا أو بشيك أو بصيغة الدفع الإلكتروني عن طريق E-PAY التي يكون فيها الدفع مسبق قبل التسليم.

ثانيا: عوائق إنتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر:

يمكن حصر العوائق التي تقف أمام تطور وإنتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر إلى:[5]

1- نقص الموارد التقنية والتكنولوجية: وتتمثل في:

أ- ضعف البنية التحتية التكنولوجية والمعدات التكنولوجية اللازمة لذلك؛

ب- نقص الثقافة الإلكترونية بين أفراد المجتمع؛

---

[1] فاطمة الزهراء قندوز، مرجع سابق، ص159.

[2] الموقع الرسمي للخطوط الجوية الجزائرية: www.airalgerie.com

[3] الموقع الرسمي لبيت الجزائر: www.dzmaison.com

[4] الموقع الرسمي لـ JUMIA: www.jumia.com

[5] The Electronic commerce and developpement report, UNICTAD, Unions nations publications, 2012, p 89.

ت- نقص الموارد البشرية المؤهلة في مجال تقنية المعلومات.

2- عقبات تجارية: وتتمثل في:

أ- ضعف الخبرات التجارية اللازمة لتحويل الأعمال التقليدية إلى إلكترونية؛

ب- محدودية التعاملات التجارية الإلكترونية بين الشركات التجارية نفسها؛

ت- قصور أسواق رأس المال في الجزائر.

3- عقبات حكومية: حيث يمكن إيجازها:

أ- طبيعة السياسات التي تتبناها الحكومات الجزائرية المتعاقبة؛

ب- عدم فتح بعض القطاعات الحساسة للخواص؛

ت- عدم دعم الحكومة للمؤسسات التجارية الوطنية للمنافسة مع نظيراتها الدولية؛

ث- البيروقراطية في إجراءات التصدير والإستيراد.

4- عقبات إجتماعية:

أ- عامل اللغة حيث أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الشائعة في شبكة الأنترنت ونظرا لضعف النظام التعليمي الجزائري في هذا المجال وعدم إقبال المتعلم عليها، أصبحت من أهم الأسباب المعرقلة في تطور التجارة الإلكترونية؛

ب- الشكوك حول أمن المعلومات وغياب الثقة عند البعض في التغيير ووسائل التكنولوجيا.

5- عقبات تشريعية وقانونية: لعل من أهمها:

أ- مدى توثيق الزبون في حقيقة وجود الموقع أو السلعة أو الخدمة المعروضة ومشروعية ما يقدم على الموقع؛

ب- صحية العقود الإلكترونية وإشكالية إثباته وقبوله لدى العدالة الجزائرية؛

ت- مدى حماية المستهلك من الإحتيال.

ثالثا: قانون التجارة الإلكترونية في الجزائر

سنت الجزائر بعض القوانين والنصوص التطبيقية التي تمس بشكل أو بآخر أحد جوانب التجارة الإلكترونية أهمها:

إن التجارة الإلكترونية تمارس في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، غير أنه تمنع كل معاملة عن طريق الإتصالات تتعلق بما يأتي: [1]

- لعب القمار والرهان واليانصيب؛
- المشروبات الكحولية والتبغ؛
- المتجات الصيدلانية؛
- المنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التجارية؛
- كل سلعة أو خدمة محظورة بموجب التشريع المعمول به؛
- كل سلعة أو خدمة تستوجب إعداد عقد رسمي.

وتخضع كل التعاملات التي تتم عن طريق الإتصالات الإلكترونية إلى الحقوق والرسوم التي ينص عليها التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يقصد في مفهوم هذا القانون أن:[2]

1- التجارة الإلكترونية: هي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني بإقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الإتصالات الإلكترونية.

---

[1] القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[2] القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

2- وسيلة الدفع الإلكتروني: كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية.

3- الإشهار الإلكتروني: كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع سلع أو خدمات عن طريق الإتصالات الإلكترونية.

أما فيما يخص شروط ممارسة التجارة الإلكترونية فقد وضحها القانون بالشكل الآتي:[1]

يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية حسب الحالة، ولنشر موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الأنترنت، مستضاف في الجزائر بإمتداد COM.DZ كما يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته.

تنشأ بطاقية وطنية للموردين الإلكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري تضم الموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري، أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية ولا يمكن ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع إسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري، وتنشر البطاقية الوطنية للموردين الإلكترونيين عن طريق الإتصالات الإلكترونية وتكون في متناول المستهلك الإلكتروني.[2]

أما فيما يخص الدفع في التعاملات الإلكترونية فقد نص قانون التجارة الإلكترونية على أن يتم الدفع في التعاملات التجارية الإلكترونية، إما عن بعد أو عند تسليم المنتوج، عن طريق وسائل الدفع المرخص بها وفقا للتشريع المعمول به، وعندما يكون الدفع إلكترونيا فإنه يتم من خلال

---

[1] القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[2] القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

منصات دفع مخصصة لهذا الغرض، منشأة مستقلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر وموصولة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسكية.[1]

ويتم الدفع في التعاملات التجارية العابرة للحدود حصرياعن بعد عبر الإتصالات الإلكترونية، هذا وأوجبت أن يكون وصل موقع الأنترنت الخاص بالمورد الإلكتروني بمنصة الدفع الإلكترونية مؤمنا بواسطة نظام تصديق إلكتروني.[2]

وأوجب قانون التجارة الإلكترونية خضوع منصات الدفع الإلكتروني المنشأة والمستقلة طبقا للمادة 27 أعلاه لرقابة بنك الجزائر لضمان إستجابتها لمتطلبات التشغيل البيني وسرية البيانات وسلامتها وأمن تبادلها.[3]

وفيما يخص العقوبات والجرائم فقد حددها قانون التجارة الإلكترونية في فصله الثاني في النقاط التالية:

– يعاقب بغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج كل من يعرض للبيع أو يبيع عن طريق الإتصال الإلكتروني المنتجات أو الخدمات المذكورة في المادة 3 من هذا القانون، ويمكن القاضي أن يأمر بغلق الموقع الإلكتروني لمدة تتروح من شهر إلى ستة أشهر.[4]

---

[1] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 27، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[2] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 28، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[3] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 29، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[4] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 37، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

– يعاقب بغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج كل مورد إلكتروني يخالف أحد الإلتزامات المنصوص عليها في المادتين 11و 12 من هذا القانون، كما يجوز للجهة القضائية التي رفعت أمامها الدعوى أن تأمر بتعليق نفاذه إلى جميع منصات الدفع الإلكتروني لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.[1]

– يعاقب بغرامة من 20.000 دج إلى 200.000 دج كل مورد إلكتروني يخالف أحكام المادة 25 من هذا القانون.[2]

– دون المساس بالأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها عندما يرتكبها المورد الإلكتروني أثناء ممارسة نشاطه مخالفات تكون تحت طائلة عقوبة غلق المحل بمفهوم التشريع المتعلق بممارسة الأنشطة التجارية، يتم تعليق تسجيل أسماء نطاق المورد الإلكتروني بشكل تحفظي من طرف الهيئة المكلفة بمنح أسماء النطاق في الجزائر بناءا على مقرر من وزارة التجارة ولا يمكن أن تتجاوز مدة التعليق التحفظي لإسم النطاق 30 يوما.[3]

– مبلغ غرامة الصلح هو الحد الأدنى من الغرامة المنصوص عليها في أحكام هذا القانون، وفي حالة قبول المورد الإلكتروني لغرامة الصلح تقوم الإدارة المؤهلة بإقرار تخفيض قدره 10%.[4]

– تبلغ المصالح التابعة لإدارة التجارة المورد الإلكتروني المخالف خلال مدة لا تتجاوز 7 أيام إبتداءا من تاريخ تحرير المحضر، الأمر بالدفع عن طريق جميع الوسائل المناسبة مصحوبا

---

[1] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 39، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[2] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 41، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[3] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 43، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[4] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 46، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

بإشعار الإستلام يتضمن هوية المورد الإلكتروني، عنوان بريده الإلكتروني وتاريخ وسبب المخالفة ومراجع النصوص المطبقة ومبلغ الغرامة المفروضة بالإضافة إلى مواعيد وكيفيات الدفع.

إذا لم يتم دفع الغرامة أو لم يمتثل المخالف للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في أجل 45 يوما يرسل المحضر إلى الجهة القضائية المختصة.[1]

– يضاعف مبلغ الغرامة في حالة تكرار نفس الجريمة خلال مدة لا تتجاوز 12 شهرا من تاريخ العقوبة المتعلقة بالجريمة السابقة.[2]

– يتعين على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون التجارة الإلكترونية عند تاريخ نشر هذا القانون الإمتثال لأحكامه في أجل لا يتجاوز 6 أشهر.[3]

المطلب الثالث: إقتراح نموذج تصوري لتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

في ظل تنامي الإهتمام العالمي بالتجارة الإلكترونية يتعين على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على الخريطة التجارية الحديثة، وأن تحاول تدارك التأخر الحاصل والإستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التجارة من خلال إيجاد الحلول وإتخاذ بعض الإجراءات قصد النهوض بها وتوفير البيئة التمكينية المناسبة لإنتشارها.

ونظرا للأهمية البالغة التي توفرها التجارة الإلكترونية في تنويع الإقتصاد الوطني فمن الضروري إنشاء لجنة وطنية تعمل بالتنسيق بين كل من وزارة الداخلية، وزارة التجارة، وزارة البريد والإتصال، ووزارة المالية، مهمتها الأساسية إعداد نموذج يتضمن المبادئ التوجيهية الشاملة للتجارة

---

[1] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 47، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[2] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 48، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

[3] القانون رقم 18– 05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 49، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

الإلكترونية، هذا المشروع الإبتكاري من شأنه أن يعزز ثقة المستهلك في قطاع التجارة الإلكترونية المحلية، وذلك من خلال المحاور الرئيسية التالية:

أولا: توفير بنية تحتية متطورة

- إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال من خلال تحرير سوق خدمات الإتصال الذي يسمح بتقديم خدمة أفضل بأسعار تنافسية؛
- تطوير شبكة الأنترنت بإستعمال الألياف الضوئية وإعتماد تقنية 5G لشبكة الهاتف النقال التي توفر سرعة أكبر وخدمة أفضل مع تخفيض لأسعار الإشتراكات بما يتناسب والقدرة الشرائية للمواطن؛
- تطوير البنية التحتية للهياكل ووسائل النقل التي تسمح بضمان توفير المنتجات إلكترونيا في الوقت المناسب وبالمواصفة المطلوبة.

ثانيا: تكييف الجانب القانوني والتشريعي

- الإنتقال إلى إرساء قواعد الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، الإقتصاد الرقمي؛
- وضع إطار لحماية المتعاملين إلكترونيا من خلال إنشاء خلية لتقييم المواقع الإلكترونية المتخصصة في مجال التجارة الإلكترونية وإعداد دليل حماية المستهلك؛
- إطلاق بوابة معلومات التجارة الإلكترونية وتوفير البيئة الآمنة التي تضمن أمن وسرية التعاملات الإلكترونية.

ثالثا: تكييف القطاع البنكي وتوفير وسائل الدفع الإلكترونية

- توفير المناخ المناسب ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية؛

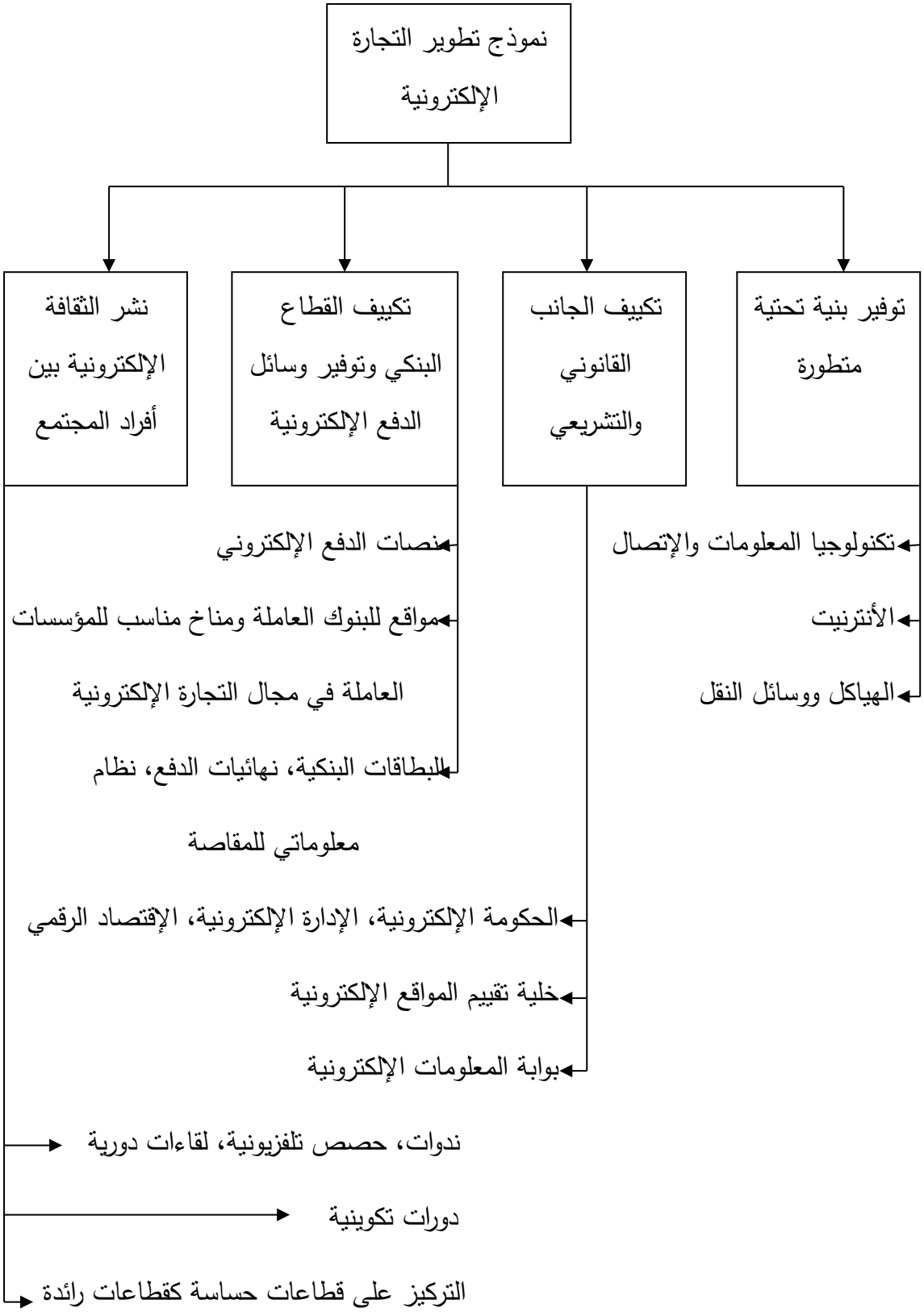
- إنشاء مواقع للبنوك التجارية العاملة في الجزائر لتسهيل التعامل معها إلكترونيا في أي وقت ومن أي مكان؛
- إطلاق منصات الدفع الإلكتروني؛
- تخفيض تكاليف الدفع الإلكتروني بالبطاقات البنكية؛
- الإنتقال لعملية دفع الرواتب إلكترونيا وتوفير نهائيات الدفع في المراكز التجارية والمحلات؛
- فتح الحسابات المصرفية من خلال منصة خدمات مصرفية رقمية أو عبر الموقع الإلكتروني للبنك؛
- توفير الشفافية ونظام معلوماتي لكافة المشاركين في عملية المقاصة الإلكترونية.

رابعا: نشر الثقافة الإلكترونية بين أفراد المجتمع

- إنشاء ندوات وحصص تلفزيونية وتوزيع قصاصات في البنوك لنشر الوعي بآلية التعامل الإلكتروني لدى أفراد المجتمع، وتوفير منصة دعم إلكترونية لتثقيف المستثمرين بهذا المجال ومساعدتهم للتعرف على آليات إستخدام التجارة الإلكترونية؛
- تنظيم دورات تكوينية بشأن التكنولوجيات الحديثة؛
- توفير إمكانية التعليم عن بعد مما يساهم في تكوين جيل جديد مثقف معلوماتيا؛
- القيام بحملات تحسيسية بأهمية التجارة الإلكترونية من خلال التركيز على القطاعات الحساسة التي يمكن تبنيها كقطاعات رائدة محليا في مجال دعم التعامل بالتجارة الإلكترونية كقطاع السياحة من خلال حجز الفنادق وتذاكر الطائرة...، وقطاع البيع بالتجزئة من خلال التسوق إلكترونيا لشراء الملابس والأجهزة الإلكترونية....؛

- عرض بعض التسجيلات لخبراء في شؤون التجارة الإلكترونية أو المهتمين والممارسين لها؛
- ترتيب لقاءات دورية للتحاور في موضوع التجارة الإلكترونية لتبادل الأفكار المبتكرة وطرح بعض المخططات ومناقشتها.

الشكل رقم 23: نموذج تصوري لتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المحاور الرئيسية المقترحة في النموذج التصوري

أهداف وتطلعات النموذج المقترح:

إن الهدف من إنشاء هذا النموذج التصوري هو الإهتمام بتفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر، وإعطاء الدور المتعاظم لها وتنميتها، ترويجها ضف إلى ذلك أنه يهدف إلى:

- بناء القدرات والكفاءات في مجال التعاملات المالية الإلكترونية؛
- تتبع التطورات الحاصلة في ميدان التجارة الإلكترونية؛
- الإستفادة من تجارب الدول في هذا المجال؛
- توفير البنية التحتية التي تضمن أمن وسلامة التعاملات الإلكترونية؛
- تطوير نظم الدفع الآلي للقيام بجميع العمليات المصرفية؛
- توفير البنى التحتية للإتصالات؛
- إيجاد التنظيم القانوني والتشريعي اللازم للتعاملات الإلكترونية؛
- تسريع تفعيل الحكومة الإلكترونية لتقديم خدماتها إلكترونيا؛
- إنشاء مواقع تسويقية على شبكة الأنترنت؛
- نشر الوعي بأهمية وضرورة التجارة الإلكترونية؛
- تأهيل وتدريب الكفاءات البشرية الوطنية لإستخدام تقنيات التجارة الإلكترونية.

خلاصة الفصل الرابع:

أصبح من القناعات الراسخة أن التجارة الإلكترونية تشكل وسيلة رئيسية لدعم قدرة الإقتصاد على الإندماج الفعال في الإقتصاد الرقمي.

وإنتشار هذه التجارة في الجزائر لازال يتطلب العديد من المقومات الكفيلة بإقامة البيئة التمكينية لزرع نواتها.

ورغم كل الجهود المبذولة للتفاعل مع التغيرات التكنولوجية وتوفير متطلبات قيام التجارة الإلكترونية، إلا أنه حسب تحليلنا للإحصائيات المتوفرة لاحظنا أنه مازال هناك تأخر في مجال البنية التحتية للإتصالات وفي تطوير منظومة الدفع الإلكتروني، ذلك مما حال دون توسع التجارة الإلكترونية الجزائرية، بالإضافة إلى العديد من العراقيل والعقبات التي تعترض نموها فمنها ما هو قانوني، تجاري، ثقافي وإجتماعي.

وبهدف تفعيل التجارة الإلكترونية الجزائرية وتعزيز إستخدامها يتطلب ضرورة إعادة تصميم إستراتيجيات البنى التحتية لشبكة الإتصالات وإنتهاج سياسة نشر الثقافة الإلكترونية، وإرساء وتحديث البيئة التشريعية والقانونية وتوفير الحماية والثقة للمتعاملين بهذه التجارة بالإضافة إلى تنشيط وتحفيز المؤسسات لإقتحام هذا النشاط.

كما يجب تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وجعلها أكثر أمانا مع ضرورة إعطاء البنوك دورا فعالا في دفع عجلة تعميم وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

خاتمة

لقد أصبحت التجارة الإلكترونية في وقتنا الحالي محرك فعال لتنشيط العمل التجاري لما تمنحه من إنفتاح لخلق أسواق كبيرة تعرض فيها المنتجات، فهي إحدى مظاهر توظيف التقنية الرقمية وبالتالي لابد أن نؤكد على أن الإندماج في مجال التجارة الإلكترونية لم يعد خيارا إقتصاديا فقط بل ضرورة لابد منها

فلقد مكنت وسائل الدفع الإلكترونية من تنمية حجم التعاملات الإلكترونية بصفة عامة والتجارة الإلكترونية بصفة خاصة، إذ نجد كل من دولة تونس، الإمارات، مصر والجزائر تعمل على تطوير منظومتها المصرفية الإلكترونية من خلال توفير وسائل دفع حديثة وتحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال من خلال توفير منافسة بين مؤسسات الإتصال من أجل ضمان خدمة متطورة تشمل بنية تحتية تكنولوجية متمثلة في الأنترنت، خطوط الهاتف الثابت والنقال التي تساعد على تنشيط التجارة الإلكترونية.

فبعد أن حاولنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع بالدراسة والتحليل إستطعنا الخروج بمجموعة من النتائج بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والإقتراحات.

إختبار صحة الفرضيات:

بعد دراسة موضوع البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء إختبار لفرضياته كمايلي:

الفرضية الأولى: التي نصت على أن الاقتصاد الرقمي يسمح بالإنتقال إلى وسائل الدفع الحديثة التي ساعدت على ظهور بيئة لتطوير التجارة الإلكترونية، فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث أن من مرتكزات قيام التجارة الإلكترونية وأهم العوامل المساعدة في تطويرها هو توفر وسائل الدفع الحديثة التي ساهمت بشكل أو بآخر في تنشيطها بالإضافة لعوامل أخرى لا تقل عنها أهمية.

الفرضية الثانية: التي نصت بأن تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتأثيره على جميع القطاعات الأخرى أدى إلى ظهور نوع جديد من التعاملات تسمى بالتجارة الإلكترونية ، فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث أن إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال كان له آثار إيجابية على تطوير التجارة الإلكترونية من خلال رفع الحواجز التقليدية للمعاملات الإلكترونية والمساهمة في زيادة حجم التدفقات النقدية

الفرضية الثالثة: التي نصت على أن توفر البنية التحتية اللازمة للتعاملات الإلكترونية في كل من تونس، الإمارات، مصر ساهم في خلق تجارة إلكترونية فعالة في تلك الدول، فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث أنه قامت تلك الدول بالإستثمار في البنى التحتية الضرورية لإقامة إقتصاد رقمي وخلق بيئة ملائمة للقيام بالتعاملات الإلكترونية، مما ساعد على قيام التجارة الإلكترونية.

الفرضية الرابعة: التي نصت على أن تأخر الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لا سيما في ميدان تكنولوجيا المعلومات والإتصال جعل استعمال التجارة الإلكترونية محدودا، فبعد الدراسة التي قمنا بها ننفي صحة الفرضية بناء على مقارنة الجزائر بالدول المختارة في الدراسة، والتي تتميز تقريبا بنفس ظروف البيئة الإلكترونية المتوفرة محليا ما عدا الإمارات التي خطت خطوات متقدمة في هذا الجانب، وعليه فمحدودية استعمال التجارة الإلكترونية لا يقتصر على مستوى تكنولوجيا المعلومات والإتصال فقط بل يعود لأسباب أخرى من بينها ضبابية القوانين والتشريعات المنظمة لها وعدم دقتها مما يوفر عدم الثقة بين المتعاملين وكذا غياب الثقافة الإلكترونية لدى أفراد المجتمع.

نتائج الدراسة:

لقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج نوجزها فيمايلي:

1- تعد التجارة الإلكترونية من أهم نتائج تكنولوجيا المعلومات في عصر الإقتصاد الجديد أو ما يطلق عليه الإقتصاد الرقمي وبالتالي هناك إرتباط وثيق بين نمو وإنتشار التجارة الإلكترونية وتوفر القاعدة التكنولوجية لتقنية المعلومات والإتصالات بصفتها البنية التحتية الضرورية لها؛

2- إن التجارة الإلكترونية حسب مفهومها تهدف إلى تعظيم حجم التعاملات التجارية بين المتعاملين بإستعمال وسائل الإتصال الإلكترونية المبتكرة التي تتماشى وهذه الوسائل، كما تهدف إلى تحسين إمكانية الوصول إلى معلومات أفضل عن الأسواق وتقديم منتجات وخدمات تستوعبها هذه الأسواق، ولذلك تعتبر وسيلة متميزة للوصول إلى أسواق العالم في وقت واحد وبأقل التكاليف لإشباع الحاجات والرغبات؛

3- إن أنشطة التجارة الإلكترونية والعلاقات القانونية الناشئة في بيئتها تثير العديد من التحديات القانونية تتمحور في مجموعها حول أثر إستخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ الأنشطة التجارية والتبادلات والتعاملات الإلكترونية؛

4- التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر ما بين المتوسط والضعيف وهذا ما يدل على أن هناك تعامل في بعض مجالات التجارة الإلكترونية وليس كل مجالاتها؛

5- عدم وجود الكوادر الإدارية والبشرية التي تتمتع بالمؤهلات العلمية والخبرات المتعلقة بإستخدام التكنولوجيا الحديثة وعدم وجود مراكز متخصصة للبحث في تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية؛

6- إن عرض تجارب البلدان المدروسة في مجال وسائل الدفع الإلكترونية والتجارة الإلكترونية لا يزال يعاني من بعض المعوقات الأساسية التي تأتي في مقدمتها، ضعف البنية التحتية التقنية، محدودية الكوادر الإدارية الفنية والمؤهلة القادرة على تطوير وسائل الدفع الإلكترونية بكفاءة عالية والتفاعل السريع مع المتطلبات التكنولوجية لتقديم أفضل الخدمات وأحدثها؛

7- غياب الثقافة والوعي التقني الإلكتروني بين عامة أفراد المجتمع الجزائري في مجال تطبيقات التجارة الإلكترونية؛

8- ضعف الدور الحكومي الرسمي لتهيئة قطاعات المجمتع للدخول في عصر تقنية المعلومات؛

9- تعتبر تجربة الجزائر في مجال تحديث وسائل الدفع الإلكترونية وتفعيل التجارة الإلكترونية تجربة في أول الطريق لأنها لازالت تحتاج للمستوى المطلوب والكافي للتعامل وفق هذا النمط الجديد الذي يتطلب تغيير في ذهنيات الأفراد وتوجيه سلوكهم؛

10- نقص الوعي للمصارف الجزائرية بمنافع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية والتجارة الإلكترونية؛

11- تأخر الجزائر في إختراق تكنولوجيا المعلومات وتبني التجارة الإلكترونية إلا أن هناك مؤشرات للإمكانية لتحسين القطاع؛

12- ضعف تمويل أنظمة الدفع الإلكترونية الجزائرية؛

13- قلة توفر أسواق إلكترونية في الجزائر تشجع على بيع وشراء السلع والخدمات عبر الأنترنت؛

14- عدم تذليل العقبات التي تواجه نمو وتطور التجارة الإلكترونية في الجزائر؛

15- ضعف التحكم الفعال في إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وإنعدام ثقة زبائن المصارف الجزائرية بمنافعها.

16- إن إمكانية إنشاء لجنة وطنية تعمل على إعداد نموذج يتضمن المبادىء التوجيهية الشاملة للتجارة الإلكترونية من شأنه توفير الإنطلاقة الحقيقية في هذا المجال، وتنمية الثقافة الرقمية بين أفراد المجتمع وإعطاء الثقة اللازمة بين المتعاملين من خلال التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية.

التوصيات والإقتراحات:

من أجل جعل الدراسة عملية أكثر قمنا بتدعيمها بمجموعة من الإقتراحات والتوصيات والتي نوجزها فيمايلي:

1- وضع خطة عمل للحد من إتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين الجزائر وغيرها من الدول وتلبية المتطلبات الأساسية للتنمية التكنولوجية؛

2- سن التشريعات القانونية وتحديد الأطر التنظيمية بما يتماشى مع طبيعة التجارة الإلكترونية؛

3- تعزيز ودعم دور المصارف الجزائرية في التعاملات التجارية والمالية الإلكترونية من خلال تسهيل إتمام وتحصيل المدفوعات والحفاظ على حقوق المتعاملين والإهتمام بتطوير وسائل الدفع الإلكترونية؛

4- إقامة المؤتمرات والندوات العلمية لمناقشة المستجدات التي تطرأ على نظام التجارة الإلكترونية؛

5- عقد الإتفاقيات الثنائية مع الدول المتقدمة في مجال التجارة الإلكترونية للإستفادة بخبراتها في مجال التأهيل والتدريب وتوسيع قاعدة البيانات ومراكز المعلومات؛

6- دعم وفتح المجال للإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال للقطاع الخاص المحلي وجذب روؤس الأموال الأجنبية للإستثمار في إقامة صناعات داعمة للبنى التحتية اللازمة لتطبيق التجارة الإلكترونية؛

7- الإسراع في تجسيد قواعد الحكومة الإلكترونية التي تساهم بشكل كبير في دفع عجلة تنمية التجارة الإلكترونية ومنه العمل المصرفي الإلكتروني؛

8- ضرورة سن قوانين تتعلق بالتعاملات الإلكترونية من أجل ضبط العلاقة بين الأطراف المعنية؛

9- يجب على الدولة تشجيع التعاملات المالية الإلكترونية والإهتمام بتغطية النقص الكبير فيما يتعلق بالقوانين التي تنظم التعاملات الإلكترونية بصفة عامة والمالية على وجه التحديد وتوفير الحماية للمتعاملين؛

10- القيام بحملات توعية للمواطنين من أجل توصيل فكرة عمل النقد الإلكتروني وتشجيعهم على التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية؛

11- إخضاع كافة مصدري وسائل الدفع الإلكترونية والتعاملات التي تتم بها لمؤسسات الدولة وتحت إشراف البنك المركزي.

آفاق الدراسة:

الموضوع المدروس يتضمن قضايا عديدة تطرح إشكاليات تحتاج للمعالجة، فقد حاولنا جاهدين الإلمام بها رغم النقص الكبير الذي تشهده الجزائر في مجال مساهمة وسائل الدفع الحديثة في تنشيط التجارة الإلكترونية، وبالتالي نرى أفاقا للموضوع قابلة لأن تكون مواضيع للبحث والدراسة كل على إنفراد للوصول إلى نتائج أكثر دقة، وكأمثلة لذلك نقترح ما يلي:

- نشر الثقافة الإلكترونية لأفراد المجتمع سبيل لتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر؛

- تكييف الجانب القانوني بما يضمن نشر الثقة والأمان بين المتعاملين في التجارة الإلكترونية –دراسة حالة الجزائر–؛
- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالتجارة الإلكترونية في الجزائر.

وبهذا تكون هذه الدراسة كمرجع أولي لدراسات أخرى أو قاعدة لأبحاث في مجالات أكثر تخصصا.

قائمة المراجع

1-قائمة المراجع باللغة العربية:

1-1-الكتب:

- أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، أساسيات التجارة الإلكترونية، المكتب العربي للمصارف، ط1، مصر، 2015

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2003

- باسم غدير، إقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010

- ثامر عبد الجبار عبد العباس السعيدي، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني "دراسة مقارنة"، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2018

- ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم سواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2005

- جعفر حسن جاسم، مقدمة في الإقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2010

- حسن خلف فليح، إقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007

- خالد السيد محمد عبد المجيد موسى، آثار عقد العمل الإلكتروني "دراسة مقارنة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2018

- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007

- خيري مصطفى كتانة، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009

– داوود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، منشأة المعارف، مصر، 2007

– رضوان أبو شعيشع السيد، الإقتصاد الرقمي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2018

– سعد ياسين غالب، أساسيات نظم المعلومات الإدراية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

– شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003

– طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية"المفاهيم، التجارب، التحديات، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية"، الدار الجامعية، مصر، 2003

– عبد الحميد بسيوني، أساسيات ومبادئ التجارة الإلكترونية، دار الكتب العالمية للنشر، القاهرة، مصر، 2004

– عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014

– عبد الفتاح حجازي بيومي، مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2003

– عصام فهد العربيد، دراسات في محاسبة البنوك التجارية والبورصات، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001

– علي محمد أبو العز، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013

– فداء حامد، الإدارة الإلكترونية "الأسس النظرية والتطبيقية"، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015

– فريد النجار، الإقتصاد القومي "الأنترنت وإعادة هيكلة الإستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007

– كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، الإقتصاد المعرفي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015

– ماجد حمدى البطشة، التسويق والتجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016

– محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الجنان، عمان، الأردن، 2016

– محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التجارة الإلكترونية في الوطن العربي، المكتبة العربية العصرية، ط1، مصر، 2017

– محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003

– محمد خليل أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى التجارة الإلكترونية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009

– محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الإلكترونية "المستقبل الواعد للأجيال القادمة"، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2013

– محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017

– محمد نائف محمود، الإقتصاد المعرفي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015

– محمد وجدي يوسف، التجارة الإلكترونية "الحاضر وآفاق المستقبل"، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2003

– محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي، المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011

– محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005

– مروة شبل عجيزة، التسويق الإلكتروني في العالم العربي، دار النشر للجامعات، مصر، 2012

– مصطفى خيري كتانة، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009

– مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005

– نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2007

– نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية "الإستراتيجية والوظائف والمشكلات"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004

– هيثم محمود الشلبي، إدارة مخاطر الإحتيال في قطاع الإتصالات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009

1-2-المذكرات:

- إبراهيم بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2008

- إدريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007

- إسماعيل قشام، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المؤسسات المتوسطة والصغيرة "دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية الجلفة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2015

- العاني ايمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007

- العطرة دغنوش، إستخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي "حالة البنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017

- أمجد فاروق محمود، تطوير نظام المعلومات المحاسبية لمواكبة متطلبات التجارة الإلكترونية "دراسة تطبيقية على الشركات في المملكة العربية السعودية-جمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية، لندن، المملكة المتحدة، جوان 2008

- أمينة بركان، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014

– إياد زكي محمد أبو رحمة، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها" دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009

– بلقاسم حامدي، إبرام العقد الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015

– حنان براهمي، جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الإدارية ذات الطبيعة المعلوماتية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015

– حنان سلاوتي، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحديث الخدمات المصرفية "دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة البليدة 2، 2015

– راجح قائد الأسد، إتجاهات ومعوقات التجارة الإلكترونية في البلدان العربية مع دراسة حالة اليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2016

– سعيد بريكة، واقع العمليات المصرفية الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2011

– سماح ميهوبي، أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية "حالة نشاط البنك عن بعد"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014

– شفيقة ضويفي، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحديث الجهاز المصرفي "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015

– عادل زقرير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة "دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري"، مذكرة ماجستير تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009

– عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة "تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012

– عبد الصمد حوالف، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، أطروحة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015

– عمار لوصيف، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل وإستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009/2008

– عمر بن محمد العتيبي، الأمن المعلوماتي، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدراية، جامعة نايف، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010

– فاطمة الزهراء قندوز، التجارة الإلكترونية تحدياتها وآفاقها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013

– قاسيمي آسيا، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015

– كريمة صراع، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014

– محمد زيدان، دور التسويق في القطاع المصرفي "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005

– محمد طاهر عبد الله، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والمصرفية الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2015

– محمد نور الدين محدادي، الجهاز المصرفي وإصلاحات نظام التمويل، مذكرة ماجستير فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002

– محمد يدو، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2007

– منال سماحي، التسويق الإلكتروني وشروط تفعيله في الجزائر "دراسة حالة إتصالات الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بن أحمد وهران، الجزائر، 2015

– نور الدين جليد، تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الإلكترونية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010

– وهيبة عبد الرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية" دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006

1-3-المداخلات والمقالات:

- إبراهيم بختي، الأنترنت في الجزائر، مجلة الباحث، العدد01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002

- أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية، الجزء الأول: الجديد في التقنيات المصرفية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002

- أحمد زغدار، كلثوم حميدي، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 2، العدد 9، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ديسمبر 2015

- أسماء كراون، وسائل الدفع الإلكترونية وآليات حمايتها "الجزائر نموذجا"، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 30، العدد الأول، الجزائر، ديسمبر 2016

- إسماعيل مولوج، أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والتدقيق، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي في الجزائر، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017

- الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، عصرنة وسائل الدفع الإلكترونية، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011

– الزين منصوري، وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية "عوامل الإنتشار وشروط النجاح"، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26–27 أفريل 2011

– الصديق بن بوزة، إيمان بن زيان، واقع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر خلال الفترة "2000–2016"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 34، جامعة باتنة 1، الجزائر، جوان 2016

– العباس بهناس، أخضر بن أحمد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 4، العدد 7، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2013

– العياشي زرزار، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وأثرها في النشاط الإقتصادي وظهور الإقتصاد الرقمي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 06، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، نوفمبر 2010

– أمير عبد القادر حفوظة، حسام غرداين، الجريمة الإلكترونية وآليات التصدي لها، ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 29 مارس 2017

– أيوب مسيخ، رشيد حقاني، وسائل الدفع الحديثة كركيزة أساسية في تعزيز التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13–14 مارس 2017

– بلعزوز بن علي، هودة عبو، آفاق تطور النظام المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية مع الإشارة إلى النظام المصرفي الجزائري، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 5، العدد الأول، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2015

– جهاد بن عثمان، التجارة الإلكترونية وآليات الدفع الإلكتروني"آفاقها في العالم والوطن العربي"، الملتقى الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13–14 مارس 2017

– جمال حمود مويسة، الإقتصاد الرقمي ومتطلبات إستجابة البنوك إلى التحديات الجديدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2010

– حسين العلمي، خديجة عبيد، تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كأحد ركائز إقتصاد المعرفة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول إقتصاديات المعرفة والإبداع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 17–18 أفريل 2013

– حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، أيام 1–4 نوفمبر 2009

– حكيم خلفاوي، سليم حيرش، التجارة الإلكترونية "خيار أم حتمية"، الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر "عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26–27 أفريل 2011

– حمزة بن لشهب، عليين حيطوم، وسائل الدفع الحديثة " الرؤية الشاملة"، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي والمالي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017

– حياة بن سماعين، وسيلة السبتي، التجارة الإلكترونية وتطوير وسائل الدفع للمؤسسات البنكية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة"، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الإفتتاحي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2014

– خالد بن ساسي، محمد حمزة بن قرينة، واقع التجارة الإلكترونية والإمداد في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017

– خليل عبد القادر، سارة مولاي، مساهمة وسائل الدفع الحديثة في نجاح تطبيق التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017

– رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 24-25/2011-2012، جامعة الجزائر 3، الجزائر

– ريحاب يوسف، تجربة دولة الإمارات في التصدي للجرائم المعلوماتية الواقعة على التجارة الإلكترونية، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد 50، العدد4، الأردن، 2015

– ساكار ظاهر عمر أمين، الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2012

– سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009

– سعيد بريكة، فوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الإلكتروني "دراسة إستطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014

– سعيد عبد الخالق محمود، التجارة الإلكترونية وتنمية الإقتصاد الشبكي العربي، مجلة الوحدة الإقتصادية العربية، العدد 71، مصر، 2015

– سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة: أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد2، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2015

– سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري "الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 6، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016

– سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية)، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية، الجزء الأول: الجديد في التقنيات المصرفية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002

– سميرة حمادوش، محمد لكحل، وسائل الدفع الحديثة كآلية لتفعيل التموقع الجيد للتجارة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13–14 مارس 2017

– سهام عبد الرحماني، مفهوم وسائل الدفع الحديثة وأنواعها، الملتقى الوطني الثامن حول آليات وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 13–14 مارس، 2017

– صالح مفتاح، الإصلاحات المصرفية في الجزائر(1970– 2003)، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع البنكي والإصلاح الإقتصادي، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 2–4 ماي 2005

– صالح مفتاح، فريدة معارفي، البنوك الإلكترونية، الملتقى العلمي الخامس حول نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلاديلفيا، عمان، الأردن، يومي 4–5 جويلية 2007

– عاشور مزريق، صورية محمودي، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 11–12 مارس 2008

– عباس لحمر، عمار طهرات، واقع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الجزائر وسبل إندماجها في الإقتصاد الجديد، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مارس 2018

– عبد القادر شلالي، مولود قنوش، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر "مكوناته وأهدافه وإدارة مخاطره"، الملتقى الوطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي في الجزائر، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13–14 مارس 2017

– علي عبد الله شاهين، نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها "دراسة تطبيقية على بنك فلسطين"، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010

– عمر إقبال المشهداني، إبراهيم جويفل العبادي، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية "عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011

– عيسى دراجي، تحديات التجارة الإلكترونية في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26- 27 أفريل 2011

– فاتح مجاهدي، الإقتصاد الرقمي ومتطلباته، الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 4-5 ديسمبر 2007

– فارس فضيل، حمزة ضويفي، الأبعاد القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في ظل وسائل الدفع المعتمدة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011

– فاطمة الزهراء ناجي، التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الإلكترونية المدنية والتجارية، المؤتمر العلمي المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، طرابلس، ليبيا، يومي 28-29 أكتوبر 2009

– فتيحة كبيري، أحمد سماحي، تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الإقتصاد الرقمي، مجلة "les cahiers du mecas"، العدد 14، جامعة تلمسان، الجزائر، جوان 2017

– فؤاد الشيخ، محمد سليمان، المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد رقم 01، عدد 01، الأردن، جويلية 2005

– قويدر بوطالب، فيصل بوطيبة، الإندماج في إقتصاد المعرفة "الفرص والتحديات"، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي 09–10 مارس 2004

– كريمة بكوش، زهية كواش، شبكة الأنترنت والتجارة الإلكترونية "مفاهيم أساسية"، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26–27 أفريل 2011

– كريمو دراجي، زهير بن دعاس، تحليل تطور إستخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2، المدرسة العليا الوطنية للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر، ديسمبر 2016

– كمال آيت زيان، حورية آيت زيان، الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي الخامس حول: نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاديلفيا، عمان، الأردن، يومي 4–5 جويلية 2007

– كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 10، نوفمبر 2006

– ليندة بوزرورة، رابح زبيري، آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 16، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2016

– محمد الصغير سعداوي، الضوابط القانونية للوفاء الإلكتروني، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الإقتصادية والقانونية، بشار، الجزائر، 2005، يومي 24–25 أفريل 2006

– محمد بن ذهبية، صلاح الدين قدري، أثر غياب الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت على ديناميكية الإقتصاد الوطني الجزائري "دراسة حالة قطاع السياحة"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، مارس 2017

– محمد تقرورت، متناوي أمحمد، الإقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الإلكترونية في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 27–28 نوفمبر 2007

– محمد زرقون، زينب شطيبة، تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتأثيرها على رضا زبائن المؤسسة المصرفية الجزائرية "دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ورقلة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013

– محمد لحسن علاوي، لخضر عبد الرزاق مولاي، آليات التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011

– مسعود كسرى، خليدة محمد بلكبير، إشكالية الإستمرارية وتطوير الميزة التنافسية للتجارة الإلكترونية في البيئة العربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011

– مصطفى طايل، أهمية التوقيع الإلكتروني في حماية المتعاقدين عبر الأنترنت، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 3، جامعة مولاي إسماعيل مكناس، المغرب، ماي 2016

– مصطفي طويطي، وسائل الدفع الإلكتروني "دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الجزائري"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارية، العدد 09، جامعة البويرة، الجزائر، 2013

– موسى خليل متري، القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية، الجزء الأول: الجديد في التقنيات المصرفية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002

– ميادة بلعايش، حياة بن إسماعين، مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014

– نسرين بن كيح، تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 08، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2017

– نعيمة يحياوي، مريم يوسف، التجارة الإلكترونية وآثارها على إقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2017

– نوال بن عمارة، وسائل الدفع الإلكترونية "الآفاق والتحديات"، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، أيام 15–16–17 مارس، 2004

– نور الدين أحمد قايد، إسلام هلايلي، ماهية وسائل الدفع التقليدية والحديثة والعوامل المؤدية إلى تطورها وأهم أنواعها وطرق تأمينها، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13–14 مارس 2017

– نور الدين جليد، تأمين المعاملات المالية و التجارية عبر الأنترنت، مجلة الإقتصاد المعاصر، العدد 5، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، أفريل 2009

– هارون بوالفول، علي العمري، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلتكرونية، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13–14 مارس 2017

– وهيبة عبد الرحيم، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26–27 أفريل 2011

– وهيبة عبد الرحيم، وسائل الدفع التجارية في الجزائر "الوضعية والآفاق"، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2011.

– يوسف سي قاسي، كريمة قاسيمي، حوكمة تقنية المعلومات كآلية لحماية التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017

1-4-القوانين، المراسيم، التقارير، المنشورات والمطبوعات:

– ابراهيم عبد الخالق الدوري، التجارة الإلكترونية "دراسة تطبيقية على المكتبات"، مطبوعات الملك فهد الوطنية، السلسلة 02، العدد 76، الرياض، دون سنة نشر

– أحمد السيد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2008

– الأمر 01/01، المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، المادة 10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد14، الصادرة في 28 فيفري 2001

– الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 62، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003

– الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 69، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003

– الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، المادة 3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2005.

– البريد التونسي، الدليل الإحصائي لسنوات 2014، 2015، 2016 و2017

– البنك المركزي التونسي، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017

– التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، الفصل الأول، قانون المعاملات الإلكترونية، السودان، 2007

– التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لسنة 2017

– التقرير السنوي لوزارة التجارة الإماراتية لسنة 2018

– القانون الإتحادي رقم 1، المادة رقم 3 الفصل 2، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات، العدد 442 الصادر في 30 يناير 2006

– القانون 03-15 المؤرخ في 25 أكتوبر 2003 المتضمن الموافقة على الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 2003.

– القانون 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المادة 414، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005.

– القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني، المادة 323 مكرر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

– القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني، المادة 323 مكرر والمادة 323 مكرر 1، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

- القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني، المادة 2/327، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

- القانون رقم 10 المتعلق بإصدار تنظيم الإتصالات بمصر، 2003

- القانون رقم 15، الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية، العدد 17، 2004

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 27، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 28، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 29، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 37، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 39، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 41، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 43، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 46، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 47، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 48، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة 49، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018

- القانون 86- 12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 02.

- المديرية العامة لشركة تألية الصفقات البنكية والنقدية SATIM

- المرسوم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الإستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسكية، المادة 3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 07 جوان 2007.

- النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 المتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2006.

- الهيئة الوطنية للإتصالات، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017

- تقرير شبكات التواصل الإجتماعي العربية

- تقرير لجنة التسويات CPSS للبنك المركزي المصري

- جريدة الإتحاد الإماراتية، الوعي المجتمعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية، 17 مارس 2015

- جريدة العرب الإماراتية، أكتوبر 2017

- سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسكية arpt، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016 و2017

- هبة السيد، 6 مليار دولار سنويا عائدات التجارة الالكترونية في مصر سنوبا، جريدة اليوم السابع، 5 مارس 2018

- هيئة تنظيم الإتصالات الإماراتية، التقارير الرسمية للسنوات 2014، 2015، 2016، 2017

- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2013-2017)

- وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، "الجزائر الإلكترونية 2013"، ديسمبر 2008

1-5-مواقع الأنترنت:

- أحمد السيد كردي، التجارة الإلكترونية في جمهورية مصر العربية، كلية التجارة بجامعة الأزهر، مصر، مقال منشور بتاريخ 2011/06/02 على الموقع:

https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/270797

- أحمد الشربيني، التسوق عبر الأنترنت، على الموقع:

www.emaratalyoum.com/business/local/2015-01-10-1.745114

- الإحصائيات التجارية لدولة الإمارات عبر الأنترنت على الموقع الرسمي:

www.e-marketing.ae

- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية على الموقع: www.iort.gov.tn

- الموقع الرسمي لبيت الجزائر: www.dzmaison.com

- الموقع الرسمي لحكومة أبو ظبي الرسمية:

www.abudhabi.ae/30/portal/public/ar/departments/etisalat

- الموقع الرسمي لشركة تألية الصفقات النقدية البنكية: www.satim.dz

- الموقع الرسمي للبنك المركزي الإماراتي: www.centralbank.ae.com

- الموقع الرسمي للبنك المركزي التونسي: www.bct.gov.tn

- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري: www.cbe.org.eg

- الموقع الرسمي للجهاز القومي المصري لتنظيم الإتصالات:

www.tra.gov.eg

- الموقع الرسمي للخطوط الجوية الجزائرية: www.airalgerie.com

- الموقع الرسمي لمصرف الإمارات الإسلامي:

www.emiratesislamic.bank.ae

- الموقع الرسمي لـ JUMIA: www.jumia.com

- النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، من جانفي 2014 إلى ديسمبر 2017، على الموقع: www.cbe.org.eg

- النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، ديسمبر 2014، ديسمبر 2015، ديسمبر 2016 وديسمبر 2017، من الموقع: www.cbe.org.eg

- الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية على الموقع: www. tuntrust.tn

- طارق البرواني، نظم الدفع الإلكتروني، من الموقع www.alwatan.com

- مواقع المصارف التالية:

www.bdl.dz, www.cpa-bank.net, www.bea.dz, www.badr-bank.net, www.arabbank.com

- موقع الدرهم الإلكتروني: www.e-dirham.gov.ae/arabic.com

- موقع الشركة الكونية لتكنولوجيا المعلومات:

www.uaesmartforms.ae/public/about-us.htm

- موقع المقاصة الالكترونية في تونس: www.sibtel.com.tn

- موقع مصرف الهلال: www.alhilalbank.ae

- موقع نقديات تونس: www.clictopay.com.tn

- هيئة تنظيم الاتصالات الاماراتية على الموقع الرسمي: www.tra.gov.ae

- وزراة التجارة بتونس على الموقع: www.commerce.gov.tn

- وزارة العمل الإماراتية، دليل نظام حماية الأجور من الموقع:

www.mol.gov.ae/arabic/wps/guidelinearb.aspx

- وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال التونسية على الموقع الرسمي:

www.mincom.tn

- www.activmedia.com

- www.Itep.com

2-قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdelhamid Hadj Araba, les risques liés aux systèmes de paiement, media banque, le journal interne de la banque d'Algérie, n° 81, décembre 2005/ janvier 2006

- Erik brynjolfsson, Brian kahin, Understanding the digital economy, Library of congress, cataloging in publication data, U.S.A, 2000

- Gilles st Amant, gouvernement en ligne: cadre d'évolution de l'administration électronique, Cahier de recherche de l'ESG, n° 01, CANADA, 2004

- Mahd Ali al Jabali, Nazym Ehab, The Impact Of E-commerce on the audit profession in jordan, European journal of Economics, Finance and administrative science, Issue 30, U.K, 2011

- The Electronic commerce and developpement report, UNICTAD, Unions nations publications, 2012

الملخص باللغة الأجنبية

Abstract:

This study aims at highlighting the adoption of modern means of payment in the development of electronic commerce through the adoption of several reforms in the Algerian banking system, which aim at the sector's digitization, and also to take advantage of the experience of some former Arab countries in this field.

For this purpose, we have collected statistics on the study variable of the selected countries so that we can take advantage of these experiences and can finally propose a model that shows the development and activation of electronic commerce in Algeria based on the experience of the selected countries on the one hand and the statistics of Algeria on the other.

The results of this study showed that activating electronic commerce requires adopting information and communication technology as an infrastructure and adopting modern means of payment, and most importantly the promotion of electronic interaction culture in the community.

Key words: *Electronic commerce, modern electronic payment methods, digital economy, electronic financial transactions, information technology and communication.*